



دور التكتلات الاقتصادية في الحوكمة الاقتصادية العالمية مجموعة البريكس (BRICS) أنموذجاً

مذكرة مكملة لمستلزمات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: الحوكمة والتنمية

إعداد الطالب: إشراف الأستاذ: فاتح عمارة د/ أحمد باي

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة الأصلية	الدرجة العلمية	الاسم واللقب
رئيساً	حامعية بساتنة	أستاذ محاضر (أ)	د. عبد الحق زغمدار
مشرفأ ومقررأ	جامعية بساتنة	أستاذ محاضر (أ)	د. أحمد باي
عضوأ ومناقشاً	حامعــة بــاتنة	أستاذ محاضر (أ)	د. دلال بحـــــري
عضوأ ومناقشأ	حامعة باتنة	أستاذ محاضر (أ)	د. عامــر عيساني

السنة الجامعية 2015/2014

الإهداء

إلى والدي الكريمين إلى روح أستاذي الفاضل: أ.د. رابح بلعيد وإلى روح حدي وحدتي وحالتي وروح والدة أستاذي المشرف على هذا العمل إلى أحوقي الأعزاء وإلى أبنائهم أبوب، معاذ وأسامة.

أهدي هذا العمل

شكر وعرفان

الحمد والشكر فله ربي العالمين بقضله وتعمته ثم إنحاز هذا البحث.

أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان للدكتور أحمد باي، الذي لم يبخل على بيد العون والتشجيع والنصح والتوجيه في مبيل إنحاز هذا العمل.

شكراً جزيلاً أستاذي القاضل.

والشكر موصول إلى الدكاترة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة.

كما أدين بالشكر الجزيل لأسرة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة باتنة، وعلى رأسهم الأساتذة الأفاضل: أ.د. رابح بلعيد رحمه الله، أ.د. ميروك غضبان، أ.د. عبد الناصر حندلي، أ.د. الصالح زيائي، أ.د. حسين قادري، د. عبد الحق زغدار د. عادل زقاغ، عبد الله راقدي، د. رابح مرابط، د. دلال بحري، د. مراد بن سعيد، ، د. نبيل كريش، وإلى كافة عمال وعاملات الطاقم الإداري.

كما أتقدم بجزيل الشكر كل أساتذتي بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة يسكرة.

والشكر موصول كذلك إلى كافة الأصدقاء الإحوة والأحوات زملاء وزميلات الدفعة.

وكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنحاز هذا العمل.

قائمة المختصرات

قائمة المحتصرات

ABONG Brazilian Association of NGOs

ACM Arab Common Market
AEI Arab Economic Integration
AIC Arab Economic Councel
AMF Arab Monetary Fund

APEC Asia-Pacific Economic Cooperation

ASEAN The Association of Southeast Asian Nations

ASEAN-FTA ASEAN Free Trade Area

BINGO Business Non-Governmental organization
BRICS Brazil, Russia, India, China, South Africa
CACM Central American Common Market
The Council of Arab Economic Unity
CAFTA The Central America Free Trade Agreement
CAMC The Central American Common Market

CARICOM The Caribbean Community

CGG The Commission on Global Governance

COMESA The Common Market of East and Southern Africa

EAC East African Community

ECOWAS Economic Community of West African States

FDI Foreign Direct Investment

GATT General Agreement on Tariffs and Trade

G3 Group of Three : (Colombia, Venezuela, Mexico)

Group of 7: (Canada, France, Germany, Italy, Japan, United Kingdom and

United States)

G8 Group of 8 = (G7 + Russia)

G20 Group of 20 (Argentina, Australia, Brazil, Canada, China, France,

Germany, India, Indonesia, Italy, Japan, México, Russia, Saudi Arabia, South Africa, Korea, Turkey, the United Kingdom, United States and

European Union)

GDP Gross Domestic Product

IBGE Brasileiro de Geografia e Estatística

IBRD International Bank for Reconstruction and Development

IDA International Development Association
IFC International Finance Corporation
IMF The International Monetary Fund

MERCOSUR Mercado Común del Sur

MIGA The Multilateral Investment Guarantee Agency

MNCs Multinational Companies

NAFTA North American Free Trade Agreement
NGO Non-Governmental Organisations
SACU The South African Customs Union
TNC Trans-national Corporations

UN The United Nations
WB The World Bank

WTO World Trade Organization

خطة الدراسة

عنوان البحث: دور التكتلات الاقتصادية في الحوكمة الاقتصادية العالمية - مجموعة البريكس (BRICS) انموذجاً -

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفهوماتي والنظري للتكتلات الاقتصادية والحوكمة الاقتصادية العالمية.

المبحث الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف التكتلات الاقتصادية.

المطلب الثاني: نشأة التكتلات الاقتصادية.

المطلب الثالث: دوافع قيام التكتلات الاقتصادية وآثارها على الاقتصاد العالمي.

المبحث الثاني: مفهوم الحوكمة الاقتصادية العالمية.

المطلب الأول: تعريف الحوكمة الاقتصادية العالمية.

المطلب الثاني: ظروف ظهور مصطلح الحوكمة الاقتصادية العالمية.

المطلب الثالث: فواعل الحوكمة الاقتصادية العالمية.

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لدور التكتلات الاقتصادية في الحوكمة العالمية.

المطلب الأول: مقاربة التحول القوة.

المطلب الثاني: مقاربة الشبكات.

المطلب الثالث: المقاربة التشاركية.

الفصل الثاني: دور مجموعة البريكس في الحوكمة الاقتصادية العالمية.

المبحث الأول: المقومات الاقتصادية لمجموعة البريكس.

المطلب الأول: الرأسمال البشري كأحد ركائز اقتصاديات بمحموعة البريكس. المطلب الثاني: المقومات الهادية المساعدة على نمو اقتصاديات مجموعة البريكس. المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة لزيادة نمو دول البريكس.

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية لمجموعة البريكس بالفواعل الدولاتية.

المطلب الأول: البريكس وعلاقاتها الاقتصادية مع بعض الدول. المطلب الثاني: البريكس وعلاقاتها الاقتصادية مع التكتلات الاقتصادية الأخرى. المطلب الثالث: دور مجموعة البريكس في المؤسسات الاقتصادية الدولية.

المبحث الثالث: العلاقات التشابكية لمجموعة البريكس والفواعل غير الدولاتية.

المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية للبريكس مع المنظمات غير الحكومية. المطلب الثاني: المعاملات الثنائية بين البريكس والشركات متعددة الجنسيات. المطلب الثالث: علاقة البريكس بالشبكات الارهابية المؤثرة على الاقتصاد العالمي.

الفصل الثالث: تقييم دور مجموعة البريكس في الحوكمة الاقتصادية العالمية. المبحث الأول: إنجازات مجموعة البريكس في الحوكمة الاقتصادية العالمية.

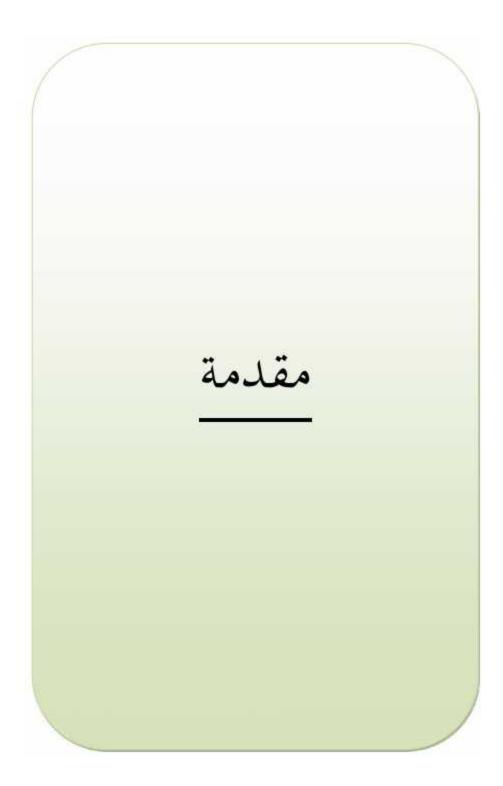
المطلب الأول: تطوير العلاقات الاقتصادية البينية لدول بمموعة البريكس. المطلب الثاني: حهود البريكس في تغيير موازين القوى في العلاقات الاقتصادية الدولية. المطلب الثالث: حهود البريكس في إعادة هندسة المؤسسات الاقتصادية الدولية.

المبحث الثاني: التحديات المواجهة لدور البريكس في الحوكمة الاقتصادية العالمية.

المطلب الأول: التحديات الداخلية لدول بحموعة البريكس. المطلب الثاني: التحديات البينية بين دول بحموعة البريكس. المطلب الثالث: التحديات العالمية المواجهة لمحموعة.

المبحث الثالث: مستقبل أدوار مجموعة البريكس في الحوكمة الاقتصادية العالمية.

المطلب الأول: تحول القوة لصالح البريكس في الحوكمة الاقتصادية العالمية الجديدة. المطلب الثاني: البريكس كأحد فوى الحوكمة الاقتصادية العالمية متعدد الأقطاب. المطلب الثالث: تراجع دور مجموعة البريكس لصالح فواعل أحرى.



مقدمة:

عرف المشهد السياسي العالمي العديد من التغيرات التي أدت إلى تحول اهتمامات الدول من المحال العسكري الذي كان سائد منذ الحرب الباردة، وذلك من أجل زيادة وتعزيز قدراتها وقوقها، إلى التركيز أكثر على المحال الاقتصادي كقوة مرنة تمكن الدولة من زيادة قوقها وفرض مكانثها في الساحة العالمية دون اللجوء إلى العسل العسكري أو القوة الصلبة، فالمحال الاقتصادي بات المناخ الأنسب لتحقيق المكاسب المرحوة، والانتقال من النمط الصارعي التنافسي في العلاقات الدولية إلى النمط التعاوي التكاملي، بالإضافة إلى بروز فواعل حديدة -دولاتية وغير دولاتيه- زادت من تعقد وتشابك السياسة العالمية عموماً والاقتصاد العالمي بالخصوص، هذا ما استوجب ضرورة التحول في نمط تسيير الاقتصاد العالمي بالخصوص، هذا ما استوجب ضرورة التحول في نمط تسير الاقتصاد العالمي من هيمنة دولة أو مجموعة من الدول، إلى حوكمة اقتصادية عالمية يغلب عليها الطابع التشاركي الذي يحتوي مختلف القواعل في تسيير القضايا الاقتصادية العالمية.

بناءً على هذا، باتت الدول تنسق فيما بينها من حلال الدخول في ترتيبات مشتركة ليزيد تأثيرها بشكل جماعي على القرارات الاقتصادية العالمية. ودول مجموعة البريكس BRICS التي تضم خمسة من البلدان الناشئة وهي (البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا) أحد البلدان التي عملت على الدخول في مثل هذه البرتيبات لتنسيق سياساتها وتوحيد أدوارها للدفاع عن مصالحها المشتركة، لتكون أكثر تأثيراً في مؤسسات الحوكمة الاقتصادية العالمية التي مبطرت عليها الدول الصناعية التقليدية وتكثيف الجهود المشتركة لمواجهة مختلف الأزمات الاقتصادية.

مع تزايد حدة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، أصبحت تطلعات دول البريكس نحو التكامل أمراً ملحاً لمواجهة هذه الأزمة والمطالبة بضرورة الإسراع لإصلاح قواعد التي وضعتها القوى الغربية لتنظيم الاقتصاد العالمي، وتكييفها لما يتوافق مع المتغيرات الجديدة، ويعتبر الكثير أن سبب الأزمة المالية يعود إلى عدم قدرة هذه القواعد على استيعاب المتغيرات الدولية الجديدة المتمثلة في بروز الاقتصاديات الناشئة، بالإضافة إلى الفواعل غير الدولانية التي بدأت أدوارها تتزايد وفقاً لمتنالية هندسية في الأونة الأحيرة.

أهمية الموضوع:

ترجع أهمية دراسة دور التكتلات الاقتصادية في الحوكمة الاقتصادية العالمية إلى ما يلي:

- * أهمية الأدوار التي يمكن أن تقوم يحما التكتلات الاقتصادية، التي لم تعد الدول قادرة على القيام بحما لوحدها في ظل التعقد المتزايد للحوكمة الاقتصادية العالمية.
 - * تزايد الاهتمام بقضايا الحوكمة الاقتصادية من طرف صناع القرار والأكاديمين.
- تزايد تداخل القضايا الاقتصادية بالقضايا السياسية وأصبحت القوة الاقتصادية من أهم الأدوات التي ترسم
 مستقبل السياسة العالمية.

أهداف الدراسة:

تحدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل أهم الأدوار التي يمكن أن تقوم بها مجموعة البريكس كتكتل الاقتصادي في إطار الحوكمة الاقتصادية العالمية، في ظل تعقدها وتشابكها الذي يزداد باستمرار من خلال تداخل أدوار كل الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية المؤثرة في الحوكمة الاقتصادية العالمية. والعمل على تحديد تسبة هذه الأدوار من خلال إتباع مجموعة من المقاربات التي تساعد على التقرب من نسبة هذه الأدوار والتبؤ بمستقبلها.

ميررات الحتيار الموضوع:

يمكن تقسيمها إلى أسباب ذاتية وأحرى موضوعية:

* الأسباب الذاتية:

تكمن الأسباب الذاتية في اختيار الموضوع، إلى ميول الباحث في دراسة القضايا الاقتصادية لما تحتويه من أهمية بالغة في دراسات العلوم السياسية، إضافة إلى رغبة الباحث في تحليل ودراسة الدور الذي يمكن أن تقوم به محموعة البريكس التي تعتبر كتحمع حديد يضم فواعل اقتصادية ناشئة في محال الحوكمة الاقتصادية العالمية.

" الأسباب الموضوعية:

يعود احتيار الموضوع إلى أسباب علمية وأحرى عملية:

فالعلمية تكمن في البحث عن أهم المقاربات المناسبة لتفسير دور التكتلات الاقتصادية في الحوكمة الاقتصادية العالمية.

- حداثة مجموعة البريكس كتكتل يضم مجموعة من البلدان الناشئة، وقلة الدراسات الأكاديمية حولها باللغة العربية. مما جعل الباحث يهتم بالبحث في دور هذه المجموعة ليضيف رصيد عمل أكاديمي في المكتبة.
- فتح النقاش الأكاديمي حول حدود الدور الذي يمكن أن تلعبه مجموعة البريكس في ظل التنافس الحاد بين
 اقتصاديات الدول المتقدمة في إطار الحوكمة الاقتصادية العالمية.

أما الأسباب العملية، تتمثل في الأهمية الكبيرة التي يحتلها الاقتصاد على المستوى العالمي من حهة، ومن جهة أخرى الدور المتزايد الذي تلعبه الدول الناشتة، بما فيها مجموعة البريكس في محال الحوكمة الاقتصادية.

حدود الدراسة:

ثمت معالجة هذا الموضوع في إطار حدود مكانية وأحرى زمنية. فالحدود المكانية تمثلت في محموعة من اقتصاديات الناشئة التي تحتمع في محموعة البريكس وهي (البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا). أما الحدود الزمنية تعود إلى بداية سنة 2000 مروراً بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي كانت الدافع القوي لبروز هذه المحموعة كقوة اقتصادية على الساحة العالمية إلى غاية سنة 2013.

إشكالية البحث:

مع تزايد حدة التنافس بين مختلف القواعل ما فوق الدولة في غرير برامجها ومشاريعها وفرض أدوارها في إطار الحوكمة الاقتصادية العالمية، أصبح من الصعب على الدولة مواجهة هذه المنافسة الحادة لتحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح الاقتصادية، وعليه اقتضت الضرورة أن تتكتل في شكل مجموعات مع دول أخرى لتكون أكثر قوة في حضم هذه المنافسة، ومجموعة البريكس من بين أهم المجموعات حديثة التكوين التي تضم حمسة من الدول

الناشئة، تمدف إلى جمع قوة أعضائها لضمان لعب أكبر دور في الحوكمة الاقتصادية العالمية. وعلى هذا الأساس تتبادر في أذهاننا بحموعة من الأسئلة نطرحها في الإشكالية التالية:

" إلى أي مدى يمكن أن تساهم مجموعة البريكس كتكتل اقتصادي في الحوكمة الاقتصادية العالمية في ظل تداخل وتشابك مصالح وأدوار مختلف الفواعل الاقتصادية الدولاتية وغير الدولاتية؟

فرضيات الدراسة:

للإحابة على الإشكالية سابقة الذكر تم اقتراح الفرضيتين الثاليتين:

 كلما زاد التنسيق المشترك بين دول محموعة البريكس، كلما زاد تأثيرها في مؤسسات وهياكل الحوكمة الاقتصادية العللية.

 إن قدرة بحموعة البريكس في التأثير على مؤسسات الاقتصاد العللي، يساعد على زيادة المساهمة في الحوكمة الاقتصادية العالمية.

تبرير خطة البحث:

للإلمام بمختلف حوانب للوضوع توجب على طالب الباحث تقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاث فصول وحاتمة

وسبب اعتماد هذا التقسيم، يعود إلى التحكم في تنظيم العمل والإلمام بحميع جوانب الدراسة، من خلال التطرق إلى الحانب المفاهيمي والنظري للدراسة، ومن ثمة الانطلاق في تحليل وتفسير الموضوع، للتوصل إلى تقبيمها والتنبؤ بمستقبلها. وعلى هذا الأساس ثم تقسيم الخطة كالتالي:

في الفصل الأول تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، وذلك من خلال الإحاطة بمفهومي التكتلات المتصادية والحوكمة الاقتصادية العالمية من خلال تقنع مجموعة من التعريفات للتكتلات ثم التطرق إلى حدورها التاريخية وأهم مكوناتها. أما الشق الثاني من هذا الفصل ثم التطرق فيه إلى أهم المقاربات المفسرة لدور

التكتلات الاقتصادية في الحوكمة الاقتصادية العالمية، وذلك من أحل استحضار أهم المقاربات التي تساعد على فهم وتحليل الأدوار التي يقوم بما هذا النوع من الفواعل الدولانية.

وفي الفصل الثاني تم البحث في بعض الأدوار التي تقوم بما مجموعة البريكس في الحوكمة الاقتصادية العالمية، وذلك من خلال تحديد أهم المقومات الاقتصادية التي تتميز بحا دول المجموعة والكشف عن العلاقات التي تربطها مع كل من الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية.

أما الفصل الثالث تم فيه تقييم دور مجموعة البريكس في الحوكمة الاقتصادية العالمية، من خلال التركيز على أهم التحديات التي تواجهها على مختلف الأصعدة. وكذا البحث في الأفاق المستقبلية التي تضطلع إليها هذه المحموعة من خلال تحقيق أهدافيها وتحسيداً لطموحاتها في الحوكمة الاقتصادية العالمية.

المقاربة المنهجية المعتمدة في الدراسة:

استحاية لطبيعة الدراسة، توجب على الباحث الاعتماد على عدد من المناهج في إطار التكامل المنهجي والمتمثلة في المنهج دراسة حالة، إضافة إلى مقاربة الشبكية، ويمكن سردها وتوضيح استعمالاتها فيما يلي:

" منهج دراسة حالة: ثم استخدامه في تحديد بحموعة البريكس كأحد التكتلات الاقتصادية الجديدة التي تضم بعض من الاقتصاديات الناشئة، والتي يمكن الاعتماد عليها في تحليل وتفسير الأدوار التي تقوم على مستوى الحوكمة الاقتصادية العللية.

" مقاربة الشبكية: تحدف هذه المقاربة بالأساس إلى الكشف عن تعدد الفواعل من غير الدولة على مستوى الداخلي للدولة، أو على المستوى عبر الوطني، وتسعى هذه الفواعل إلى التأثير على عملية صنع السياسات العامة واتخاذ القرارات على المستوى المحلي والعالمي، وتم استحدام هذه المقاربة بغية الكشف عن العلاقات التفاعلية وأتماط الاتصال التي تحدث مع مجموعة البريكس ومختلف الفواعل غير الدولاتية في مجال الحوكمة الاقتصادية العللة.

الدراسات السابقة:

نظرا لتزايد قوة اقتصاديات الدول الناشئة عموماً على مستوى العالمي واقتصاديات دول مجموعة البريكس على وجه الخصوص، حظيت هذه الأخيرة باهتمام الكثير من الباحثين والمحللين ومراكز البحث المتحصصة في دراسة الاقتصاد العالمي، ومن بين هذه الدراسات يمكن تحديد أهمها فيما يلي:

* الدراسة التي قام بحا NIU HAIBIN سنة 2012 بعنوان " BRICS IN Global Governance البريكس في الحوكمة العالمية. حيث أبرز القوة الاقتصادية لدول والدبلوماسية النشطة التي جعلت أثيرات بحموعة البريكس تزداد بشكل تدريجي على مستوى صناعة واتخاذ القرارات الدولية، حاصة فيما يخص إصلاح المؤسسات العالمية التي أصبحت كقضية حاسمة في الحوكمة العالمية المستقبلية. إلا أن هذه الدراسة ركزت على الدور السياسي الذي يمكن أن تلعبه هذه المحموعة على مستوى الحوكمة العالمية بصفة عامة، وعليه كانت دراسته سطحية في الدور الذي تلعبه في الحوكمة الاقتصادية العالمية، على هذا الأساس سيتم التركيز في هذا البحث على دور هذه الخموعة في الحوكمة الاقتصادية العالمية، على هذا الأساس سيتم التركيز في هذا البحث على دور هذه المحموعة في الحوكمة الاقتصادية العالمية التي ستكون أكثر عمقاً تحليلاً.

" أما الدراسة الثانية متمثل في مقال الذي قدمه جيم أويل " Jim O'Nelll " وهو أكبر اقتصاديي البنك الاستثماري الأمريكي (غولدمان ساكس)، وأنجز القال بدعم من البنك في غوفمبر 2011 الذي كان بعنوان "Building Better Global Economic BRICs"، وكانت هذه الدراسة أكثر عمقاً في تحليل القوة الاقتصادية التي تتميز بحا دول مجموعة اللبريكس والدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المجموعة في الاقتصاد العالمي، حيث حاول أن يقوم بدراسة مقارنة بين اقتصاديات مجموعة البريكس ومجموع السبعة G7 لفترات زمنية متفاوتة ميرزا القوة المتنامية للمحموعة الأولى مقارنة يتراجع القوة التقليدية للمحموعة الثانية على مستوى الاقتصاد العالمي، وعلى الرغم الدراسة العمودية التي تحيز تما هذا المقال إلا أنه ركز فقط على تحليل أدوار المجموعات الاقتصادية الدولية وأهل مختلف الفواعل غير الدولاتية التي لها أثر كبير في الحوكمة الاقتصادية الدولية وعلاقتها بمحتلف هذه المجموعات، وهذا ما سيتم تناوله بالدراسة والتحليل في هذا البحث.

صعويات الدراسة

تعود التحديات التي واجهت الباحث في تناول هذه الدراسة، إلى صعوبتين أساسيتين وهي كالتالي:

تعود الصعوبة الأولى، إلى حركية الأحداث وعدم استقرارها التي تؤثر في الأدوار التي تقوم بما دول مجموعة البريكس في الحوكمة الاقتصادية، مما أدى إلى صعوبة التوصل إلى نتائج تقترب إلى الدقة.

[&]quot; الوفرة الكبيرة في المراجع حاصة باللغة الإنجليزية، التي تناولت البحث عن دور بحموعة البريكس في مختلف الجوانب، وتناقض الأفكار والمعطيات التي حاءت في هذه المراجع، ما صعب على الباحث التنسيق بين هذه الأفكار والإحصائيات وتوظيفها لما يخدم هذه الدراسة.

الفصل الأول

الإطار المغموماتي والنظري للتكتلات الاقتصادية والدوكمة الاقتصادية العالمية.

المبحث الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية.

المبحث الثاني: مفهوم الحوكمة الاقتصادية العالمة.

المبحث الثالث: المقاربات المفسرة لدور التكتلات في الحوكمة الاقتصادية العالمية.

في هذا الفصل يتم عرض الإطار المفهوماتي والنظري للدراسة، وذلك من خلال التركيز على المفاهيم والمقاربات التحليلية الأساسية التي يقوم عليها هذا الموضوع. حيث يقوم هذا الفصل على ثلاث ركائز وهي: ضبط وتحليل مفهوم التكتلات الاقتصادية. تحديد مفهوم الحوكمة الاقتصادية العالمية، من خلال التركيز على تعريف الحوكمة ثم الحوكمة اثم العالمية، للتوصل إلى مفهوم شامل للحوكمة الاقتصادية العالمية، أما العنصر الأحير من هذا الفصل، ثم من خلاله تحديد أهم المقاربات التحليلية التي يمكن الاعتماد عليها في تحليل للدور الذي يمكن أن تلعبه التكتلات الاقتصادية في محال الحوكمة الاقتصادية العالمية، وهي مقاربة تحول القوة، مقاربة الشبكات، والمقاربة التشاركية.

المبحث الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية

أهم ما يلاحظ في موضوع التكتلات الاقتصادية هو عدم قدرة الباحثين والمفكرين على تحديد تعريف شامل لهذا المفهوم، ومرد يعود إلى احتلاف تحصصات كل باحث وكذلك انتماءاتهم الفكرية واحتلاف الزوايا التي يُنظر بها لهذا المفهوم، ومن جهة أعرى تأثير النطاق الجغرافي والدول المنشئة للتكتل على تحديد المفهوم وضبطه، فهناك تكتلات اقتصادية إقليمية وأحرى عابرة للقارات والبعض الآجر يأحد صفة العالمية، وهناك تكتلات أنشأتها دول ذات قوة وتكتلات أنشئت من طرف دول فقيرة. كل هذه المعطيات لعبت دوراً كبيراً في تحديد مفهوم التكتلات الاقتصادية. وفي المطلب الموالي سبتم استعراض أهم التعريفات المقدمة من طرف بحموعة من الباحثين والمعتصين لهذا المصطلح.

المطلب الأول: تعريف التكتلات الاقتصادية

من بين التعريفات المقدمة من طرف المفكرين والباحثين لمصطلح التكتلات الاقتصادية يمكن ذكر البعض منها التي تستوفي معظم أركان وركائز التكتلات الاقتصادية:

عرف الاقتصادي الهوتغاري بيلا بلاسا Bala Belassa التكتل الاقتصادي في كتابه" نظرية التكامل الاقتصادي" بأنه عملية وحالة، فبوصفه عملية لأنه يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة، أما إذا ثم النظر إليه على أنه حالة فإنه بالإمكان أن يتمثل في انتفاء محتلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية. (1) فمن وجهة نظر بلاسا يقصد بالتكتل الاقتصادي بأنه عملية

10

أأ حسر عمر، الكامل الاقتصادي الشورة العالم للعاصر: النظرية والتطبيق، القاهرة: دار الفكر العربي، 1998، ص7.

وحالة التي تستدعي اتخاذ الإحراءات اللازمة من أجل الحد من الحواجز التي تعيق هذا التكتل، المتمثلة في التفرقة بين اقتصاديات مختلف الدول والتمبيز بين الدول.

في نفس السياق الذي حاء به بلاسا B.Belassa يعتبر جونار ميردال Gunnar Myrdal التكتل الاقتصادي أنه عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التي يموحبها تزول جميع الحواجز بين الوحدات المحتلفة، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرض أمام جميع عناصر الإنتاج على المستوى الإقليمي والعالمي، مع وحوب تحقيق التنسيق والتحانس في السياسات الاقتصادية. (1)

أما جان تتبرغن Jan Tinbergen فيعتبر أن التكتل الاقتصادي هو عبارة عن إنجاد أحسن السبل للعلاقات الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات أمام هذا التعاون. (2) المقصود من هذا التعريف للتكتل الاقتصادي أنه وسيلة تجعل من العلاقات الدولية تتميز بالنمط التعاوي أكثر من النمط التنافسي الصراعي الذي ميز العلاقات الدولية في فترات الحربين العالميتين، كما أنه لم يتطرق إلى الحيز الجغرافي الذي يمكن أن يكون فيه هذا التعاون، فمن خلاله يمكن أن يكون إقليمي كما يمكن أن يكون عابر للقارات ويمكن أن يكون ذا طابع عالمي.

وبشيء أكثر من التفصيل والدقة، يعتبر فريتز ماكلوب Fritz Machlup أن حوهر التكتل الاقتصادي هو إزالة العقبات التي تحول دون انتقال جميع أنواع وأنحاط العمالة ورؤوس الأموال والمنتحات بوصفها شروط ضرورية لإحراز التكتل الذي يتطلب كذلك إقامة مؤسسات وإتباع سياسات مشتركة من شأنحا أن تؤمن استمرار عدم التمييز بين الدول المشاركة في هذا التكتل. (3)

كما عرف التكتل الاقتصادي على أنه يوحي عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم يين مجموعة من الدول المتحانسة اقتصاديًا وحغرافيًا وتاريخيًا وثقافيًا واجتماعيًا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بحدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التحارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول. (4)

أا إكرام عبد الرحيد عوض، التحديات المستقبلة للتكثل الاقتصادي العربي، القاطرة، مكنة مديولي، 2002، ص 44.

⁽⁴⁾ فؤاد أبو سنيت، التكتابات الاقتصادية في خصر العولة، القاهرة: الدار المصرية الليانية، 2004، ص 7.

الله إكرام خد لرجم عوض، نفس لأجع، ص 44.

الله عبد الطلب عبد الحديد، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الدائة، القافرة: محموعة البيل العربية، 2002، مر 30.

في نفس السياق عرف التكتل الاقتصادي بأنه تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط حاصة بالجوار الجغرافي أو النمائل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين كأن يكون اتحاد جمركي أو منطقة تحارة حرة. (1) الملاحظ من هذا التعريف والتعريف السابق أنه يستوجب التقارب الجغرافي وكذلك الانتماء الحضاري المشترك لقيام أي تكتل، ويمكن القول بأن هذه الشروط لم تعد مهمة لهذه الدرحة، فيمجرد التقاء مصالح مجموعة من الدول غير متقاربة حغرافياً وغير متحانسة حضارياً قد يؤدي إلى إقامة تكتل اقتصادي، وأمثلة ذلك تكتل مجموعة الأبيك (APEC) وتكتل مجموعة البريكس (BRICS).

من حلال التعريفات السابقة للتكتل الاقتصادي، يمكن استحلاص تعريف إجرائي لهذا المصطلح من حلال القول بأنه هو مصطلح عام يشمل عدة أصناف من الترتيبات والإجراءات التي يتم بمقتضاها اتفاق دولتين أو أكثر على تقريب سياساهم الاقتصادية لتحقيق أهدافهم ومصالحهم المشتركة، وذلك من خلال إزالة مختلف الحواجز والعقبات التي تحول دون تسهيل النشاطات الاقتصادية (كحركة رؤوس الأموال والأيدي العاملة والاستثمارات والسلع والمنتحات)، وإقامة المؤسسات وتقريب السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي باحتلاف أنواعه، كما أنحا تسعى من خلال التكتل لزيادة قوة تأثيرها على الاقتصاد العالمي في ظل تزايد القواعل الدولاتية وغير الدولاتية المؤثرة عليه.

ومن أجل استيعاب الأهمية الكبيرة التي تحظى بها التكتلات الاقتصادية من طرف الدول، يمكن الرجوع إلى أهم التكتلات التي نشئت في فترات زمنية محددة، والوقوف عند أهم المحطات التاريخية التي عرفت فيها انتشار كبير لهذه التكتلات. وهذا ما تم تناوله في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: نشأة التكتلات الاقتصادية.

ترجع فكرة التكتلات الاقتصادية إلى أكثر من مائة عام وبالضبط في ثلاثينيات القرن الماضي، في هذه الفترة نشأ أول تكتل من هذا النوع في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا، ثم أعقبتها تكتلات أحرى مثل تكتل المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم التي عرفت باسم "سياسة التفضيل الإمبراطوري"، وكذلك تكتل فرنسا ومستعمراتها وغير ذلك من التكتلات الأحرى، (2) غير أن ما يميز هذه التكتلات أنها كانت محاولة ربط الدول

أأ إكرام خد الرحمة عوض، موق الشرق أوسطة، مصر: مركز الحضارة العربة الإعلام والنشر والدراسات، 2000 ص 30.

كموعة الريكس: تعلم هذه مجموعة الإطار التطبقي لهذا البحث.

⁽²⁾ Kerry A.Chase, Trading Blocs: States, Firms, and Regions In the World Economy, United States of America: The University of Michigan Press, 2005, PP 2-3.

المستعبرة بمستعبراتها، من أجل ضمان تواحدها في هذه الدول واستنزاف ثرواتها وضبط السيطرة عليها، وبالتالي يمكن وصفها بأنحا تكتلات إمبريالية أكثر مما هي تكتلات اقتصادية تراعى فيها مصالح جميع الأطراف، كما أنحا لم تستوفي العناصر التكتلات المعاصرة التي تم ذكرها في التعريف الإجرائي.

إذن، ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة، إلا أن ظهورها كتحربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية، حيث اتخذتها مجموعة من الدول للتقدمة والنامية، اشتراكية ورأسمالية، لمواجهة التحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة، إذ ظهرت التكتلات كنتيجة للقبود المقروضة في العلاقات الدولية وكمحاولة حريثة لتحرير التجارة بين العديد من الدول. (1)

أما فيما يخص ظهور مصطلح التكتلات الاقتصادية، نشأ وتطور في الدول الصناعية، وأصبح ينظر إلى هذه التكتلات على أنحا ضرورة ملحة حاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مستوى كبير من التطور والتقدم وساعد في ذلك العلم والتقنية وتزايد الإنتاج والتقسيم الحاصل في مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي. (2)

والملاحظ أن التكتلات الاقتصادية التي كان تأسيسها بعد الحرب العالمية الثانية حتى نحاية القرن العشرين، أغلبها لم يحالفها النحاح، فتعثرت أمام المشاكل والخلافات المتأصلة في العلاقات بين الدول. ولكن لم تقف عند حدها فتميزت بالديمومة والاستمرار في تطورها حاصة بعد اشتداد المنافسة العالمية في العقد الأحير من القرن العشرين، وأصبح من الصعب على الدول أن تدخل المنافسة منفردة، فبدأت تتجمع في كيانات اقتصادية التي أصبحت تعبر عن مطلبًا دوليًا ملحاً كتتاج لما تفرضه العولمة الاقتصادية وضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي. هذا أدى بالدول إلى تشكيل تكتلات اقتصادية استعدادًا للدحول إلى مرحلة جديدة، يحل فيها الصراع بين القوى الاقتصادية الدولية. (3) وأصبحت هذه التكتلات تشكل خريطة لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويمكن تجميع بعض التحارب فيما يلى:

أولاً: في أوربا

بعد الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية كان أول تكتل اقتصادي في القارة الأوربية، هو المجموعة

أن يب حسن عوض الله الاقصاد الدول، يطرف على بعض الفضايا الاقضائية المعاصرة، الإسكندية: الحاممة الحديث النشر، 1999، ص 310.

الد منور الحميل، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرار العشرين بالعائد في الفكر والمعو والأرمان؛ القاعرة: الأهالي للطناعة والنشر والنوابع، 2001، ص 129.

الله عبد الحميلي، مراسات في النظيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية العاصرة. طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1998، ص 20.

الأوربية للفحم والصلب (ECSC) الذي تأسس منة 1951 من طرف (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، بلحيكا ولكسمبورغ)، إلى أن أصبح هذه الأخير المجموعة الاقتصادية الأوربية (EEC) بموجب معاهدة روما سنة 1957 التي تعمل على توسيع مجال النعاون من خلال قيام سوق الأوربية مشتركة. (1)

إذ أدى تسارع الأحداث التي ساهمت في قيام الاتحاد الأوربي، الذي يعتبر من أنحح التكتالات الاقتصادية القائمة حاليًا، حاصة بعد ارتفاع عدد الدول المنضوية تحته والمقدرة بـ 27 دولة، حيث اتسعت السياسات المشتركة للإتحاد الأوربي ليشمل مختلف القطاعات الاقتصادية وإتباع سياسات تحارية مشتركة وفيام الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، التي سهلت من تنقل الأشحاص والسلع ورؤوس الأموال، كما أنحا توسعت لتشمل إتباع السياسة الزراعية المشتركة والعديد من الجوائب الاحتماعية والبيئية، كما عمدت دول الاتحاد على توحيد العملة النقدية إلى (البورو) سنة 1999 - التي يتم استخدامها من قبل الدول الأعطاء للإتحاد ماعدا بريطانيا- ودخوله في اتفاق حرة وفي اتحاد جمركي مع تركيا، واتفاقيات مشاركة مع دول جنوب البحر المتوسط. (2)

ثانياً: في أمريكا

على غرار القارة الأوربية، عرفت دول القارة الأمريكية اهتمام كبير بظاهرة التكتلات الاقتصادية، حيث أبرمت العديد من اتفاقيات التعاون بين دول القارة. وتمكن تقسيم أهم تحارب للتكتلات الاقتصادية التي عرفتها المنطقة إلى ثلاث أقسام حغرافية؛ أمريكا الشمالية، أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية فيما يلى:

فقي أمريكا الشمالية، أهم تكتل اقتصادي يمكن الحديث عنه هو اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (NAFTA)، حيث ثم الاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا على إبرام اتفاقية للتجارة الحرة التي بدأت مع معاهدة المعاملة بالمثل سنة 1874 وقد استمر توطيد العلاقات التحارية بين الدول الأعضاء منذ إبرام هذه الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ عام 1994. (3) مع الأخذ بعين الاعتبار بأن (NAFTA)، تعتبر اتفاقية غير متكافئة القوى، فهي تتكون من بلدين متقدمين (الولايات المتحدة، كندا)، ودولة ذات اقتصاد ناشئ وهي المكسيك. (4)

(2) Kristin Archick, "The European Union: Questions and Answers", <u>CRS Report's</u>; Congressional Research Service, United State of America, 15 January 2014, P1.

.pdf, Browse the site in: 2013-08-20, P24.

11 Joseph A.Mckinney & H.Stephen Gardner, Economic Integration in the America, New York: Routledge, 2008, P71.

⁽i) Amber Curtis & Joseph Jupille, "The European Union" from website: http://sobek.colorado.edu/~jupille/research/Curtis-Jupille%20IEPS.pdf, Browse the site in: 2013-08-20, P2.

⁽³⁾ Linda T. Yeagin, "THE EMERGENCE OF ECONOMIC TRADING BLOCS: THE ROLE OF JAPAN AND THE IMPLICATIONS FOR LATIN AMERICA" from website: http://www.dtic.mil/dtic/tr/fulltext/u2/a282520.pdf, Browse the site in: 2013-08-20, P24.

أما في أمريكا الوسطى، ثم إنشاء السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (CACM) عام 1993. كما وقعت خمس بلدان (كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، الهندوراس ونيكاراغوا) من أمريكا الوسطى، والولايات المتحدة وجمهورية الدومينيكا على اتفاقية التحارة الحرة لأمريكا الوسطى (CAFTA) في 5 أوت 2004. إذ يعتبر أول تكتل تحاري بين الولايات المتحدة ومجموعة من اقتصاديات الدول الناشئة الصغيرة، حيث يرمي إلى حلق فرص حديدة من خلال القضاء على التعريفات الجمركية، فتح الأسواق، الحد من الحواجز على الخدمات وتعزيز الشفافية، من أجل تسهيل التحارة والاستثمارات بين البلدان السبع وتعزيز التكامل الإقليمي. (1)

أما في أمريكا الجنوبية فقد تم تشكيل السوق المشتركة للحنوب (MERCOSUR) في عام 1991 ومحموعة الثلاثة (G3) في 1995، التي تضم (كولومبيا، المكسيك، فنزويلا). وتم إحياء جماعة دول الأنديز (The Andean Community) سنة 1991 التي تضم كل من (يوليفيا، كولومبيا، إكوادور، البيرو ومجموعة الدول المنتسبة وهي الأرجنتين، البرازيل، تشيلي، بارغواي، وفينزولا). (2)

ثالثاً: في إفريقيا

أما في إفريقيا، مبادرات التكتلات الاقتصادية لها تاريخ طويل، إذ تعود بديات التكتل إلى إنشاء الاتحاد الحمركي للحنوب الإفريقي (SACU) الذي أسس سنة 1910، ومجموعة شرق أفريقيا (EAC) في عام 1919. منذ ذلك الحين ثم تشكيل العديد من الجماعات الاقتصادية في جميع أنحاء القارة، ولاسيما في سبعينيات القرن الماضي، حيث لا توجد أي دولة إفريقية ليست عضوًا في مجموعة اقتصادية واحدة على الأقل، كما تحلى ذلك من خلال الاتفاقيات المرمة في هذا المجال سواء على المستوى القارة أو على مستوى العالم. (3)

على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدول الإفريقية، إلا أنه لم يتحقق تقدمًا ملموس في ظاهرة التكتلات الاقتصادية كما هو الحال في أوربا وأمريكا، حيث شهدت هذه المنطقة قيام العديد من تماذج التكتل، إلا أن جميعها حققت نتائج متواضعة. فقد نشأ التحمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) في

(2) Maurice Schiff & L. Alan Winters, Regional Integration And Development, Washington: the World Bank & Oxford University Press, 2003, P 6.

⁽¹⁾ U.S. Trade Representative, «CAFTA-DR (Dominican Republic Central America FTA)», from website: http://www.ustr.gov/trade-agreements/free-trade-agreements/cafta-dr-dominican-republic-central-america-fta, Browse the site in: 2013-08-20.

¹⁵¹ Alemaychu Geda & Haile Kebret, "Regional Economic Integration in Africa" <u>A Review of Problems and Prospects with a Case Study of COMESA</u>, Department of Economics Working Papers, London: University Of London, Department of Economics, Jan 2002, P2.

الغسل الأول: ___ الإحار المغموماتين والنظري للتكتلات الاقتسادية والموكمة الاقتسادية العالمية

منتصف السبعينيات وبالضبط سنة 1974 من طرف سبعة دول، وبعدها توسع حتى أصبح يضم 16 دولة. (1) أما في الشرق والجنوب فقد ظهرت الجماعة الاقتصادية لشرق إفريقيا سنة 1967 لتضم ثلاث دول، كما أنشئت في سنة 1981 منطقة التحارة التفضيلية لشرق وحنوب إفريقيا المكونة من 22 دولة، وانتهت هذه الاتفاقية سنة 1994 لتحل محلها السوق المشتركة لشرق وحنوب إفريقيا (COMESA). (2)

رابعًا: في آسيا

على غرار باقي القارات، عرفت قارة آسيا العديد من التكتلات. فمعظم بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادي، ازداد اهتمامهم بتشكيل منطقة متماسكة وتحاوز الخلافات بين هذه الدول والاستثمار في أوجه التشابه التي تتميز بحا دول وشعوب هذه المنطقة من مجموعة القيم والمواقف المشتركة المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والسياسية. (³⁾

فالتكتلات التي عرفتها المنطقة كانت تميل إلى الاهتمام بالنعاون العسكري، وعلى الرغم من أن تجربة رابطة دول حنوب شرق آسيا (ASEAN) التي أنشئت سنة 1967، حاءت هي الأخرى من أجل صد المد الشيوعي في المنطقة والتعاون من أجل تحييدها من الحرب الباردة، إلا أن هذا التكتل أصبح يتطلع إلى التعاون في المحالات الاقتصادية وثم الاتفاق على إنشاء منطقة تحارة حرة الأسيان (ASEAN Free Trade Area) سنة 1992. (4) كما زادت الأزمة المالية الأسبوية لسنة 1997 من حرص دول جنوب شرق أسبا على التفكير بجدية حول التعاون المالي لتحفف عليها أضرار الأزمة، وهذا ما يؤكد مقولة أن الأزمات فقط من تحفز على التعاون وإقامة التكللات الاقتصادية. (5) بعد الأزمة عرف منتدى ASEAN توسعًا بضم عدد من الدول الأسبوية.

كما أنشئ في منطقة آسيا منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي (APEC)، سنة 1989، حيث يضم 21 دولة تطل على المحيط الهادي والتي تسعى لتشحيع التجارة الحرة والتعاون الاقتصادي في

. . التحرير ولد عبد صيره " معرفات الكانات الاقتصافية الإقليمية في البلدان النامية: دراسة جانة الكوميسا"، <u>عنة الباحث،</u> كلية العلوم الاقتصافية والتجارية وعلوم التسور، جامعة روفقة وقفة وقيمة جامعة فاصدي مرباح وقفة لعدد العائر، 2012، من 23.

[·] العمد محمود الإمام، لحارب التكامل العالمة ومفرعا للتكامل العربي، بدوت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 91.

⁽³⁾ William D.Coleman & Geoffrey R.D.Underhill, Regionalism and global economic integration Europe, Asia and the Americas, London: Routledge, 1998, P68.

⁽⁴⁾ Gerald W. Fry, Global Organizations: The Association of Southeast Asian Nations, New York: Chelsea House Publishers, 2008, PP 48-50.

¹⁵¹ Jehoon Park & others, Political Economy of Northeast Asian Regionalism: Political Conflict and Economic Integration, United Kingdom: Edward Elgar Publishing, 2008, P 1.

منطقة آسيا ودول المحيط الهادي.(أ)

خامسًا: في المنطقة العربية

منذ أكثر من نصف قرن كان التكتل الاقتصادي العربي Arab Economic Integration)، يشغل اهتمام السياسيين والباحثين والمنقفين العرب حتى الشعوب العربية، الدافع وراء إنشاء تكتل اقتصادي عربي موحد هو تعزيز القدرة التفاوضية للمنطقة في عالم الاستقطاب لا متناهي، وتحقيق مستوى معيشة أفضل للشعوب العربية, إذ بذلت عدة محاولات للتكتل الاقتصادي، بدأت بإنشاء حامعة الدول العربية سنة 1945 التي اعتبرت كأساس لتوقير الأدوات المؤسسية المختملة لتنفيذ هذا المشروع.(2)

فمنذ قيام حامعة الدول العربية وهي تسعى لتنشيط العمل الاقتصادي، الاحتماعي والثقافي بين الدول العربية. ويرز ذلك واضحًا في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي تم توقيعها عام 1950، والتي أدت إلى إنشاء المحلس الاقتصادي العربي (AIC) سنة 1950، الذي يضم وزراء الاقتصاد العرب، وبعدها تم توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (CAEU) عام 1957، بعدها تم إعداد اتفاقية السوق العربية المشتركة (ACM) عام 1965، وأخيراً ثم إنشاء صندوق النقد العربي (AMF) عام 1977. وكل هذه الاتفاقيات تضمنت ضرورة تحرير أربعة بنود: حرية انتقال الأشحاص ورؤوس الأموال، حرية تبادل السلع والمنتجات الوطنية والأحبية، حرية الاقلم واستعمال وسائل النقل والمتعمال وسائل النقل والمقارات للدنية. (6)

ففي منتصف السبعينيات، كانت بلدان المنطقة من بين الاقتصاديات النامية الأكثر انفتاحًا على العالم. وكان مستوى التكتلات الاقتصادية الإقليمية من حيث تدفق العمالة ورؤوس الأموال عالية أيضا. (⁴⁾

إضافة إلى ذلك، تحربة اتحاد المغرب العربي الذي يعتبر أحد التكتلات الاقتصادية الإقليمية العربية في شمال إفريقيا. إذ تعود بديات التفكير في إنشائه إلى عشرينيات القرن الماضى، إلا أن المحاولات كللت فيما بعد بتوقيع

⁽ii) Michael F. Martin, "The Asia-Pacific Economic Cooperation (APEC) Meetings in Honolulu: A Preview" CRS Report's; Congressional Research Service, United State of America, 15 October 2014, P1.

<u>CRS Report's</u>: Congressional Research Service, United State of America, 15 October 2014, P1.
(2) Ahmed Galal & Bernard Hockman, «Arab Economic Integration: Between Hope and Reality, Washington: Brookings Institution Press, 2003, P2.

الله عدد التي عداد " التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشاركة: أسباب النفز وشوط الانطلاق"، منحسل عليه من الوقع: http://www.tourathtripoli.org/phocadownload/dirasset_fi_syassa/altakamol%20alictissadi%20e%20alssouk%20a المراجع المعاملة التي المعاملة التي المعاملة التي المعاملة المعاملة

⁽⁴⁾ Jula C. Devlin, Challenges of Economic Development in the Middle East and North Africa Region, Singapore: World Scientific Publishing, 2010, P 281.

الدول الخمس (لبيبا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) على اتفاقية تأسيس اتحاد المغرب العربي في 17 فبراير (1989.(أ)

ومن خلال استعراض نشأة بعض التكتلات الاقتصادية كفكرة وكتطبيق على أرض الواقع، يمكن ملاحظة يأن هذه الظاهرة عرفت انتشارًا واسعًا في كامل أرجاء العالم بعد نحاية الحرب العالمية الثانية، كما لقبت هذه الظاهرة الاهتمام من طرف الدول النامية وكذلك الدول المتقدمة. ففي اقتصاد معولم أصبح من الصعب أن تعمل دولة بمفردها على تحقيق المكاسب المرجوة، وعليه أصبح من الضروري إنشاء مثل هذه التكتلات من أحل زيادة الاعتماد المتبادل وحلق جو من التعاون بين الدول بدل من منطق الصراع الذي كان قائم، وهذا ما يبرز بوضوح في المنحني البياني التالى:



Source: World Trade Organization: "The WTO and preferential trad Agreements: From co-existence to coherence "world Trade Report 2011, P 55.

يوضح هذا المنحنى انتشار التكتلات الاقتصادية عبر العالم، من حلال تصنيف الدول المنشئة لها; دول السائرة في طريق النمو، البلدان النامية والدول المتقدمة. وما يلاحظ أن الدول السائرة في طريق النمو كانت الأسبق في إنشاء مثل هذه التكتلات الاقتصادية، حيث بدأت هذه الظاهرة في الانتشار بين هذه الدول منذ الخمسينيات من القرن الماضي، حتى أصبح عددها يتحاوز 280 تكتل واتفاقيات اقتصادية، وذلك من أحل توحيد جهودها والتنسيق بين سياساتها الاقتصادية للنهوض باقتصادياتها. بعد ذلك تليها الدول النامية التي بدأت في إقامة تكتلات اقتصادية في بديات السنينيات من القرن الماضي، وتحتل الدول النامية المرتبة الثانية في إنشاء التكتلات الاقتصادية. أما في المرتبة الأخيرة، يمكن ملاحظة أن الدول المتقدمة أقل ميلًا لإنشاء مثل هذه

⁽¹⁾ Philippe De Lombaerde & Others, Governing Regional Integration for Development: Monitoring Experiences, Methods and prospects, United State of America; Ashgate Publishing Company, 2008, PP 179-180.

الغسل الأول: ___ الإحار المغموماتين والنظري للتكتلات الاختسادية والموكمة الاختسادية العالمية

التكتلات وإبرام الاتفاقيات الاقتصادية، فمنذ أواحر الستينيات إلى غاية سنة 2010 لم تتجاوز التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة 40 تكتل واتفاقية تعاون.

إن انتشار التكتلات الاقتصادية بشكل متزايد يدفع إلى التساؤل عن الدوافع والأسباب التي تأدي بالدول إلى طرح مبادرات أو الانخراط في مثل هذه التكتلات. محموعة من الأسئلة يمكن الإجابة عليها في العنصر الموالي.

المطلب الثالث: دوافع قيام التكتلات الاقتصادية وآثارها على الاقتصاد العالمي

I- دوافع قيام التكتلات الاقتصادية:

يمكن تحديد أهم الأسباب التي تدفع الدول إلى إنشاء التكتلات الاقتصادية في ما يلي:

أولاً: الدوافع الاقتصادية.

معظم الدوافع التي تم التركيز عليها لدحول الدول في تكتلات اقتصادية، كانت في البداية ذات طابع اقتصادي بحت، وذلك من خلال البحث عن المكاسب الاقتصادية التي يمكن أن يحققها التكامل بين اقتصاديات الدول. فهناك دول تعتبر أنحا ستحصل على العديد من المكاسب المستمدة من نظريات التكامل الاقتصادي، وبعض الدول تركز على مكاسب التحارة العالمية، والبعض الآخر يركز على اتفاقيات السياسة التفضيلية؛ كاتفاقيات مناطق التحارة الحرة والاتحادات الحمركية وغيرها. [1] ومن بين هذه المكاسب الاقتصادية ما يلي:

أ- قد يؤدي التكتل الاقتصادي إلى حلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية، حيث يأحد على عاتقه تحبثة الجو الملائم للتنمية، فهو يضمن التنسيق بين السياسات الاقتصادية واستقرار الأوضاع الاقتصادية للدول الأعضاء، والتنسيق أيضا بين مشروعات التنمية الإقليمية، من حلال استغلال الإمكانيات الاقتصادية للدول الأعضاء، مستفيدة بذلك من اتساع السوق ووفرة العمالة وفرص التشغيل. (2)

2- ومن بين الدوافع الاقتصادية كذلك للتكتلات يمكن أن تؤخذ كضمانة ضد الأحداث الاقتصادية المستقبلية؛ فقد تلحأ الدول للاتضمام إلى تكتل إقليمي وذلك من أحل مواحهة المخاطر والأحداث التي قد تتعرض لها في المستقبل. فيصبح التكتل بمثابة التأمين أو الضمان ضد الأحداث غير المتوقعة. لهذا يذهب البعض للقول بأن

(2) Philippe De Lombaerde & Others, OP . Cit, P5.

i

⁽¹⁾ Kathleen J.Hancock, Regional Integration, New York: Palgreve Macmillan, 2009, P26.

الدول النامية تتحمس للانضمام إلى تلك التكتلات بغية أن تتحنب أي حرب تجارية مستقبلية بمكن أن تكون تلك الدول الخاسر الأكبر فيها، لذلك نحد اتفاقية "النافتا" لم تخلو من هذا الدافع. فإقدام كندا على إبرام ذلك الاتفاق كضمان لصادراتها ضد رسوم الإغراق والرسوم التعويضية التي كانت من الممكن أن تفرضها الولايات المتحدة في حالة عدم وجود الاتفاق، وفي المقابل يعتبر ضمان للولايات المتحدة ضد السياسات الكندية في مجال الطاقة والتي كانت تتعارض مع المصالح الأمريكية. (1)

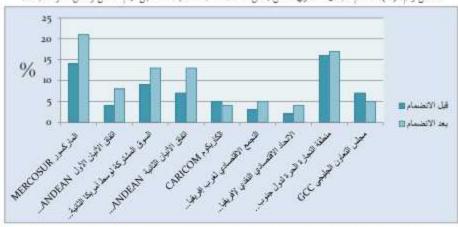
3- كما تدفع التكتلات الاقتصادية إلى تحسين مستوى الرفاه الاجتماعي؛ فتوسيع الأسواق وإزالة الحواجر الجمركية تؤدي بالضرورة إلى الخفاض الأسعار وتوافرها في الأسواق، فتتوسع حيارات المواطنين في اقتناء السلع. كما أن تسهيل تنقل عناصر الإنتاج بين دول التكتل، يؤدي إلى تطوير مبدأ التخصص وبالتالي زيادة الاعتماد للتبادل. (2)

ومن الدوافع الاقتصادية كذلك لقيام التكتلات الاقتصادية، يمكن أن تؤدي إلى تغيير وتحسين معدلات التبادل التحاري لصالح دول التكتل؛ حيث يؤدي التكتل إلى زيادة قدرة الدول الأعضاء على تحسين معدلات التبادل التحاري الدولي وحصولها على شروط التحارة الدولية، كما يؤدي كذلك إلى زيادة قدراتها على مواحهة الأسواق العالمية وزيادة قوقها التفاوضية مع الدول والتكتلات الأخرى. (3)

بالإضافة إلى مختلف الدوافع الاقتصادية سابقة الذكر، هناك دوافع اقتصادية أحر يمكن أن تدفع بالدول إلى الانضمام إلى تكتلات اقتصادية وهي: تنسيق السياسات الضريبة والمالية، تنسيق السياسات النقدية، تنسيق السياسات الإنتاجية، بناء اقتصاد قوي يقلل من اعتماد دول التكلل على غيرها، استقرار السياسات الاقتصادية وذلك من حلال توافر السلع والعمالة وانخفاض الأسعار، وغيرها من الدوافع. ويمكن ملاحظة نتائج التكتلات الاقتصادية على الناتج الاقتصادية على الناتج الإجمالي في الشكل التالد، الشارع على سبيل المثال بين دول بعض التكتلات الاقتصادية على الناتج

[.] أن مجمد إراهم محمود الشافعي، الكتابات الاقتصادية الإطباعة والرها على النظام التجاري العالمي، القاهرة: دار البهضة العربية، 2005، ص ص 17-16. الله عند الحصاب عند الحصيد، السوق العربية المشتركة، الوقع والمستقبل في الألفية الناقة، المرجع السابق الذكر صر23.

الله و الله منيت، للرجع السابل الذكر، ص50.



الشكل رقم: (2): حجم التبادل التحاري داخل بعض التكتلات الاقتصادية. منة قبل قيام التكتل وخمس منوات بعده.

Source: Maurice Schiff & L. Alan Winters, Regional Integration And Development, Washington: the World Bank & Oxford University Press, 2003, P 32.

فالمكاسب الاقتصادية الكبيرة التي يمكن أن تحنيها الدول الأعضاء في التكتل، كما هو موضح في الشكل رقم (02)، الذي ثم توظيفه كمثال عن المكاسب التي يمكن أن تجنيها الدول من التكتلات اقتصادية كتطور التجارة البيئية بين دول تعتبر من أهم الدوافع التي تحفز الدول على الدحول والانخراط في مثل هذه التكتلات.

ثانيًا: الدوافع السياسية

ومن دوافع قيام التكتلات الاقتصادية بروز مفهوم الحوكمة العالمية الذي أرسى مبادئ الشفافية، الرقابة، المساءلة والمشاركة...الخ، من خلال هذه المبادئ أصبح للدول شركاء حدد تتقاسم فيما بينها الأدوار والمسؤوليات لتحقيق الرفاه الاقتصادي للشعوب. ومن بين المبادئ التي أرستها الحوكمة ما يلى: (1)

1- الانفتاح والشفافية: يجب على المؤسسات العامة أن تكون أكثر انفتاحًا على مختلف الفواعل وتقديم معلومات موثوقة ذات الصلة بالأنشطة التي تقومها في الوقت المناسب والتواصل المستمر مع المواطنين حول أنشطتها وقراراتها.

2- المشاركة: ينبغي على المؤسسات العامة تقبل الآراء، والمدخلات والتغذية الراجعة من المواطنين وباقي الشركاء بعين الاعتبار عند تصميم وتنفيذ السياسات العامة، وينبغي أن تكون المشاركة في جميع مراحل دورة السياسات.

⁽¹⁾ Philippe De Lombaerde & Others, OP . Cit, P4.

3- المساءلة: ينبغي أن تتعرض السلطات العامة المسؤولة عن أفعالها وتصرفاتها للمساءلة، وليس فقط من قبل تلك الجهات والمؤسسات المعنية بل حتى من طرف المواطنين بشكل عام.

من الدوافع السياسية التي أدت إلى انتشار تكتلات اقتصادية، موجة التحول الديمقراطي التي عرفتها الكثير من الدول، ففي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي كانت هناك عدد قليل من الأنظمة الديمقراطية والكثير من الأنظمة التسلطية، هذا التنوع بين الأنظمة السياسية منع من تحديد أهداف السياسة المشتركة بين الدول، بالرغم أنحاكانت هناك محاولات لتحقيق التكتل الاقتصادي، إلا أن معظمها كان مصيرها الفشل.(1)

كما تعتبر كل من الأستاذة سيلجا هاردز Cilja Harders الشعوطات السياسية التي تحارسها القوى الكبرى على الدول خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حعلت الدول الأقل قوة – خاصة دول الشرق الأوسط- تعمل على إقامة تكتلات اقتصادية وإبرام الاتفاقيات من أحل مواجهة هذه الضغوط عن طريق توحيد سياساتها وتعزيز قوقها في المحافل الدولية، كما هو الحال في اتفاقية أغاديو التي تم التوقيع عليها سنة 2004 بين المغرب وتونس ومصر والأردن، وكذلك منطقة التحارة الحزة المتوسطية التي تم التوقيع عليها سنة 2004، بالإضافة إلى الاتفاقيات الثنائية كالاتفاقيات المرمة بين سورية وروسيا، سوريا وإيران، روسيا وإيران. (2) وكان الهدف من هذه الاتفاقيات، هو سعى الدول لتحقيق توازن القوى والتأثير على النظام العالمي اقتصادياً وسياسياً.

ثالثاً: الدوافع الأمنية

أما الدوافع الأمنية التي تؤدي إلى إقامة التكتلات الاقتصادية، يمكن أن تكون صياً في نشر السلام بين الدول وتحنب كل ما يؤدي إلى نشوب النزاعات والحروب بينها، وهذا ما أكده "كورديل هال" Cordell Hull " في قوله: "إذا استطعنا زيادة عمليات التبادل التحاري بين الأمم عن طريق التقليل من الحواجز الحمركية وإزالة غير الطبعية للتجارة، سوف نكون قد قطعنا شوطاً طويلا نحو إزالة الحرب نفسها" كما أكد أن الحرب العالمية الثانية

Olivier Dabène, The Politics of Regional Integration in Latin America: Theoretical and Comparative Explorations, The United States Of America: Palgrave Macmillan Publishing, 2009, P68.

⁽²⁾ Cilja Harders & Matteo Legrrenzi, Beyond Regionalism?: Regional Cooperation, Regionalism and Regionalization in Middle East, England: Ashgate Publishing Company, 2008, PP 41-46.

[&]quot; كيرون هال Cordell Hull: هو وير خارجه الأمريكي تذي لول هذا المصب في الفترة المندة من 1933 إلى غاية 1944، وكان أحد أور المخطف ومهندسي للطام المحاري الدول بعد اخرب العالمة التالية:

لم تندلع مع أي دولة أبرمت اتفاقيات تحارية مع الولايات المتحدة الأمريكية إلا استثناءات قليلة. (1) فمن حلال تشابك العلاقات الاقتصادية التي تساعد على ارتباط الدول الأعضاء وزيادة الثقة بينهما في المنطقة التكاملية، فإن هذه الدول تتحنب الاحتكاكات السياسية التي قد تؤدي إلى توتر العلاقات. ومثال ذلك، حل الصراعات التي كالت قائمة بين فرنسا وألمانيا بعد إقامة المجموعة الأوربية للفحم والصلب عام 1951، وكذلك مساهمة (MERCOSUR) في تخفيف الصراع بين الأرجنتين والبرازيل واحتواء خطر البرامج العسكرية النووية بين الطرفين.

من حلال ما سبق يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية أصبحت ضرورة لابد منها، حاصة مع بروز التحديات الجديدة التي أفرزتما العولمة، كالتطور السريع في وسائل الاتصال وتكنولوجها المعلومات، تعقد القضايا العالمية وتداخلها مع بعضها، كالجريمة المنظمة، تبييض الأموال، الهجرة غير الشرعية، الآثار البيئية عابرة الحدود الوطنية المترثية على النشاطات الاقتصادية، انتشار الأوبئة والأمراض وبروز فواعل حديدة تلعب دور كبير على المستوى العالمي، كل هذه القضايا لم يعد بمقدور الدولة القومية أن تواجهها وتتعامل معها منفردة، لذا استوجب عليها الدحول في تكتلات من أحل التعاون لمواجهتها، ومن هنا أصبحت التكتلات تلعب دوراً مهماً في إطار الدول المشكلة له في الحوكمة العالمية على وجه الحصوص، هذا ما ثم تناوله في المبحث المشكلة له في الحوص، هذا ما ثم تناوله في المبحث المؤلى، باعتبارها كأحد المنفرات الرئيسية لهذه الدراسة.

II- تأثير التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد العالمي:

بعد الانتشار السريع الذي عرفته التكتلات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية على مستوى الدول المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء، ظهرت محموعة من الإشكاليات حول تأثير هذه التكتلات على النظام العالمي عموماً وعلى النظام الاقتصادي العالمي بالتحديد. وعلى هذا الأساس تم رصد العديد من التأثيرات السلبية والإيجابية التي طرحت حول هذه الظاهرة ويمكن تحديدها في العناصر الثالية:

أولاً: التأثيرات الإيجابية للتكتلات الاقتصادية على الاقتصاد العالمي:

من أبرز التأثيرات الإيجابية التي يمكن أن تقوم بحا التكتلات الافتصادية في الاقتصاد العالمي ما يلي:

⁽¹⁾ Maurice Schiff & L. Alan Winters, OP.Cit. P189.

1- تساعد التكتلات الاقتصادية على تشجيع الدول في الالخراط بالاقتصاد العالمي، حيث اعتبر المدير العام السابق لمنظمة التحارة العالمية ريداتو روجيرو Renato Ruggiero سنة 1996، أن التكتلات الاقتصادية تعتبر خطوة أولية لتشجيع الدول على الاندماج والدخول في الاقتصاد العالمي، ويرى أتما خطوة نحو العالمية لأن كثير من الدول متحوفة من الانحراط الحر في الاقتصاد العالمي، وعليه فإن التكتلات الاقتصادية توجهها الأسواق أكثر من السياسة فهي في الغالب نتاج توسعة السوق والتحارة والاستثمارات العابرة للحدود فيما بين الدول المتحاورة، وعليه أنه كلما سارت هذه التكتلات على طريق النجاح وحصوصا إذا ترافق هذا النجاح مع أثر تطوير التحارة، كلما انعكس ذلك إيجابا على النظام الاقتصادي العالمي المواكب للنظام متعدد الأطراف الذي تديره منظمة التحارة العالمية. (1)

2- تعمل التكتلات الاقتصادية على سد الفحوة بين الدول الصناعية والدول النامية، وهذه الفحوة تشكل أحد التحديات الرئيسية في المؤسسات الاقتصادية العالمية. فالبرعم من تلعاملة التفضيلية التي حصلت عليها الدول النامية في إطار المنظمات الاقتصادية إلا أنها لم تكن راضية بجدى الوصول إلى أسواق الدول الصناعية من ناحية، وأيضا الدول الصناعية لم تكن راضية عن هذا الوصول المحاتي، وأيضا أتاح التكتل للدول النامية قوة أكبر للمفاوضة في إطار المؤسسات المالية العالمية، وأن رفع قوة التفاوضية للدول النامية داحل المنظمة تعمل على تسيير وتسريع الوصول إلى الاتفاقات بشكل عام. (2)

3- أدى تكوين التكتلات الاقتصادية إلى تغيير طبيعة المنافسة في الأسواق العالمية، إذ تم الانتقال من المنافسة ما بين الدول نحو التوجه للأسواق العالمية إلى التنافس ما بين التكتلات، وعلى هذا الأساس ساعدت هذه التكتلات على تنظيم المنافسة على مستوى النظام الاقتصادي العالمي أكثر مما كان عليه في مرحلة التنافسية الفوضوية للدول بشكر منفرد.

4- عملت التكتلات الاقتصادية على تغير في طبيعة العلاقات الاقتصادية العللية، وذلك من حلال الانتقال من النمط الصراعي للحصول على المكاسب المطلقة للدول، إلى النمط التعاوني في الحصول على المكاسب النسبية، فعد الحرب العالمية الثانية كانت الدول تسعى إلى زيادة قوتما الاقتصادية على حساب الدول الأقل منها قوة، أما

⁽²⁾ Mariane Hmarchand, The Political Economy of New Regionalism, London: The Third World Quarterly, 2005. P 209.

⁽¹⁾ Menjor Singh, World Trad Organization and the third world, New Delhi: Mittal Publications, 2005, P43.
(2) Muriang Hunggland, The Publical Economy of New Regionalism, London: The Third World Open.

في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الدول تسعى للتعاون مع غيرها من الدول لتقاسم المكاسب للشتركة.

ثانياً: التأثيرات السلبية للتكتلات الاقتصادية على الاقتصاد العالمي:

يمكن تحديد بعض التأثيرات السلبية للتكتلات الاقتصادية على الاقتصاد العللي في النقاط التالية

1- قد تؤثر التكتلات الاقتصادية سلبيًا على مدى احترام أعضائها الالتزامات التي تربطها بالمؤسسات الاقتصادية الدولية، خاصة أنَّ هذه المؤسسات تقوم على تحرير التجارة الدولية وتسهل حرَّكة رؤوس الأموال والأيدي العاملة، أما الدول المتكتلة يرتكز على الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء في التكتل قبل التوجه إلى الأسواق العالمية وهذا ما يتنافي مع مبادئ المؤسسات الاقتصادية الدولية. (1)

2- تساهم بخلق شكل شديد من أشكال التحيز والظلم فيما يتعلق بتحرير التحارة، ومثال ذلك وجدت الدول الواقعة على حدود الاتحاد الأوروبي أن النظام التحاري المرتب على نطاق الاتحاد بمثل سلسلة من الأبواب الموصدة بالنسبة لها، والعديد من الدول المتاخمة لحدود تكتلات ناجحة مثل الاتحاد الأوروبي والنافتا لا تحاول فقط الحصول على حق دخول أسواق هذه التكتلات بل تسعى أيضا لإقامة تكتلات جديدة موازية لها.⁽²⁾.

 3ـ ثمار التكتلات الاقتصادية ومؤسساتها أداة تستغلها الدول كبديل لمؤسسات منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فالدول القوية بعد إقامة هذا النوع من المؤسسات النظامية القانونية على المستوى الإقليمي تنجه إلى ترجيح هذه المؤسسات في حل المنازعات التجارية بدلاً من اللحوء إلى المؤسسات الاقتصادية العالمية، وذلك خدمة لمصالحها الضيقة، وبالتالي تؤدي إلى تحميش دور هذه المؤسسات فيما يتعلق بحل المنازعات التحارية والاقتصادية.

⁽¹⁾ Menior Singh, OP, Cit. P 211.

⁽²⁾ Miroslav Jovanovic, International Handbook on the Economics of Integration: Factor Mobility, Agriculture, Environment and Quantitative studies, United Kingdom: Edward Elgar Pubications, Vol 3, 2011, P 243.

المبحث الثاني: مفهوم الحوكمة الاقتصادية العالمية.

يعتبر مفهوم الحوكمة الاقتصادية العالمية من المفاهيم الأكثر تعقيدًا وتشابكٌ في دراسات العلوم السياسية والعلاقات الدولية، والسبب وراء هذا التعقد يعود إلى حداثة المفهوم في دراسات العلاقات الدولية، فأول ظهور له كان مع بدايات الأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي لسنة 2008، في إطار المطالبة بإصلاح المؤسسات الاقتصادية العالمية. وعلى هذا الأساس تفرض الدراسة التطرق إلى تحديد تعريف الحوكمة والحوكمة العللية قبل الخوض في تحليل مفهوم الحوكمة الاقتصادية.

المطلب الأول: تعرف الحوكمة الاقتصادية العالمية.

كما سبق وتم ذكره، فإن التعقد الذي يتميز به مفهوم الحوكمة الاقتصادية العالمية، تدفع إلى البحث في الحوكمة Governance والحوكمة العالمية Governance. لأن هذين المصطلحين في حد ذاتهما لم يكن هناك اتفاقًا موحدًا حول تعريفهما، وبالبحث في تعريفهما يسهل على فهم الحوكمة الاقتصادية العالمية.

أولاً: تعريف الحوكمة

عرف مصطلح الحوكمة Governance انتشارًا واسعًا في استحدامه، فأول ما استخدم كان في العلوم الاقتصادية من خلال الإشارة إلى حوكمة الشركات، وفي أواخر التسعينيات من القرن للاضي ونحاية الحرب الباردة انتشر ليشمل محالات علمية متعددة منها حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ومع اختلاف التخصصات العلمية والاتحاهات الفكرية للمختصين والباحثين الذين استخدموا هذا المصطلح، أصبح من الصعب إيجاد تعريف موحد له، خاصة أن كل شخص يعرفه حسب طبيعة تخصصه واتجاهاته الفكرية.

ففي تقرير البنك الدولي لسنة 1992 المعنون بـ "الحوكمة والتنمية"، ثم تعريف الحوكمة بأنها: الطريقة التي تمارس بحما السلطة في تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدول من أجل تحقيق التنمية. (أ) وفي نفس الإطار عرفت الحوكمة بأنها أمر بالغ الأهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية وبلوغ الأهداف المرجوة للمحتمع. والحوكمة لها ركائز حاسمة لمواجهة التحديات والتصدعات التي يمكن أن تواجه الدولة في تحقيقها للتنمية المستدامة. (2) ما يلاحظ على هذين التعريفين، أنحما ركزا على الجانب التنموي للحوكمة، من حلال جعلها كآلية أو عملية يتم

(2) Irène Hors, China in Global Economy: Governance in China, Paris, France: Organization for Economic Co-operation and Development Publishing, 2005, P 11.

⁽¹⁾ World Bnak, Governance and Development, Washington, United States of America: A World Bank Publication, 1992, P 1.

من حلالها تحقيق التنمية. وبالتالي تم إغفال الكثير من الجوانب التي ترتكز عليها الحوكمة، كالفواعل الأساسية التي تنشط في ظل الحوكمة والمبادئ التي تقوم عليها وكذا الإطار المؤسسي الذي تقوم عليه.

وبشيء من التفصيل عرف الأستاذ أسيم براكاش Aseem Prakash الحوكمة بأنها: عبارة عن تنظيم العمل الجماعي من خلال إنشاء مؤسسات التي يمكن اعتبارها قواعد اللعبة التي تتبح أو تصف أو تمنع إجراءات معينة من خلال تغيير الدوافع، كما أن هذه المؤسسات تعمل على تسهيل العمل الجماعي وتمكين الأطراف الفاعلة من تحقيق أهدافها القردية والجماعية. (1) في نفس سياق يعتبر الأستاذ ديفيد أرمستروفع David الفاعلة من تحقيق أهدافها القردية والجماعية. (1) في نفس سياق يعتبر الأستاذ ديفيد أرمستروفع Armstrong النشاط والعمليات التي توفر قدرًا من التنظيم للنشاط والعمل من أجل تحقيق أهداف معينة في مناطق محددة. هذه القواعد والحياكل والعمليات قد تكون رسمية أو غير رسمية أدام هدين التعريفين كان تركيزهما على الإطار المؤسسي للحوكمة التي من خلالها يمكن إدارة العمل الجماعي لمحتلف الفواعل من أجل تحقيق المصلحة العامة، ومن هنا تم إخفال المبادئ التي تقوم عليها هذه الحياكل الجماعي لمحتلف الفواعل من أجل تحقيق المصلحة العامة، ومن هنا تم إخفال المبادئ التي تقوم عليها هذه الحياكل الجماعي لمحتلف الفواعل من أجل تحقيق المصلحة العامة، ومن هنا تم إخفال المبادئ التي تقوم عليها هذه الحياكل والماسات في تسيير الأعمال الجماعية.

إلا أن الأستاذين جون دوناهيو John D.Donahue وجوزيف ناي Joseph S. Nye. يعرفان الحوكمة بأنحا تنظيم وتقنين الحياة الجماعية وكل ما يمكن أن نقوم به مع أشحاص آحرين. (3) فالحوكمة تعني الاهتمام بالقواعد والنظم التي تنظم سلوك وتصرفات محتلف الفواعل. والملاحظ من هذا التعريف بأنه حاول أن يوسع حيز القواعد والعمليات والتنظيم والتقنين والهياكل التي يمكن أن تفرضها الحوكمة على كل العلاقات المجتمعية، أي كل ما يربط الفرد بغيره من الأفراد من تصرفات وسلوكيات.

أما الأستاذ صالح زياني والأستاذ مراد بن سعيد، عرفا الحوكمة بأنها: تعني التنسيق بين دور الدولة والفواعل الأخرى، وتمثل أسلوبًا جديدًا للحكم القائم على المشاركة، الشقافية، العدالة، المسؤولية والمساواة في إدارة شؤون الدولة. (4) أما هذا التعريف على الرغم أنه شمل الفواعل الأساسية للحوكمة وأهم المبادئ التي تقوم عليها، إلا أنه اقتصر على المستوى المحلي للحوكمة أي الحوكمة داخل الحدود الحغرافية للدولة أو ما يطلق عليها بالحوكمة المحلية.

⁽ii) Aseem Prakash « Governance and Economic Globalization: Continuities and Discontinuities », from websit: http://faculty.washington.edu/aseem/ga.pdf, Browse the site in: 2013-08-16

⁽²⁾ David Armstrong & Others, Civil Society and International Governance: the Role of Non-state Acters in Global and regional regulatory frameworks, New York: Routledge, 2011, P 1.

⁽³⁾ John D. Donahue & Joseph S. Nye, Governance Amid Bigger: Better Markets, Washington: Brookings Institution Press, 2001, P 1.

ا. الله مناخ زيان ومزاد بن معيد، الحوكمة البلية العالمية: قضايا وإشكالات، بالناذ الجزائر: دار قان للبشر والبوايع، 2010، هر 29.

كما عرفت الحوكمة أتحا، ذلك التنظيم الذي يركز على مختلف تفاعلات الفواعل الرسمية وكذلك الفواعل غير الرسمية المشاركة في الأنشطة التي هدف إلى حل المشاكل الاجتماعية أو حلق الفرص المحتمعية، كالمشاركة في تنظيم التفاعلات وإنشاء الأسس المعيارية لجميع تلك الأنشطة. (1)

على الرغم من اختلاف وجهات نظر الباحثين والمحتصين في تعرف الحوكمة، إلا أتهم يتفقون بأتها تنظيم العمل الجماعي لمحتلف الفواعل، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، مع إتاحة الفرص للجميع في المشاركة في محتلف النشاطات وضمان الشفافية والرقابة على مختلف الأنشطة، وتفعيل آلية المساءلة وسيادة القانون، من أجل تحقيق الأهداف المسطرة بفعالية وضمان استمرار هذه الفعالية.

ومما سبق من هذه التعريفات، يمكن استخلاص تعريف إجرائي للحوكمة، حيث يمكن القول بأنها عبارة عن العمليات والإحراءات والقواعد والمؤسسات التي يتم مقتضاها ضبط وتنظيم سلوكيات وتفاعلات مختلف الفواعل الرحمية: كالحكومة وأحهزة الرحمية، وغير الرحمية كالقطاع الخاص ومنظمات المحتمع للدني والأفراد... وغيرها-، وإرساء مبادئ المشاركة والرقابة والعدالة والمساواة والشفافية وسيادة القانون في تسيير وإدارة مختلف محالات الحياة الاجتماعي، الاقتصادية، السياسية، الثقافية ووالبيئية وغيرها، على مستوى المؤسسة أو إدارة الشؤون المحلية للدولة أو على المستوى العالمي،

وبعد عرض عدد من التعريفات للحوكمة وشرحها والتركيز على الجوانب التي يستوحب الوقوف عليها لفهم
هذا المصطلح. استوجب الوقوف كذلك عند مصطلح الحوكمة العالمية -قبل الوصول إلى الحوكمة الاقتصادية
العالمية- الذي عرف هو الآحر تجاذبات فكرية حول تعريفه. وهذا ما تم التفصيل فيه في العنصر الموالي.

ثانيًا: الحوكمة العالمية:

لم يكن هناك توافق حول استخدام مصطلح الحوكمة عمومًا، والحوكمة العالمية على وحه الخصوص. فهذا الأخير استخدم للإشارة إلى: الأنظمة الدولية، المجتمع الدولي، استقرار الهيمنة، ديناميكيات العولمة، السعي لتحقيق أهداف صندوق النقد الدولي- البنك الدولي- الأمم المتحدة، تغير المناخ العالمي، التحول في الاقتصاد السياسي العالمي، الحكومة العالمية، المجتمع المدي العالمي، هذه الموضوعات تدل على اختلاف الفهم النظري للعمليات العالمية، وأسياسة العالمية، على الرغم أن جمعها تتمحور حول فكرة أنها أشكال حديدة من المبادئ

PE.

⁽¹⁾ Jim Whitman, The Limits of Global Governance, New York: Routledge, 2005, P 17.

والمعايير الناشئة. (أ) ومن هذا المنطلق، يتم استعرض بحموعة من التعريفات المقدمة من طرف بعض الباحثين والهيئات حول الحوكمة العالمية من أحل توضيحها وفهم مقاصدها وأهم المرتكزات التي تقوم عليها.

فحسب لجنة الحوكمة العللية (CGG)، تعرف الحوكمة العالمية بأنما: مجموعة السبل العديدة لإدارة الشؤون المشتركة للأفراد والمؤسسات العامة والخاصة. حيث تتميز العالمية بالخوكمة دون حكومة، وعملية الحوكمة تشمل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، بالإضافة إلى الدول توحد المنظمات الاقتصادية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التحارة العالمية، والدول تبقى محتفظة بالدور الرئيسي في صنع القرار. (2) تمعني أحر أن الحوكمة العالمية تسقط فرضية الحوكمة العالمية التي تمتلك سلطة الإكراه على المستوى العالمي، كما أنحا تسقط فرضية هرمية السلطة على المستوى العالمي، فالحوكمة العالمية تركز على الشكل الأفقي للسلطة، حيث تتشارك فيها عنتفا الفواعل الرسمية وغير الرسمية على المستوى العالمي.

قي نفس الطرح الذي قدمته لجنة الحوكمة العالمية يعتبر الأستاذ أفلرو كوبر Andrew F.Cooper الحوكمة العالمية بأنها: مجموعة من الترتيبات التي يمكن اتخاذها لحل المشاكل التعاونية على الصعياد العالمي. قد تكون هذه الترتيبات (قوانين، معايير وضوابط وسلوكيات)، وكذلك المؤسسات والممارسات (الرسمية وغير الرسمية) إلى حانب مجموعة متنوعة من القواعل (تنشكل من الدول، المنظمات الدولية الحكومية، المنظمات غير الحكومية، كيانات القطاع الخاص وغيرها من قواعل المجتمع المدني) لإدارة الشؤون الجماعية. (3) حيث يشير هذا التعريف إلى كل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والآليات والعلاقات والعمليات التي تكون بين الدول والأسواق والمواطنين والمنظمات الحكومية وغير الحكومية من أجل تحقيق المصالح الجماعية.

أما الأستاذ جيم ويتمان Jim Whitman يعتبر أن الحوكمة العالمي هي محاولة لوصف مجموعة من العلاقات التي تحاوزت الأطر النظرية لتشمل مجموعة متنوعة ومتعددة من أشكال الترابط الإنساني داخل وبين الأمم، الشعوب المجتمعات، في القضايا السياسية، الصناعية، الاقتصادية، البيئية والطبيعية وغيرها. (4)

كما تعرف الحوكمة العالمية بأتحا عبارة عن عمليات يتم من خلالها الحد من الخلافات، ولاسيما بين مختلف الأطراف الفاعلة من رجال الأعمال والأفراد، ومنظمات المختمع المدني. أما في حانب الاقتصاد والتجارة تعمل

⁽¹⁾ Jean Grugel & Nicola Piper, Critical Perspectives on Global Governance: Rights and regulation in governing regimes, New York: Routledge, 2007, P 3.

⁽²¹⁾ Robert O'Brien & Others, Contesting Global Governance: Multilateral Economic Institutions and Global Social Movements, New York: Cambridge University Press, 2000, P2.

⁽³⁾ Andrew F.Cooper & Others, Regionalisation and Global Governance: the taming of globalization?, New York: Routledge, 2008, P 20.

¹⁴ Jim Whitman, The Fundamentas of Global Governance, New York: Palgrave Macmilan, 2009, P 5.

على الحد من الخلافات بين الشركات متعددة الجنسيات، وسطاء تقديم الخدمات، والشبكات المهنية، والجمعيات أو المنظمات غير الحكومية الناشطة في بحال التجارة الدولية (BINGOs)، والقطاع العام والمنظمات الدولية والهيئات فوق وطنية والحكومات الوطنية والوزارات أو الوكالات والشبكات السياسية ومؤسسات الفكر والرأي العام والمنظمات شبه غير الحكومية التي يمكن أن تكون كلها موجودة ولها تأثير على الاقتصاد العالمي.(1)

ومن خلال هذه التعريفات المقدمة للحوكمة العالمية يمكن الاستنتاج بأنها مجموعة من العلاقات المعقدة والمتشابكة التي تربط بين العديد من الفواعل الرسمية وغير الرسمية على المستوى العالمي (الحكومات، المنظمات الدولية، المنظمات الدولية غير الحكومية، الشركات متعددة الجنسيات...الخ)، ويتم ضبط هذه العلاقات من خلال مجموعة من الآليات والقواعد والمؤسسات، التي يمكنها أن تضمن العدالة والمساواة بين مختلف الفواعل، وإقرار مبدأ المساءلة وتحديد المسؤوليات من خلال إضفاء الشقافية على مختلف النشاطات والتصرفات التي يمكن أن تصدر من طرف أي فاعل على المستوى العالمي، وذلك من أحل تحقيق المصالح الجماعية من خلال المشاركة في كل القضايا العالمية (كالقضايا الصحية، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسة، الثقافية، البيئية، ...وغيرها)

ويرى ديفيد هيلد David Held وأنطوني ماك غرو Anthony McGrew أنه في العديد من الكتابات يتم وضع الكثير من الملاحظات حول الهيكل المؤسسي للحوكمة العالمية ويمكن تحديدها فيما يلي: (2)

1- أنما متعددة المستويات، بمعنى أنه يتم تشكيلها عن طريق التشابك الهيكلي للعديد من البنى التحتية الأساسية للحوكمة: فوق قومية (مثل نظام الأمم المتحدة)، إقليمية (الاتحاد الأوربي، السوق المشتركة الأسيان،...الخ)، وعبر وطنية (مثل المحتمع المدني وشبكات التحارة والمحموعات الاقتصادية وهلم حرا) وشبه الدولية (كالجمعيات الأهلية والحكومات المحلية).

2- غالبًا ما توصف بأنحا متعددة السلطات (polyarchic) أو تعددية (pluralisitic)، حيث لا يوجد مكان واحد للسلطة. إلا أنه لا يعني أن هناك مساواة في السلطة بين الفاعلين ولكن يجب أن نعترف بأن السلطة السياسية هي مجزأة بالثأكيد.

⁽¹⁾ Marie Laure Djelic & Sigrid Quack, Transnational Communities: Shaping Global Economic Governance, New York; Cambridge University Press, 2010, PP 24-25.

⁽²⁾ David Held & Anthony McGrew, Governing Globalization: Power, Authority and Global Governance, United Kingdom: Polity Press, 2002, P 9.

[&]quot; تأصل في مصطلح polyarchic له كلمة بوبائية مركبة. فـ poly نعي نعدد و arkhe نعبي الحكم وعند جمع الكلمتين polyarchic ونعي حمدد الحبكم أو معمد

3- لديها تركيبة هندسية مختلفة من حيث الأهمية السياسية النسبية وإلى حد كبير تختلف القدرات التنظيمية لهذه البنى التحتية في جميع أنحاء العالم من قضية إلى أحرى.

 4- نظام معقد من الناحية الهيكلية، حيث تتألف من وكالات وشيكات متنوعة تتداخل فيها الصلاحيات (الوظيفية والمكانية معًا أو إحداهما)، ناهيك عن الفرق في مصادر القوة والكفاءات.

ومن خلال استعراض بعض التعريفات المقدمة للحوكمة والحوكمة العالمية على وجه الخصوص، وإبراز أهم الاختلافات التي تميز بين تعريف وآخر واستخلاص المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها هذين المصطلحين، يمكن القول بأنه تم التوصل إلى فهم شامل وعام لهذه المصطلحات التي تعتبر بمثابة نقطة انطلاق للبحث والتحليل في مصطلح الحوكمة الاقتصادية العالمية الذي يمثل أحد متغيرات هذه الدراسة.

ثالثاً: تعريف الحوكمة الاقتصادية العالمية

تعتبر الحوكمة الاقتصادية العالمية من بين أهم قضايا الحوكمة العالمية، حيث حظيت باهتمام الكثير من الباحثين والمحتصين وكذلك مراكز البحث والهيئات الدولية والعالمية. وتعود هذه الأهمية إلى دور الاقتصاد على المستوى العالمي، فهو مرتبط بالمصالح المادية التي تعتمد عليها مختلف الفواعل -الرسمية أو غير الرسمية وتسعى إلى تحقيقها. من هذا المنطلق يمكن تقديم مجموعة من التعريفات لهذا المصطلح وتحليلها بغية التوصل إلى فهم الأهمية التي يكتسبها.

عرفت الحوكمة الاقتصادية العالمية، بأنها المؤمسات والمعايير والممارسات وعمليات صنع القرار التي تنشأ القواعد والمبادئ والتوجيهات والرموز لإدارة الاقتصاد العالمي. ويترتب على ذلك احتضان النموذج الصاعد والمزيج الغني من الجهات الفاعلة المتمثلة في الدول القوية والأقل قوة التي تتنافس على السيطرة والنفوذ، الخبراء، الشركاء عبر الوطنية، المنظمات غير الحكومية، المؤسسات الدولية، والجهات الفاعلة الأحرى. (1)

ويرى وليامسون Williamson في دراسة له بعنوان "دراسة في قرار حيد وترتيبات عملية Williamson ويرى وليامسون and workable arranements بأن الحوكمة الاقتصادية تتكون من العمليات التي تدعم النشاط الاقتصادي والمعاملات الاقتصادية من خلال حماية حقوق الملكية، إنفاذ العقود واتخاذ إجراءات جماعية لتوفير البنية المادية والتنظيمية المناسبة. وتتم هذه العمليات في إطار المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. (2)

is

⁽¹⁾ David Held & Anthony McGrew, Op.Cit. P 26.

⁽²⁾ Avinash Dixit, « Economic Governance » (working Paper presented in Conference on Endogenous Market Structures and Industrial Policy, University of Milan, Bicocca, Department of Economics 5-6 June 2008), P2.

كما تعرف الحوكمة الاقتصادية العالمية بأنحا ذلك الأداء الفعال لهباكل وفواعل الحوكمة الاقتصادية العالمية أثناء الأزمات، فالاقتصاد العالمي المنفتح يقلل الركود الذي يأتي من الأزمات المالية، كما أنه يمنع الانكماش وانتشار كساد عظيم آخر، ومن الأهداف الرئيسية للمؤسسات الاقتصادية متعددة الأطراف التي تعتبر فاعلاً من فواعل الحوكمة الاقتصادية العالمية، أنحا تسعى إلى توفير السلع العامة العالمية حتى وإن كانت الدول هي الأطراف الفاعل الأساسي في الحوكمة الاقتصادية العالمية، إلا أنحا تعتمد على العديد من القواعل والمؤسسات الأخرى كصندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية، بنك التسويات الدولية، مجموعة العشرين، وغيرها لتنسيق العمل على نطاق عالمي، حيث تشترك هذه الأطراف الفاعلة في تحقيق أهداف حيدة من حلال تسهيل التواصل وتعزيز التفاهم المشترك بين القادة السياسيين. (1)

والتعريف البسيط والشامل للحوكمة الاقتصادية العللية هي محموعة من المعايير وقواعد والمؤسسات التي يتم إنشاؤها لإدارة الاقتصاد العالمي.⁽²⁾

من خلال فهم وتحليل مفهوم الحوكمة الاقتصادية العالمية، يمكن القول بأنما نظام اقتصادي عالمي جديد يسعى إلى فرض معاييره وقواعده وآلياته، من أجل إدارة الاقتصاد العالمي متعدد الأطرف والفواعل، للوصول إلى تحقيق المصالح الجماعية التي يصبوا إليها كل الفواعل. من هنا يمكن أن تتبادر في الأذهان بحموعة من أسئلة تتمحور حول أهم الظروف التي مهدت الطريق ليروز الحوكمة الاقتصادية العالمية. كل هذه الأسئلة يمكن الإجابة عليها في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: ظروف ظهور مصطلح الحوكمة الاقتصادية العالمية.

يمكن إرجاع أهم الظروف الممهدة لظهور الحوكمة الاقتصادية العالمية إلى بعض الأحداث التي شهدها العالم في فترات زمنية مختلفة. ويمكن تحديدها في النقاط التالية:

1- نهاية الحرب الباردة: يرجع الأستاذ ميشال بارنت السبب الرئيسي لظهور الحوكمة الاقتصادية العالمية، هو لخاية الحرب الباردة التي لم تكن تقتصر على وصف النظام العالمي بالثنائية القطية، بل تعدت ذلك إلى أن

(2) Didier Jacobs, "Democratizing Global Economic Governance" paper was presented at the Alternatives to Neoliberalism Conference sponsored by the New Rules for Global Finance Coalition, May 23-24, 2002, P 1.

⁽¹⁾ Daniel W. Drezner, « The Irony of Global Economic Governance The System Worked », Working Paper no: 9 <u>International Institutions and Global Governance program</u>, Council on Foreign Relations Press, New York: October 2012, Pt.

الغسل الأول: ___ الإحار المغموماتي والنظري للتكتلات الاقتسادية والموكمة الاقتسادية العالمية

أصبحت تمثل طريقة تنظيم وتحليل الممارسات في السياسة الدولية. مع تحاية الحرب الباردة، أصبحت الحوكمة العالمية وسيلة لتنظم السياسة الدولية عمومًا، والاقتصاد العالمي بطريقة أكثر عمولية وتوافقية.[أ]

فبعد تفكك الاتحاد السوفييتي، تمت هندسة نظام اقتصادي عالمي حديد يتوافق مع المبادئ الغربية التي تقوم على أساس التعددية والشمولية "واللبرالية ". وهذا ما ترتكز عليه هندسة الحكمة الاقتصادية العالمية.⁽²⁾ كما انحر على ذلك يروز تغيرات جديدة على التسلسلات الهرمية للسلطة على المستوى العالمي، وترتيبات حديدة يتم بموحبها توجيه المصالح الداتية لخدمة المصالح الحماعية التي تسمح بتعزيز والحفاظ على قيم الديمقراطية. وذلك من خلال التوزيع العادل للموارد، وتقديم الفرص للناس والدول على المشاركة في القرارات التي تشكل مصائرهم. (3)

 2- تنامى ظاهرة العولمة الاقتصادية: استخدم مصطلح العولمة لوصف تنامى الروابط الاقتصادية والمالية التي تعمل على دمج التشكيلات الإقليمية في نطاق أوسع مع مرور الوقت. والشائع في معظم تعريفات العولمة أتحا تشير إلى الترابط بين الدول والمجتمعات في النظام الدولي. (4)

فساعدت العولمة على تسهيل التواصل بين الأفراد عبر المسافات الطويلة، كما زادت من تدفق رأس المال والتكنولوجيا والخدمات عبر الحدود. (٥) أما روبوت كوكس Robert Cox's يعتبر أن فترة تأسيس المنتدي الاقتصادي الأوربي سنة 1971، تعتبر نقطة تحول في تطور الراسمالية من الاقتصاد الدولي إلى الاقتصاد العالمي .

أتتعدية: هي أحد الأسس للي يقوم غليها الفكر لغري، والي زكر غلي التعايل مع غدلف الأعراق البشية والثقافة والديانا قم والموجها قم الفكرية ، كما اعتروا التعدية غرط أساس في فهد الأحر والعلاقة معد

⁽¹⁾ Michale Barnett & Raymond Duvall, Power In Global Governance, New York: Combridge University Press,

الشمولية: أن أن الأفكار البراية الفرية هي فلسفة حياة شاملة لجميع البشر، فهي لا تقتصر على خصع دول احر... كما أأما لتنمل حميع مناحي الخياة السياسية، الاجتماعية، الاقصادية، القافية وغرفا.

[&]quot; المبالية: يقصد لها نخرية المطلقة لأفراد والإنمان بالعفل والفردانية، والإنسان كالن حر عقلاني فادر على الاختيارات الرشيدة.

⁽²⁾ Jean Grugel & Nicola Piper, OP.Cit, P 3.

⁽³⁾ James N. Rosenau, The Study of World Politics: Globalizatin and Governance, New York: Routledge, Vol:02, 2006, P 8.

⁽ii) William K. Tabb, Global Governance in the Age of Globalization, New York: Columbia University Press, 2004, P41.

⁽⁵⁾ Sushil Vachani, Transformations in Global Governance, United King dom: Edward Elgar Publishing, 2006.

القرق بن الاقتصاد للديل والعالمي يكسر في الفواعل الن تلعب دوراً في كلاً منهذاء فالاقتصاد لدول كان من أرز معلله هو أن الدولة في لقاعل الوحيد التي يمكنها يرام الصقات ولأتفاقيات الاقصادية وغارسة النحارة الخارجية مع قرها من النول. أما الاقتصاد العلق تعددت فواعله لتنحاور اللنوة فهناك فواعل ما قوف الدولة كاللومسات لقالية والاقتصادية العالمية وفواعل داخل الدولة تنصل في الشكيات كتاصة والأفراد وغيرها. ومع نزايد هذه الفواعل أصبح ما الماكن وأصبح من الممكن أن يوم شركة حاصة الفاقيات مع دولة معينة أو شركة عراضة لنتمى لدولة أحديية.

فعمل هذا المنتدى على تطوير الظواهر والعمليات من التقارب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والتداخل عبر الحدود الإقليمية التي ترسخها ظاهرة العولمة. ⁽¹⁾

فالعولمة الاقتصادية زادت انتشارًا عبر العالم من خلال التوسع في الأسواق وتزايد الشركات عبر الوطنية (TNC)، يتسهيل التوسع الدولي لشبكات الاتصال والنقل. وتزايد الفواعل غير الدولاتية في الساحة العالمية التي تؤثر على الاقتصاد العالمي كالمنظمات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية وشبكات الإنتاج العالمية.⁽²⁾

3- تزايد التعاون الدولي والاعتماد المتبادل: حيث شرعت الحكومات في مفاوضات مع حكومات أخرى، وأبرمت معاهدات ومتعددة الأطراف. (3) فتم توفير نطاق للتعاون والتكامل لدرحة التوصل إلى هيئات فوق وطنية (Supranational Bodies) كما هو الحال مع الاتحاد الأوربي، الذي يعتبر بمثابة النظام العالمي الذي حسد الحوكمة متعددة المستويات وتنظيم العلاقات البينية وعبر وطنية، وتزايد مكانته في الاقتصاد العالمي. (4)

4- مطالبة الدول النامية والفقيرة بإقامة نظام اقتصادي عالمي عادل: تشير الدلائل إلى أن دول الجنوب قد تم تحميشها واستبعادها بشكل متزايد من قبل الدول الكبرى والشبكات المهيمنة على الاقتصاد العالمي، فالمواد الأولية لم تعد مطلوبة أو بأسعار منخفضة حدًا من أجل الاستغلال التجاري، والاستثمار محفوف بالمخاطر، والأيدي العاملة المتاحة تفتقر للمهارات والتعليم المناسب، وضيق الأسواق وقلة الاتصالات. (5) كل هذه الظروف التي تعاني منها دول الجنوب، أدت تما إلى أن تتكتل فيما بينها من أحل الحفاظ على مواردها، وزيادة قوتما التفاوضية في ظل الاقتصاد العالمي المعولم. وبالتالي تعمل الحوكمة الاقتصادية العالمية على ضمان القرص المناسبة لحده الدول لتحقق العديد من المكاسب المتاحة في الاقتصاد العالمي، كالاستفادة من التطور التكنولوجي وانتقال التكنولوجيا من طرف الشركات متعددة الجنسيات، وتوسيع قدرات شعوها من خلال احتكاكهم بمنظمات المجتمع المدن العالمي وتطوير مهاراتهم، وتوسيع الاستثمارية وغيرها.

(3) Wolfgang Kleinwächter, « Global Governance in the Information Age: GBDe and ICANN as "Pilot Projects" for co-regulation and a new trilateral policy? «, Paper n": 03, Papers from The Centre for Internet Research, Denmark: 2001, P05.

⁽ii) Geoffrey Allen Pigman, The World Economic Forum: Amulti-stakeholder approach to global governance, New York: Routledge, 2007, P07.

⁽²⁾ Marie Laure Djelic & Sigrid Quack, OP.Cit, P37.

⁽⁶⁾ John N. Clarke & Geoffrey R. Edwards, Global Governance in the Twenty-first Century, New York: Palgrave Macmillan, 2004, P05.

⁽⁵⁾ Mark Duffield, Global Governance and the New Wars, London: zed Books, 2001, P.5.

5- تزايد اندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي: التطورات والتغيرات المتواصلة في الاقتصاد العالمي، أدت إلى يروز تسميات حديدة على دول النامية مثل النمور الأسبوية، الدول حديثة التصنيع، دول الاقتصاديات الناشئة وغيرها من التسميات التي تكشف عن التقدم الصناعي الذي عرفتها الكثير من هذه البلدان، هذا النمو والتقدم أدى إلى اندماجها في الاقتصاد العالمي وتأثيرها عليه. (1)

" التطور التكنولوجي: فالثورة التكنولوجية المستمرة غيرت الكثير من المحالات في العالم الذي نعيش فيه، فالتغير التكنولوجي أدى إلى تحول الطرق التي تنشأ بحما المعلومات والمعرفة وتجهيزها ونشرها. كما سهل كذلك التبادل المعرف وتنقل رؤوس الأموال والسلع بشكل مختلف مماكانت عليه في السابق. (2)

إضافة إلى هذه الظروف، هناك أسباب أخرى يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- نتامى أدوار المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية.
- ظهور فواعل حديدة رسمية وغير رسمية، لها أدوار فعالة على الاقتصادي العللي.
 - تزايد عدد التكتلات الاقتصادية على المستوى العالمي.
- ظهور قضايا حديدة على المستوى العالمي، كالقضايا البيئة، الصحة، التنمية المستدامة وغيرها، هذه القضايا
 تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الاقتصاد العالمي.

من خلال عرض بعض الأسباب والظروف التي أدت إلى ظهور الحوكمة الاقتصادية العالمية، يمكن الانتقال إلى البحث في فواعل الحوكمة الاقتصادية التي تنميز أدوارها بالتشايك والتعقيد.

المطلب الثالث: فواعل الحوكمة الاقتصادية العالمية.

أولاً: الدولة كفاعل رئيسي في الحوكمة الاقتصادية العالمية

تعتبر الدولة الفاعل الكلاسيكي والرئيسي في السياسة العالمية عمومًا أو الاقتصاد العالمي بوجه الخصوص. فأول ما بدأ بتدويل القضايا الاقتصادية كانت الدول الأسبق في ذلك، حيث كانت تحتكر الممارسات الاقتصادية خارج حدودها. إلا أن أدوارها تختلف من دولة إلى أخرى، وذلك حسب طبيعة القوة الاقتصادية التي تمتلكها كل دولة. ومع تراجع دور الدولة وعدم قدرتها على تحقيق أهدافها الاقتصادية لوحدها، أدى ذلك إلى تزايد ترابط

(2) Wolfgang H. Reinicke & Francis Deng, Critical Choices: The United Nations, Networks and the future of Global Governance, Canada: International Development Research Centre, 2000, P P 14-15.

أً عبد للطلب عبد الحميد، لعولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، لداعياتها، الإسكندية، مصر: الدار الجامعية، 2006، ص 53.

اقتصادياتها باقتصاديات دول أحرى وخلق هيئات فوق قومية تسعى إلى تحقيق الأهداف المشتركة. كما أثر تزايد وتيرة ظاهرة العولمة التي أفرزت فواعل حديدة تكمل الأدوار الاقتصادية للدول سواء على المستوى المحلي أو العالمي، من حلال تداخل الأدوار وتعقدها في الحوكمة الاقتصادية العالمية.

على الرغم من تراجع دور الدولة في الكثير من المحالات وخاصة في المحال الاقتصادي، إلا أن حكومات الدولة القومية تمارس عادةً السيطرة على اقتصادياتها المحلية وتنظم تفاعلها مع الاقتصاد العالمي. (1) فتمايز اقتصاديات الدول، كالدول المصنعة الرأسمالية، دول العالم الثالث، الدول المصدرة للبترول، الدول حديثة العهد بالتصنيع مثل التابوان، إضافةً إلى اقتصاديات الدول الناشئة كالصين والهند والبرازيل والمكسيك، هذا التمايز جعل الاقتصاد العالمي أكثر تعقيدًا وديناميكية. وفي السنوات الأخيرة أصبحت الدول الأكثر عرضة لآثار تحولات القوة في الاقتصاد العالمي، كالولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوربية عملت على تبني سياسات تحارية حمالية وتقيد وارداتها لحماية اقتصادها الوطني. (2)

حتى الدول للتنهجة تحج اقتصاد السوق، تعمل على تدخل الحكومات في تنظيم اقتصادياتها من حلال التدخلات التصحيحية وفرض القواعد لجعل السوق يعمل بكفاءة وتقليل الإخفاقات التي يمكن أن تحدث. فمن دون مؤسسات الدولة وإطار دعم لفرض النظام، إقامة النظام والقانون، وضمان حقوق الملكية والإنتاج، قد يؤدي ذلك إلى وقف الاستثمار وإعاقة التنمية. (3) لهذا تعمل الدولة على رسم إطار قانوني يضمن لها السير الحسن للاقتصاد الداخلي، وتكييف اقتصادها مع متطلبات الاقتصاد العالمي.

فعلى خلاف بعض الآراء التي تعتبر أن الدولة ستتراجع مكانتها نحاتيا وتذوب أمام قواعل الحوكمة الاقتصادية العالمية. يرى جوزيف فاي Joseph Nye بأن الدولة القومية تعمل على استكمال الأنشطة التي عجزت على تأديتها بمفردها بواسطة القطاع الخاص ومنظمات المحتمع المدني في نطاق حغرافي أكثر تعقيدًا. فالدولة القومية يرأيه هي الفاعل الرئيسي في السياسة العالمية عمومًا والاقتصاد العالمي بالتحديد، ولكنها تتفاعل مع فواعل أحرى لا تقل عنها أهمية. (4)

⁽¹⁾ Geoffrey Allen Pigman, OP.Cit, P 07.

⁽²⁾ Lain Wallace, The Global Economic System, New York: Routledge, 1990, P 06.

⁽b) World Bnak, Governance and Development, OP.Cit, P 06.

¹⁴ Joseph S. Nye & John D.Donahue, Governance in a Globalizing World, Washington: Brookings Institution Press, 2000, P 12.

فالتعاون بين الدول حاء كاستحابة لتحديات العولمة، وهو وسيلة لتبادل الموارد، تحفيض تكاليف المعاملات الاقتصادية والتركيز على تمكين الخبرات والقدرات اللازمة لتحقيق أهداها ومصالحها المشتركة على الصعيد العالمي. (1) ومن خلال هذا التعاون يمكن أن تقوم الدولة بأدوار مختلفة في الحوكمة الاقتصادية العالمية، كأن تشكل هيئات فوق قومية أو منظمات دولية حكومية تعمل على تحقيق مصالحها المشتركة، كما يمكن لها أن تعقد المؤتمرات وتبرم الاتفاقيات مع فواعل الحوكمة الاقتصادية المحتلفة.

على الرغم من الدور المهم الذي يمكر أن تلعبه الدول كأحد فواعل الحوكمة الاقتصادية، إلا أنه لم يمنعها من الأنخراط في هيئات ومنظمات حكومية تراعى مصالحها الجماعية، وتصبح هذه الهيئات والمؤسسات الدولية الحكومية كأحد الفواعل الدونية الحوكمة الاقتصادية العالمية.

ثانيًا: المنظمات الدولية الحكومية كفاعل في الحوكمة الاقتصادية العالمية

تعتبر المنظمات الدولية الحكومية من بين أهم الفواعل في الحوكمة الاقتصادية الدولية، على الرغم أن الدول هي المُنشأة، إلا أثما تعتبر فاعلى مستقل بإرادته عن الدول التي أنشأتها. فالشخصية القانونية التي تتمتع بما هذه المنظمات ومكانتها العالمية يمكن أن يكون لها تأثير كبير في الحوكمة الاقتصادية الدولية مهما اختلفت تصنيفها.

على الرغم من اختلاف تصنيفات المنظمات الدولية، تم التركيز على تصنيفها بحسب اختصاصاتها وكذلك الحيز الجغراق الذي تنشط فيه. على هذا الأساس، هناك منظمات دولية عامة تختم بالعديد من المحالات كمنظمة الأمم المتحدة، في حين المنظمات الدولية المتخصصة هي تلك التي أنشأت خصيصا لتهتم بمجال محدد دون المحالات الأحرى؛ مثل منظمة التحارة العالمية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي وغيرها. وهناك منظمات دولية تنشط في حيز حغرافي محدد ويمكن أن تحتم بالعديد من المحالات كالاتحاد الأورى مثلا.(2)

من خلال هذا التصنيف يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من المنظمات الدولية الحكومية التي لها علاقة بالحوكمة الاقتصادية العالمية. فهناك منظمات لها صلة مباشرة بمذه الأحيرة، ومنظمات مختصة وذات صلة فرعية يُما، والنوع الثالث هي المنظمات التي تنشط في حيز جغرافي معين. في النوع الأول تم التركيز على منظمة الأمم

(2) J.Samuel Barkin, International Organization: Theories and Institutions, New York: Palgrave Macmillan, 2006, PO2.

⁽¹⁾ Balazs Ujvari, « Flawed Agents of the Contemporary Global Economic Governance : What role for the IMF, WB and WTO? », From the website: http://archive.atlantic-community.org/app/webroot/files/articlepdf/Global %20Economic%20Governance.pdf, Browse the site in: 2013-08-16.

المتحدة، أما النوع الثاني تم التطرق إلى منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي. أما النوع الثالث من هذه المنظمات ثم التركيز على مجموعة البريكس التي تمثل انموذج الدراسة في هذا البحث.

1/ الأمم المتحدة كمنظمة ذات علاقة فرعية بالحوكمة الاقتصادية العالمية

يعتبر الاقتصاد العالمي كفرع من الفروع التي تحتم بها الأمم المتحدة. فهي تصنف ضمن المنظمات العالمية التي تشمل العديد من المحالات، إلا أثما لا تستبعد ضمن أولوياتما القضايا الاقتصادية العالمية، وهذا لما تكسبه هذه القضايا من أهمية بالغة. وعلى هذا الأساس شكلت الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاحتماعي كفرع تابع لَّمَا مُختص بالقضايا الاقتصادية والاحتماعية على المستوى العالمي، وبالتالي أصبحت لها أدوار في الحوكمة الاقتصادية العالمية من خلال هذا المحلس.

وتشمل مسؤوليات المحلس الاقتصادي والاحتماعي للأمم المتحدة في جمع المعلومات، صياغة المعاهدات والتنسيق بين وطائف هيئة الأمو المتحدة والقضايا الاقتصادية والاحتماعية الدولية. ويتألف هذا المحلس من أربعة وخمسين عضوا تنتخبهم الجمعية العامة، كما يعتبر كنقطة محورية من خلال الاتصال مع مجموعة كبيرة من المنظمات الدولية الأخرى. كما يقوم بمناقشة وصياغة العديد من المعاهدات والاتفاقيات، بما في ذلك المعاهدات التي تنص على إنشاء منظمات دولية حديدة مختصة بالقضايا الاقتصادية والاحتماعية. (1)

في العديد من الأحداث والمحطات العالمية، تئبت أن الأمم المتحدة فاعل لا يقل أهمية عن الفواعل الأخرى في الحوكمة الاقتصادية العالمية. فحسب ميثاق الأمم المتحدة يتناول المحلس الاقتصادي والاحتماعي التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيتية على الصعيد العالمي، ومع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، أصبحت مسألة الحوكمة الاقتصادية العالمية مطروحة في الأجندة الدولية، وكان المحلس الاقتصادي والاجتماعي هو الهيئة الوحيدة المناسبة لمعالجة قضايا العدالة والشرعية في الاقتصاد العالمي. وفي نتالج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، أكدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تلعب هذه الأخيرة دورًا أساسيًا في تنسيق وتنفيذ الأهداف الإنمالية الفعالة (2)

⁽¹⁾ J.Samuel Barkin, Ibid, PP 65-66.

¹²³ Hamrawit Abebe & Others, « The United Nations' Role in Global Economic Governance », Working Paper presented in A Research and Policy Brief for the Use of the NGO Committee on Financing for Development. Graduate Program in International Affairs, Milano School of International Affairs, Management, and Urban Policy, The New School, May 2, 2012, P05.

تحدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة هي أول من وضع الأسس لنظام التحارة العالمية حرة ونزيهة. وتحت صياغة الاتفاق العام بشأن التعريفة الحمركية والتحارة (الغات GATT)، من خلال مفاوضات لحنة في الأمم المتحدة. (1) وأهداف الألفية للأمم المتحدة التي تشمل القضاء على الفقر المدقع والجوع، ضمان الاستدامة البيئية، تطوير الشراكة العالمية من أجل التنمية في العالم. (2) هذه الأدوار تجعل الأمم المتحدة من بين الفواعل المؤثرين في الحوكمة الاقتصادية العالمية.

إضافة إلى هذا النوع من المنظمات، هناك منظمات متحصصة كما سبق وتم ذكره، اختصاصاتها لها علاقة مباشرة مع الاقتصاد العالمي، وبالتالي أصبحت أدوارها تتشابك مع سلوكيات الفواعل الأحرى في الحوكمة الاقتصادية العالمية. من بين هذه المنظمات: البنك الدولي (WB)، صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التحارة الدولية (WTO)، التي سيتم التفصيل فيها بإنجاز في العنصر الموالي.

2/ المنظمات الدولية المتخصصة ذات الصلة المباشرة بالحوكمة الاقتصادية العالمية

من بين هذه المنظمات التي لها علاقة مباشرة بالحوكمة الاقتصادية العالمية بحكم ألحا محتصة يحانب من الجوانب الاقتصادية، نذكر منها ما يلي:

أ/ صندوق النقد الدولي كفاعل من فواعل الحوكمة الاقتصادية العالمية:

مما لا شك فيه أن التعاون الاقتصادي الدولي في محال النقد والتمويل له آثار مباشرة وغير مباشرة على الحوكمة الاقتصادية العالمية. فهو يخفف القيود المفروضة على الصرف الأحنبي والاستيراد وتشجيع نمو الأنشطة التصديرية. وكل هذا يؤدي إلى تسهيل المحال التحاري العالمي، حيث يسعى صندوق النقد الدولي إلى توفير هذه الظروف من أجل إيجاد مناخ ملائم لتحسين العلاقات النقدية والمالية العالمية في إطار الحوكمة الاقتصادية العالمية.

ونظرًا للدور المركزي الذي يلعبه صندوق النقد الدولي في حوكمة الأسواق المالية العالمية والحوكمة الاقتصادية العالمية عمومًا، دفع بالكثير من الباحثين والمختصين الاقتصاديين وحتى الباحثين في العلاقات الدولية والاقتصاد

(2) Jim Whitman, Op.Cit, P39.

j

⁽i) Gary P. Sampson, The Role of the Wordld Trade Organization in Global Governance, New York: United Nations University Press, 2001, P 20.

السياسي الدولي والتعاون الدولي وفهم وتفسير الدور الذي يقوم به هذا الصندوق في الحوكمة الاقتصادية العالمية من خلال التركيز على سياسات الإقراض للصندوق.(1)

قد تزايد دور صندوق النقد الدولي بشكل ملحوظ بداية من الثمانينات إلى اليوم، خاصة تأثيره على التصاديات الدول النامية بسبب ظاهرة العجز في موازين المدفوعات وزيادة ديونحا الخارجية. حيث قدم الصندوق قروض لهذه الدول مقابل إعادة هيكلة أنظمتها الاقتصادية. (2)

ب/ البنك الدولي كفاعل من فواعل الحوكمة الاقتصادية العالمية:

بدأت مجموعة البنك الدولي The World Bank Group أنشطتها في 27 حانفي 1946، أي يعد احتماع بريتون وودز Bretton Woods، ويعتبر البنك الدولي كمنظمة دولية حكومية، وظيفته الأساسية تتمثل في تقديم المساعدات المالية للدول النامية. تطور تدريجيًا ليصبح مؤسسة التنمية متعددة المحالات، يضم في عضويته 185 دولة وله 117 مكتبًا قطريًا موزعة عبر العالم. (3)

وكغيره من المنظمات الدولية الحكومية، شمل تطوره الدحول في علاقات مع الفواعل غير الرسمية العديد كالمحموعات الاقتصادية، الجماعات، منظمات غير الحكومية والمحتمع المدني وغيرها. (4) يتألف من أربع منظمات فرعية تعمل على توفير المساعدات المالية، ضمانات المحاطر، المساعدات التقنية والمشورة في محال سياسات كل من الحكومات والقطاع الخاص في الدول النامية. تتمثل هذه الأجهزة الفرعية في البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) الذي يقدم القروض متوسطة الأحل بمعدل الفائدة، المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) التي أنشئت سنة مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التي أنشئت سنة 1956 تعمل على توفير التمويل للقطاع الخاص دون ضمانات حكومية، والجهاز الأحير هو الوكالة الدولية قضمان الاستثمار (MIGA) حيث يقدم ضمانات المحاطر السياسية وغير المالية لمستثمري القطاع الحاص. (5)

⁽ii) Mark S. Copelovittch, The International Monetary Fund in the Global Economy: Banks, Bonds and Bailouts, New York: Cambridge University Press, 2010, P 09.

⁽أ) عند الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية. الفاعرة: الدار الحامعية للطبع والنشر والدينيم، 2000، ص 303.

⁽³⁾ Zoe Young, ANew Green Order?: The World Baank and the Politics of the Global Environment Facility, London: Pluto Press, 2002, P22.

⁽⁴⁾ Penny Griffin, Gendering the World Bank: Neoliberalism and the Gendered Foundations of Global Governance, England: Palgrave Macmillan, 2009, P02.

⁽⁵⁾ Diane Stone & Christo Wright, The World Bank and Governance: A Decade of Reform and Reaction, New York: Routledge, 2007, P02.

لم يقتصر نشاط البنك الدولي على النشاط الاقتصادي فقط، كما كان يسعى إلى التأثير في السياسات الاقتصادية للدول في الثمانينات والتسعينيات. فهو يحاول توسيع في محال نشاطاته إلى محالات أخرى، كالاهتمام بالسياسات الاحتماعية من خلال التركيز على ما تسمى "الحد من الفقر" كجزء من التوجه إلى السياسات الحديدة. كما اعتمد البنك على الأهداف الإغائية للألفية". (1)

ج/ منظمة التجارة الدولية كفاعل من فواعل الحوكمة الاقتصادية

منذ ما يقارب 50 عامًا، النظام التجاري متعدد الأطراف في إطار الاتفاق العام بشأن التعيفة الجمروكية (الغات) كان يشوبه نوع من الغموض، فعلى الرغم أنها قامت بالعديد من المفاوضات التجارية التي تحث على خفض الرسوم الجمركية على السلع المصنعة بين مجموعة قليلة من ممثلي الحكومات والمصنعين، إلا النظام التجاري متعدد الأطراف عرف تغيرات كبيرة مع نشأة منظمة التجارة الدولية في 1 جانفي 1995 التي تعتبر كتطور للغات. والسبب يعود إلى توسع المجالات التي تحتص فيها WTO، بما في ذلك التجارة الخدماتية، حقوق الملكية الفكرية وإجراء تسوية المنازعات واحب النفاذ لأنه يؤثر بشكل مباشر على حياة المواطنين. كما أن هذه القضايا مازالت قيد المناقشة مثل حدول أعمال الدوحة للتنمية، وتحرير المزيد من السلع الصناعية، الزراعية، والخدماتية، فضلاً عن قضايا المنافسة والاستثمار والشفافية في المشتريات الحكومية وتسهيل التجارة بشكل متزايد ضمن الاقتصاديات الحيلية. (2)

في حانفي 1995، تم الإعلان عن نشأة منظمة التحارة الدولية التي خلفت الانفاق العام بشأن التعريفات الجمركية. فمن خلال سبع سنوات من المفاوضات المكتفة إلى غاية جولة أوروغواي التي تعتبر ميلاد المنظمة ذات المسؤوليات الموسعة إلى حد كبير في الشؤون الاقتصادية الدولية. هذا ما جعلها فاعلا رئيسيا في الحوكمة الاقتصادية العالمية. (3) فمنظمة التحارة الدولية حققت تجاحًا ملحوظ أثناء قيامها بأدوارها على مستوى الاقتصاد العالمي، فهي عملت على تحرير التحارة الدولية وإدارتها وفقًا لقواعد متفق عليها من طرف الدول الأعضاء بصورة متعددة الأطراف.

(2) Gary P. Sampson, OP.Cit, PP 1-2.

[.] الدياح الإقالية الأثنية: هي مادرة عز مؤمسالية قمدف إلى تحسين لوعية الحياة من حلال عموعة واسعة من اللوشرات الي تتواج بن الصحة والنطبية والسياوة بين الحسين في الديار مذك ال

⁽¹⁾ Jonathan Murphy, The World Bank and Global Managerialism, New York: Routledge, 2008, P 53.
(2) Michele Fratianni & Others, Corporate, Public and Global Governance: The G8 Contribution, England: Ashgat Publishing Company, 2007, P 100.

3/ التكتلات الاقتصادية كفواعل من الحوكمة الاقتصادية العالمية:

التكتلات الاقتصادية بمختلف أنواعها، لا تقل أهميتها وفاعليتها عن غيرها من الفواعل سابقة الذكر. فهي عبارة عن تضافر حهود محموعة من الدول التي تسعى إلى تحقيق التعاون فيما بينها من أحل البلوغ إلى مصالحها للشتركة التي تضمن لها استمراريتها في ظل اقتصاد عالمي يتميز بالتشابك والتعقيد.

والتكتلات الاقتصادية لا تتناف ولا تنف الحوكمة العالمية، بل على العكس من ذلك فإنحا لديها القدرة على تعزيزها، حاصة ولحن نشهد تبار حديد يتمثل في الحوكمة التعددية التي تعطي دورًا بارز للمناطق والتكتلات العابرة للقارات، على الرغم من بعض القضايا العالقة التي تحتاج إلى تسوية. (1) ومن بين التكتلات الاقتصادية للتشرة في العالم، ثم الأحد بمحموعة البريكس (BRICS) كواحدة من التكتلات الاقتصادية العابرة للقارات (غير إقليمية)، ومكن التعرف عليها فيما يلي:

قبل أن يظهر مصطلح البريكس (BRICS)، طرح مصطلح البريك (BRIC)، وأول ما أطلق عليه كان في نوفمبر 2001 من قبل رئيس الاقتصاديين في مركز قولدمان ساكس Godman Sachs الأستاذ جيم أو فيل Jim O'Nelll في مقال مثير بعنوان " البريك تبني اقتصاد أفضل". (2) إذ يعتبر مصطلح (BRIC)، كاحتصار للحروف الأولى -باللغة اللاتينية للدول المكونة لهذه المجموعة، وهي (البرازيل، روسيا، الهند والصين) وبعد انضمام جنوب إفريقيا إلى هذه المجموعة سنة (2010، أصبح يطلق عليه مصطلح البريكس BRICS، أي إضافة الحرف الأول لدولة من تسمية دولة جنوب إفريقيا. (3)

بدأت المفاوضات بشأن تشكيل مجموعة البريك قبل أن تتطور لتصبح مجموعة البريكس، في أول اجتماع -20 والبرائيل، روسيا، الهند والصين) على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20-20-200، وعقد أول مؤتمر لهذه المجموعة 16-06-2009 بروسيا، والثاني تم فيه ضم دولة جنوب إلحريقيا لتكون كعضو من أعضاء المجموعة، وعقد في البرازيل سنة 2010 وأصبحت تسميتها مجموعة البريكس .(4) أما

3

¹¹ Andrew F.Cooper & Others, Op . Cit, P25.

[&]quot; محموعة البريكسر: ثم الفصيل والتحليل مختلف حوالب هذه المحموعة في الفصل الثاني.

⁽⁵⁾ Jim O'Nill, « Building Better Global Econmic BRICs », London: Goldman Sachs Global Economic, Paper N°: 66. November 2001.

⁽³⁾ Pedro Morazan & Others, «The Role of BRICS in the Developing World» <u>Study of Directorate-General for External Policies of the Union</u>, Policy Department, European Union, Belgium, 13 April 2012, P 06.

Blake Hounsshell, «BRICS: A Short History», From Website: http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/02/22/brics a short history, Browse the site in: 2013/05/12.

الثالث تم فيه الإعلان الرسمي لنشأة المجموعة والذي عقد في الصين سنة 2011. أما مؤتمر نيودلهي الذي انعقد في 29 مارس 2012، حاول أن يطرح بحموعة من القضايا بما فيها توسع مجموعة البريكس ومكانتها في الحوكمة العالمية، وتوحيد موافقها تحاه قمني مجموعة الثماني G8 ومجموعة العشرين G20 للمنعقدتين في تلك الفترة. (1) أما القمة الخامسة للمحموعة، كانت في حنوب إفريقيا التي انعقدت في -63-03-03-03 التي كانت تحت عنوان "البريكس وإفريقيا: الشراكة من أجل التنمية، التكامل والتصنيع". (2)

وعلى الرغم من الاحتلافات التي تميز بلدان هذه المحموعة من الناحية السياسية، الاجتماعية، الثقافية والتاريخية. إلا أنحا تشترك في نقطة واحدة متمثلة في ارتفاع معدلات تموها في الاقتصاد العللي. (3) حيث عملت دول هذه المحموعة على دفع عجلة النمو الاقتصادي في العالم خلال العقد الماضي. ففي سنة 2000 كانت حصة مجموعة البريكس من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (GDP) حوالي 8 %، وبحلول سنة 2010 زادت هذا النسبة إلى 25 %، وهو ما أدى إلى إنعاش نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي على الرغم من تزايد حدة الأزمة المالية العالمية، لسنة 2008. كما يشير المحتصون أن أي خلل في نشاط هذه المجموعة قد يلحق بأضرار كبيرة على الاقتصاد العالمي. (4)

هذه المعطيات جعلت دول محموعة البريكس BRICS من أقوى الاقتصاديات الناشئة، ثما سجلت معدلات تمو ملحوظة والأسهم الصاعدة في التدفقات التحارية والاستثمارية العللية. (5) هذا الأمر الذي جعلها تتزعم الاقتصاديات الناشئة والقوى السباسية على المستوى الإقليمي والدولي، ونظراً للمقومات الجغرافية والدفعرافية والاقتصادية التي تتميز تها دول مجموعة البريكس، قد تسمح لها بأن تكون فاعل قوي في الحوكمة الاقتصادية والتنمية العالمية. (6)

(2) Glitz Marius, « South Africa As Part of the BRICS Group: The Emerging countrise gateway to the African continent », International Reports, Garmany: Konrad Adenauer Stiftung, Vol.: 29, 06/2013, P72.

⁽¹⁾ BRICS Research Group, BRICS Nwe Delhi Summit: Stability, Security and Prosperity, United Kingdom: Newsdesk Communications, 2012, P 08.

⁽²⁾ Mechthild Schrooten, «Brazil, Russia, India, China and South Africa: Strong Economic Growth - Major Challenges », Form Website: https://www.diw.de/documents/publikationen/73/diw_01.c.386693.de/diw_ccon_bull_2011-04-4.pdf, Browse the site in: 2013/01/24.

⁷⁶¹ Samantha Azzarello & Bul Putam, «BRIC Country Update: Slowing growth in the face of internal and external challenges », From Website: http://www.emegroup.com/education/files/ed133-market-insights-bric-2012-8-1.pdf, Browse the site in: 24/1/2013.

¹⁹ Iulia Monica Oehler Sincai, « Trends in Trade and Investment Flows: Between the EU and the BRIC Countris » Theoretical and Applied Economic, Asociatia Generala a Economistilor din Romania, Bucharest, Calea, Romania, Volume: XVIII, N°: 6(559), 2011, P.74.

⁽⁶⁾ Pedro Morazan & Others, OP.Cit. P 06.

فقد توقع محللون من مركز غولدمان ساكس أن بحموعة البريكس BRICS قد زادت قدرتها على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى القوة الجيوسياسية التي تتمتع بحا حاصة بعد الركود الاقتصادي العالمي -الذي كانت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 سببه-. عرفت اقتصادياتها انتعاش كبير وأسرع من اقتصاد البلدان المتقدمة. (1) حيث تسعى دول هذه المحموعة إلى أن تلعب دور كبير في إعادة بناء الاقتصاد العالمي في السنوات المقبلة، ومع إدراج حنوب إفريقيا كعضو فيها، أصبحت مجموعة البريكس تحتوي على أكثر من 43 % من سكان العالم ما حعلها أن تكون من أكبر الأسواق اتساعاً، و18 % من التحارة العالمية، وجذب 53 % من الرأسمال الأجنبي وحوالى 45 % من النمو الاقتصادي الحالى. (2)

من حلال ما سبق يمكن القول بأن مجموعة البريكس هي عبارة عن تكتل اقتصادي عابر للقارات يجمع عدد من الدول ذات الاقتصاديات الناشئة وهي (البرازيل، روسيا، الهند، الصين وحنوب إفريقيا)، حيث يمكن أن تكون كقوة مشتركة تلعب دورًا مهمًا في الحوكمة الاقتصادية العالمية. وهذا ما ثم تناوله بالتفصيل في الفصل الثاني،

ثالثاً: الشركات متعددة الجنسيات كطرف في الحوكمة الاقتصادية العالمية:

تعرف الشركات متعددة الجنسيات بأتما كل شركة تنخرط في أعمال التحارة العالمية مهما كان نوعها، وغالبًا ما تكون مملوكة من طرف القطاع الخاص، كما تعمل معظم هذه الشركات على توحيه أنشطتها حارج بلدها الأصلى من أجل الدحول في للنافسة على الصعيد العالمي.(3)

على الرغم من أن الشركات تمتد حدورها إلى أكثر من أربعة قرون من ظهورها، حيث ظهرت أول الشركات المساهمة في القرن 16 بإنجلترا، بدءً من شركة المناجم الملكية التي أنشتت عام 1564، إلا أن تطورها وإدهارها الحقيقي بدأ يتبلور سنة 1914، ودخلت مرحلة النضج في سبعينيات وثمانينات القرن الماضي. (4)

ليس هناك شك في الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات كفاعل مهم في الحوكمة الاقتصادية، وقد زادت أهميتها في الاقتصاد العالمية بشكل متزايد على مر السنوات. ففي تحاية الستبنيات كان هناك ما يقارب 7000 شركة متعددة الجنسيات المسحلة، وفي التسعينيات تضاعف عددها ليبلغ حوالي 37000 مع ما لا يقل

(2) *BRICS Trade & Economics Research Network, BRICS-TERN », Form Website: http://cuts-international.org/BRICS-TERN/pdf/LaunchMeeting Report.pdf, Browse the site in: 2013/01/24.

⁽i) Tereza De Castro, «Trade Cooperation Indicators: Development of BRIC Bilateral Trade Flows », International Review of Business Research Papers, Vol.: 08, Nov. 01, January 2012, P. 211.

⁽²⁾ John B.Cullen & Praveen Prabotecah, International Business: strategy and the Multinational Company, New York: Routledge, 2010, P10.

⁽⁴⁾ Juan J. Palacios, Multinational Corporations and the Emerging Network Economy In Asia and the Pacific, New York: Routledge, 2008, P01.

الغِسل الأول: ___ الإحار المغموماتين والنظري للتكتلات الاقتصاحية والموكمة الاقتصاحية العالمية

عن 170000 فرع من فروعها الموزعة في العديد من مناطق العالم، وقد يتضاعف عدد هذه الشركات بحلول عام 2020 إلى ما يقارب 70000 شركة، ويصل عدد فروعها إلى أربعة أضعاف مما هي عليه الآن (أنظر للحدول رقم: 01). هذا التزايد ينعكس على الأهمية المتزايدة للشركات متعددة الجنسيات في الاستثمارات التي تقوم تما هذه الشركات فيما يتعلق بالإنتاج والتصدير العالمي. (1)

مناطق مختلفة	2001-1981	الحدول رقم (01): يوضح توزيع أكبر 500 شركة متعددة الحنسيات من

البلد	1981	1991	1996	2001
ولايات المتحدة	242	157	162	197
الانحاد الأوربي	141	134	155	143
اليايان	62	119	126	88
كندا		9	6	16
كوريا الجنوبية		13	13	12
الصين			3	11
سويسرا		10	14	11
أستوالية		9	5	6
البوائيل		1	5	4
دول أخرى	55	48	11	12
المجموع	500	500	500	500

Source: Lorraine Eden & Wendy Dobson, Governance Multinationals and Growth, United Kingdom: Edward Elgar Publishing, 2005, P24.

حيث يمثل الحدول انتشار أكبر 500 شركة متعددة الجنسيات الموزعة في عدد من مناطق العالم، التي تسيطر على معظم الأعمال التحارية العالمية وتحتكر أكثر من 90 % من المحزول العالمي للاستثمار الأحنبي المباشر (FDI) وحوالي نصف التحارة العالمية. (2) كما يلاحظ من الجدول تزايد اهتمام العديد من الدول بأهمية هذه الشركات والدور الذي يمكنها أن تلعبه في إنعاش اقتصادياتها، سواء من حلال تحفيز المستثمرين المحلين بتوسيع نشاطاتهم حارج حدود الدولة أو من حلال حلب هذا النوع من الشركات للاستثمار في الدولة.

كما ينعكس التزايد الكبير الذي تعرفه الشركات متعددة الجنسيات عبر العالم على النمو الهائل في الاستثمار الأحنى المباشر (FDI). هذا التزايد يعتبر كأحد العلامات المهمة للحوكمة الاقتصادية العالمية، على

(2) Lorraine Eden & Wendy Dobson, Governance Multinationals and Growth, United Kingdom: Edward Elgar Publishing, 2005, P24.

⁽¹⁾ Mats Forsgren, Theories of the Multinational Firm: A Multidamensional Creature in the Global Economy, United Kingdom: Edward Elgar Publishing, 2008, P 05.

الغسل الأول: ___ الإحار المغموماتين والنظري للتكتلات الاختسادية والموكمة الاختسادية العالمية

سبيل المثال ارتفع الإنتاج العالمي بمعدل سنوي قدر بـ 1,5 % في الفترة الممتدة من 1990 إلى عام 2001، وقد ارتفعت التحارة بنسبة 6 %، والاستثمار الأحنبي المباشر بـ 23 %. ويعود سبب ذلك في انتشار هذا النوع من الشركات وأصبحت كفاعل أساسي في الاقتصاد العالمي. (1)

من خلال ما سبق ينضح بأن الشركات متعددة الجنسيات أصبحت قوة عالمية لا يمكن تحاهلها ولا تحاهل أدوارها التي تقوم تما في إطار تشابك أدوار الفواعل التي سبق ذكرها في الحوكمة الاقتصادية العالمية. إلا أن هذا النشابك والتعقيد الذي تعرفه الحوكمة الاقتصادية العالمية بدون مراعاة دور المنظمات غير الحكومية التي تعتبر هي الأحرى فاعل وشريك مهم وله وزنه في الحوكمة الاقتصادية العالمية.

رابعًا: المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني:

على الرغم من التداخلات والاختلافات في تحديد مصطلح المجتمع للدني يمكن تقديم تعريف الأستاذ جيف أتكتسون Jeff Atkinson حيث يعتبر أن مصطلح المجتمع المدني يستخدم لوصف أي نوع من المنظمات التي لا تنتمي إليها ولا تكونها الحكومات أو القطاع الخاص، فهي تتكون من مواطنين عاديين لهم قواسم مشتركة حول قضايا معينة أو يعملون معا من أحل تقديم خدمات خيرية، وذلك من خلال شعورهم بأنهم يريدون اتخاذ إجراءات جماعية لا يسعون من خلالها لتحقيق الربح، كما يشار إليها عادةً بالمنظمات غير الحكومية (NGOs)).(2)

قد شهد العقد الماضي النمو الهائل في عدد المنظمات غير الحكومية على النطاق العالمي، حيث أصبحت تشغل حيزاً هام في النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على المستوى العالمي، مما جعلها تلعب أدوار مهمة في الحوكمة العالمية وتكون لها مكانة مهمة في معظم مناطق العالم.⁽³⁾

والمنظمات غير الحكومية الناشطة في محال البيئة تعتبر أكثر تأثيرًا من غيرها في الحوكمة الاقتصادية العالمية، على سبيل المثال منظمة السلام الأخضر أو منظمة أصدقاء الأرض، أثرت تأثيراً كبيراً على السياسات الاقتصادية

⁽²⁾ Jeff Atkinson & Martin Scurrah, Globalizing Social Justice: The role of nongovernmental organizations in bringing about social change, United Kingdom: Palgrave Macmillan, 2009, P02.

⁽¹⁾ John Ren, Chen, International Institutions and Multinational Enterprises, Global Players – Global Markets, United Kingdom: Edward Elgar Publishing, 2004, P 124.

⁽³⁾ David Lewis, The Management of Non-Governmental Development Organization: an introduction, New York: routledge, 2001, P01.

التي تنتهجها بعض الدول وحاصة دول العالم الثالث التي لا تراعي للجانب البيتي في تحقيق تنميتها. فتندحل هذه المنظمات للحد من هذه السياسات المضرة للبيئة لأن المشاكل البيئية لا تحترم الحدود الوطنية.(1)

وقد أنشأت منظمات المحتمع المدني العالمي العديد من البرامج التي تحدف إلى تحسين الأداء البيتي للصناعة، التي تسعى إلى تحديد وتطبيق معاير الإدارة البيئية التي تحير الدول المشاركة فيها. فهذه المنظمات أصبحت له القدرة على أن تحارب السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدول والشركات متعددة الجنسيات المؤثرة على البيئة من خلال تفعيل وسائلها الخاصة، كما أنها أصبحت لديها القدرة على إعادة تشكيل سياسات المؤسسات المحلية والعالمية عن طريق الضغط والتشهير بالأضرار التي قد تحدثها مثل هذه السياسات.(2)

كما أن منظمات المحتمع المدني تعمل على حلق مناخ من التعاون فيما بينها من أجل تحقيق الأهداف المشتركة. هذا التعاون يمكن أن يؤدي بالحكومات أن تتحد قرارات في مصلحة السياسة العالمية وتنفيذ الالتزامات التي تنتج عن المؤتمرات والاتفاقيات الدولية. إضافةً إلى هذا فإن منظمات المحتمع المدني تتعاون حتى مع المنظمات الدولية الحكومية كالأمم المتحدة ووكالاتحا على سبيل المثال، من أجل تحقيق أهداف في الساحة العالمية. (3)

تسعى منظمات المختمع المدني أن تكون شريك فعال له وزنه في رسم وتنفيذ السياسة العالمية، وذلك من حلال الحث على مساءلة القادة المنتحيين أكثر من أي وقت مضى من أجل الحد من السلوكيات التي تؤثر على المصالح المشتركة، ونظرًا لأهمية التجارة في الحياة اليومية لجميع المواطنين، والمساءلة في الحوكمة العالمية ضرورية لاسيما داخل المنتديات التي تؤثر على الاقتصاد العالمي، كأشغال مجموعة الثماني GB، التي تتألف من رؤساء الدول والحكومات من أكبر اقتصاديات السوق الديمقراطية، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، على الرغم من العلاقات المتبادلة تنميز بالتقارب بين التجارة متعددة الأطراف والإقليمية، والوطنية، إلا أن نظام منظمة التجارة العالمية انتقد من قبل المجتمع المدني لشقافيتها المحدودة ومشاركة المحدودة لأصحاب المصالح غير الحكومية، وانعدام المساءلة (4)

من حلال عرض مختلف الفواعل الحوكمة الاقتصادية العالمية، يتضح بأنه لا يمكن دراسة سلوك أو تصرف فاعل من الفواعل دون الإشارة إلى الفواعل الأحرى. فهي ترتبط بشبكة علائقية لا متناهية لا يمكن فهمها

⁽²⁾ Rodney Bruce Hall & Thomas J. Biersteker, The Emergence of Private Authority in Global Governance, United Kingdom: Cambridge Universety Press, 2004, P 117.

¹¹⁾ Jeff Atkinson & Martin Scurrah, OP.Cit, P03.

⁽²⁾ Peter R. Bachr, Non Governmental Human Rights Organizations in International Relations, United Kingdom: Palgrave Macmillan, 2009, PP 20-21.

¹⁴¹ Michele Fratianni & Others, OP.Cit, PP 99-100,

وتحليلها إلا إذا تم التركيز على مختلف الأدوار التي يلعيها كل فاعل في الحوكمة الاقتصادية العالمية. فمن حلال تشايك أدوار الفواعل متفاوتة القوة في إطار المشاركة يمكن أن تتحقق الحوكمة العالمية. ولا يمكن التوصل إلى فهم حيد لهذه الأدوار والعلاقات والتنبؤ بوقوع سلوك ما إلا إذا ثمت الاستعانة بالمقاربات المفصلة في المبحث التالي:

المبحث الثالث: المقاربات المفسرة لدور التكتلات الاقتصادية في الحوكمة العالمية

في ظل تعقد وتشابك ظاهرة الحوكمة العالمية عمومًا والحوكمة الاقتصادية بالخصوص، لا يمكن التوصل إلى تحليل معمق بشأنها دون الاستعانة بمقاربات تساعد على تفكيك الأدوار التي يمكن أن يقوم بها أي فاعل في هذا المحال من جهة، ومن جهة أخرى البحث في الدوافع المؤدية إلى انتهاج سلوك معين دون سلوك آخر. على هذا الأسلس تم الاعتماد على ثلاث مقاربات تساعد على تحليل هذا الموضوع، وهي مقاربة تحول القوة، مقاربة الشبكات والمقاربة التشاركية.

المطلب الأول: مقاربة تحول القوة Power Transition Approche

تعود أصول هذه المقاربة إلى أعمال أبرامو فيمو كينيث أورغانسكي أصول هذه المقاربة إلى أعمال أبرامو فيمو كينيث أورغانسكي أ. Organski القوة في القوة في الكبرى وتغير توزيع القوة في فترات السلم والحرب في فترة ما بين القرن 19 والنصف الأول من القرن 20، كما استفاد منها زعماء العالم في مظلع القرن 21 لفهم التغيرات العميقة التي مر تما النظام العالمي. (2)

يعتبر مقترب تحول القوة Power Transition Approche بأن فقدان الدولة المهيمنة لموقعها القيادي في النظام الدولي لصالح قادم حديد تتنامى قوته بشكل متسارع. وبالتالي يسعى هذا القادم للوصول إلى موقع الهيمنة، فمن أحل حدوث تحول للقوة، يجب على الدولة الصاعدة أن تمثلك مقومات للقوة تفوق تلك التي تمثلكها الدولة للهيمنة، أو على الأقل تعادلها. (3)

[&]quot; أرمو فيم كيت أوغاسكي 125-15. 1923م 14-1998ع كان أساد بالعلوم السياسية في جامعة ميشيعات، مؤسس مقايلة لحول اللوق شارك و تأسيس علة يصائر القرار، امناد عمله الرائد عدة عقود الى الزرخ على حواب عنادة من السياسة العالمية، الديناسية، السياسية، الإستاليجية الكرى وفيرها من الأعمال.

⁽i) Carsten Rauch & Iris Wurm, «Making hte world safe for power transition: Towords a conceptual combination of power transition theory and hegemony theory", <u>Journal of Global Faultlines</u>. Keele University, United Kingdom, Vol.91, N°.91, 2013, P54.

⁽²⁾ David Lai, The United States and China in Power Transition, United States: Strategic Studies Institute, 2011, P13.

ا . أم مصطفى شفيق علام، الحول القوة في العلاقات الدولية.. دروس للأما "، محلة البيان، الشهر الاستوليحي الناس، الزكر العربي للدواسات الإنسالية، القاعرة: محلة البيان، 2011. مر 322.

وتفترض مقاربة تحول القوة أن الغواعل على المستوى العالمي يمكن تقسيمها إلى قسمين، فواعل راضين بالوضع القائم في الساحة العالمية (وهم الأطراف الذين يحتكرون القوة والمستفيدون من النظام القائم)، وفواعل غير راضين تهذه الوضع ويرغبون في تغييره الأن مصالحهم لا تتوافق مع هذا النظام، وترى أن حطر نشوب الصراع قد يحدث إذا كان هناك اتفاق بين فواعل القوة غير الراضية على الإطاحة بقوة الفواعل المستفيدة من النظام، وترى أنه يمكن تجنب هذا الخطر إذا ما تم ائتقال القوة من الطرف الأول إلى الطرف الثاني، الذي يحاول وضع أسس حديدة تضمن المصالح المشتركة لكل الفواعل. (1) بمعنى آخر، أنه على الرغم من عدم ثبات القوة عند فاعل من فواعل الحوكمة الاقتصادية العالمية بشكل دائم، بل القوة شيء غير ثابت ولا يمكن قياسه، وعلى الرغم من النباين المستمر بين قوى مختلف الفواعل إلا أنحا تسعى إلى العمل الجماعي من أجل تحقيق المصالح المشتركة التي لا يمكن البلغها أي فاعل بمفرده.

وفقاً لهذه المقاربة تحولات القوة تمر بثلالة مراحل وهي:(2)

1- مرحلة القوة الكامنة: تتميز بالخفاض أو انعدام الناتج الصناعي، تدرة المهارات الفنية، تدني المستويات المعيشية، الاعتماد على الاقتصاد الزراعي،... الخ.

2- المرحلة الانتقالية: تتميز هذه المرحلة بعدم فعالية مؤسسات الحكم، ولاءات محلية ضيقة بدلاً للولاءات القومية أو الوطنية، ...الخ.

 3- مرحلة نضج القوة : وتتميز بتغير النمط الاقتصادي للدولة فتكون صناعية بالكامل، حيازة التكنولوجيا المتطورة، كفاءة أداء الأجهزة الحكومية، الخ.

وعلى هذا الأساس يلاحظ بأن مقاربة تحول القوة تتعارض مع افتراضات المدرسة الواقعية الكلاسيكية بشأن مفهوم القوة والطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، لأنحم يعتبرون القوة غير ثابتة ودائمة التحول، هذا الأمر يفرض الاستقرار النسبي في النظام العالمي، فكلما تحولت القوة إلى أحد الفواعل الأحرى كلما أدى ذلك إلى زيادة الرضا على النظام العالمي. (3) على الرغم من أن الفاعل الجديد الذي يمتلك القوة، يحاول أن يفرض قواعد حديدة

(5) Vesna Danilovic, When the Stakes Are High: Deterrence and conflict among major powers, United States of America: The University of Michigan Press, 2002, PP78-79.

⁽¹⁾ Steve Chan, China the U.S and the Powor Transition Theory: A critique, New York: Routledge, 2008, P26.
(2) Glenn Palmer & Clifton Morgan, A Theory of Foreign Policy, United States of America: Princeton University Press, 2006, P 104.

تحمي مصالحه بالدرجة الأولى، إلا أنه لا يمكن أن يتحاهل قدرات وقوى الفواعل الأحرى، كما أنه لا يمكن أن يتجاهلهم في صنع وتنفيذ القرارات العالمية.

ففي العقد الأول من القرن 21 كانت بداية لحقية حديدة. التحول في القوة الذي حدث في جميع أنحاء العالم، فيرزت قوى اقتصادية حديدة في آسيا وأمريكا الجنوبية والجهات الفاعلة غير الحكومية الجديدة ذات الأهمية الكبيرة. فأصبحت هناك تحديدات حديد تواحه الساحة العالمية: كتغير المناخ، ندرة الطاقة، الإرهاب، المحاطر الأمنية، الإقصاء، والعجز في الميزانيات، كلها تشكل تحديات وأسباب ليروز هذه القوى الجديدة. (1)

فالتغيرات العالمية التي أفرزتما التورة التكنولوجية، والتطور في وسائل النقل والاتصالات أدى إلى بروز فواعل حديدة تنافس الدول في الاقتصاد العالمي، ما جعل القوة تنتقل لفواعل عبر وطنية دولاتية وغير دولاتية بالأساس. هذا الواقع أدى إلى توسع بحال تحليل مقاربة تحول القوة فيما بين الدول، إلى تحليل تحول القوة فيما بين مختلف فواعل الحوكمة الاقتصادية العالمية.

ومن هنا يمكن القول بأن هذه المقاربة تساعد على فهم تحول القوة بين مختلف الفواعل (الدولاتية وغير الدولاتية) في ظل الحوكمة العالمية حاصة بعد الانتقال من النمط الهرمي للسلطة الذي كانت تحبمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية إلى النمط الخطي للسلطة الذي تتساوى فيه جميع الفواعل في ظل الحوكمة العالمية عموماً والحوكمة الاقتصادية العالمية بالخصوص، ويكون المحدد الأساسي لقوة أي قاعل يتمثل في درجة تأثيرها على القارات العالمية.

وفي هذا الجانب تم الاستعانة بجذا المقترب من أحل فهم وتحليل تحول القوة الاقتصادية لصالح الدول الناشئة في إطار الحوكمة الاقتصادية العالمية التي يمكن من حلالها البحث في الأدوار التي يمكن أن تلعبها دول مجموعة البريكس كأحد الاقتصاديات الناشئة في الحوكمة الاقتصادية العالمية وكقوة وافدة حديدة قد تحل محل القوى الغربية التقليدية، والبحث في مدى قدرتها على مواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية المستمرة ومدى تعايشها مع تأثيرات عنلف فواعل الحوكمة الاقتصادية العالمية.

50

⁽ii) Charles Kupchan, «Managing Global Change », (Working Paper presented in International Conference on Power shifts in a changing world order, Netherlands: WRR Scientific Council for Government Policy 04-Fabruary-2011) P17.

المطلب الثاني: مقاربة الشبكات Networks Approche

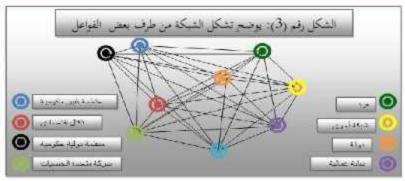
غالبًا ما كان ينظر للشبكات في العلاقات الدولية كوسيلة للمنظمة التي تسهل العمل الجماعي والتعاون وممارسة النفوذ، أو بمثابة وسيلة للحوكمة الدولية, وربما المثال المألوف هو الشبكات الناشطة عبر الحدود الوطنية، كالشبكات الإرهابية التي حظيت باهتمام كبير خاصة بعد هجمات 11/ سبتمبر 2001. (1) ساعد التوايد المستمر لهذه الشبكات على ظهور ما يسمى "عصر الشبكة" الذي يعمل على ربط الأفراد والمؤسسات والشركات والمنظمات، -بغض النظر على المسافات والحدود- الذي أصبح أمر ممكن بفصل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتاحة، التي أدت إلى توظيد وتعزيز وتوسيع العلاقات والاتصالات بين جميع البشر وجميع الكيانات عبر أرحاء العالم.

وحسب ألفن توفلر Alvin Toffler يعتبر أن تطور التاريخ البشري مر بأربعة أحداث مهمة وهي المجتمع البدائي، الزراعي، الصناعي والمعلوماتي، فعلى عكس الثورة الصناعية، التي أسست للهياكل التنظيمية البيروقراطية المحامدة، فإن الثورة المعلوماتية التي نشهدها اليوم أدت إلى ظهور الشبكات بوصفها الشكل السائد في الأعمال والتنظيم على المستوى المحلى، الإقليمي والعالمي. (2)

تركز مقاربة الشبكات على نقل التركيز من الناحية النظرية التنظيمية لسلوك المنظمة كوحدة إلى التفاعل بين المنظمات المحتلفة. والنقطة الأساسية التي تركز عليها هذه المقاربة هي أن المنظمات حزء لا يتحزأ من العلاقات الاجتماعية مع الجهات الفاعلة الأحرى، لأن هذه الشبكات تؤثر على سلوك المنظمات. وتتميز الشبكات من حلال التبادلات والعلاقات الدائمة والمتكررة بين الفاعلين داخل الشبكة. (3) في هذا السياق، تخرج عملية صنع وتنفيذ القرارات من نطاق العملاء والموظفين في إطار هياكل المؤسسات الهرمية الرسمية، إلى فواعل أحرى في إطار شبكة تكون فيها السلطة أفقية وأكثر تشاركية، ويمكن أن تتفاعل شبكة معينة بشبكات أحرى في إطار ما يسمى ربط كل شيء بكل شيء. (4)

⁽¹⁾ Emilie M. Hafner-Burton & Others, «Network Analysis for International Relations», <u>International Organization Journal</u>, Cambridge University Press, vol :63, issue : 03, July 2009, P560.

Juan J. Palacios, OP.Cit, P04.
 Dina Badry, Multinational Companies in Low-Income Markets: An Analysis of Social Embeddedness in Southeast Asia, Wiesbaden-Germany, Gabler Publishing, 2009, P19.
 Juan J. Palacios, Ibid. P04.



المصدر: من إعداد الطالب الباحث

يوضح الشكل العلاقة التفاعلية التي يمكن أن تحدث بين عدد من القواعل -المكونة بالأساس من الشبكات داخلية-، هذه الفواعل تشكل بعلاقاتها شبكة، وهذه الشبكة يمكن أن تتفاعل مع شبكة أخرى، إلى أن تكون أكثر تعقيدًا.

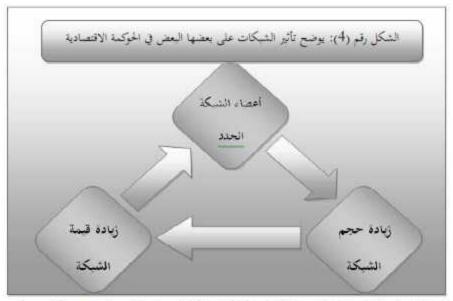
وأول ما طرحت مقاربة الشبكات في تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية سنة 1980 من قبل وليام أوشتي William Ouchi
الرسمية لم يعد قادر على استبعاب الكم الهائل للشبكات التي يتزايد تأثيرها على هذا التنظيم باستمرار، وبالتالي أصبح من الصعب فهم وتحليل هذا التنظيم بالأطر التحليلية السائدة، لهذا اعتمد على الشبكة لتفكيك مختلف حزئيات هذا النظام المتشابك لفهم أدوار الفواعل التي يسميها بالعقد وما يمكن أن تقوم به من علاقات في ظل هذا التشابك.

ويعود تطور التكنولوجيات الضخمة في مجال الإلكترونيات والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل السبب الأساسي في اعتماد مقاربة الشبكية في تفسير الاقتصادي العالمي. حيث أدى هذا التطور إلى زيادة غير مسبوقة في التنقل الجغرافي في الرأس المال المنتج في جميع أنحاء العالم. إضافة إلى تنامي ظهور الشركات العالمية التي يتم الاعتماد عليها من خلال العمليات التي تقوم محا في تعاقداتها الخارجية. هذا ما أدى إلى تكنيف الضغوطات التنافسية في الأسواق الإنتاجية في العالم. (2) هذه للعطيات سهلت من تزايد عدد الشبكات وزيادة تأثيرها على الاقتصاد العالمي المتشابك مع مختلف الشبكات التي تتشابك مع بعضها البعض.

(2) Juan J. Palacies, OP.Cit, P04.

⁽i) Alison Gilchrist, The Well-connected Community: Anetworking Approach to community development, Great Britain: University of Bristol - The Policy Press, ed: 2, 2009, P53.

كما تركز مقاربة الشبكات على تفسير التأثيرات التي يمكن أن تحدثها شبكة على الشبكات الأحرى في إطار الاقتصاد العالمي، فعلى سبيل المثال قد تحدث شبكة المستهلكين أثراً إيجابيًا على الشبكات الإنتاحية. حيث تتأثر شبكة فواعل الإنتاج لسلعة ما بالتغيرات التي يمكن أن تحدث في عدد أعضاء شبكة المستهلكين لنفس السلعة التي تنتجها شبكة الإنتاج، فإذا زاد عدد شبكة المستهلكين في الأسواق العالمية تزيد فوائد الشبكة الإنتاجية وتتوسع والعكس صحيح، وبعبارة أخرى فإن حجم فواعل الشبكة هو العامل الذي يحدد قيمة فوائد الشبكة الأخرى، حيث أن عضوية القرد تزيد من منافع أعضاء الشبكة الأحرى. (1) هذا ما يمكن توضيحه في الشكل النالى:



Source: Kemper Andreas, Valuation of Network Effects in Software Markets: A Complex Networks Approach, Berlin; Physica - Verlag A Springer Company, 2010, P 68.

فالشبكة لديها قدرة على دعم شبكات أخرى، من حلال تمكين الناس لتبادل الأفكار، توطيد العلاقات، تبادل السلع والخدمات والتعاون فيما بينهم. كما تعمل الشبكات بشكل عام على أساس القيم المشتركة والاتصالات غير الرسمية التي يتم الاحتفاظ عليها من خلال الالتزام المتبادل. وتعمل كذلك على توفير ما يلي⁽²⁾: " توفير قنوات اتصال قوية ومتفرقة.

⁽ii) Kemper Andreas, Valuation of Network Effects in Software Markets: A Complex Networks Approach, Berlin: Physica - Verlag A Springer Company, 2010, P 40.
(2) Alison Gilchrist, OP.Cit, P61.

- " تسهيل العمل الحماعي.
- دعم الشركات متعددة الجنسيات.
 - دعم مشاركة للواطنين.
- * تعزيز الترابط بين المحتمعات المحتلفة.
- * حلق فرص للتفكير والتعلم وتوسيع قدرات الأفراد.

ويعتبر شارلي كارلسون ولارز ويستن Charlie Karlsson and Lars Westin، أن شبكات الإنتاج العالمية هي "هياكل للتعاون المتبادل وتقاسم المخاطر". وتعمل هذه الشبكات على إيجاد علاقات أعمق وأوثق مع الجهات الفاعل الاقتصادية المستقلة. وبشكل أدق تعمل هذه الشبكات على رسم مخططات الأعمال المعقدة والديناميكية التي تقوم على ملسلة من القيم المتكاملة، والجمع بين الاقتصاديات والشركات عبر الوطنية الكبيرة مع مرونة وكفاءة المؤسسات اللامركزية الشبكية، والشبكة لها علاقات داخلية تتعايش مع الروابط الأفقية مع غيرها من شركات. (1)

وبناءً على ما سبق، يمكن القول بأن هذه المقاربة تعمل على تحليل الحوكمة الاقتصادية العالمية من خلال تفكيك العقد التي تتسم بما هذه الأخيرة والبحث في الأدوار التي يمكن أن تقوم بمما مختلف الفواعل في إطار العلاقات المتشابكة التي تربطها ببعضها البعض.

وتكمن أهمية توظيف هذه المقاربة في هذا البحث لتحليل الشبكة العقلاتقية التي تربط دول مجموعة البريكس بين مختلف الفواعل المؤثرة في الحوكمة الاقتصادية العالمية، ومن ثم يمكن إبراز الأدوار التي يمكن أن تلعبها هذه المجموعة والتقرب من درجة تأثيرها على الحوكمة الاقتصادية العالمية.

المطلب الثالث: المقاربة التشاركية Participatory Approache.

في ظل التشابك والتعقد الذي تميزت به الحوكمة الاقتصادية العالمية والديناميكية المستارعة التي عرفتها والتهديدات العالمية الحديدة، لم يعد بإمكان الدول أن تقوم بحميع التزاماتها المحلية والعالمية لوحدها وبالتالي استوجب عليها أن تدخل في علاقات تتشارك فيها مع فواعل أخرى - سواء كانت هذه الفواعل دولاتية أو غير دولاتية، وطنية أو عبر وطنية - بغية التوصل إلى تحقيق الأهداف المشتركة التي يمكن أن تتحققها من حلال

⁽¹⁾ Juan J. Palacios, OP.cit, PP 06-07.

الدخول في مثل هذه الترتيبات. وعلى هذا الأساس ظهرت مقاربات تحليلية حديدة تستوعب هذا التطور الذي عرفها حقل العلاقات الدولية والاقتصاد العالمي بالتحديد، والمقاربة التشاركية هي أحد المقاربات المساعدة على فهم وتحليل هذه القضايا. (1)

والمقاربة التشاركية في أبسط تعريف لها، هي إشراك كل من لديه مصلحة في صنع وتنفيذ القرارات، إما شخصيًا أو عن طريق التمثيل، حيث يستوجب إشراك مختلف القواعل والأطراف، والترحيب بمشاركة الجميع من خلال دعوقهم إلى طاولة المناقشات لطرح أفكارهم وآرائهم حول مختلف القضايا التي تخمهم، مع التركيز على عدم السيطرة على عملية المناقشة والمقاوضات من قبل فرد أو جماعة معينة. (2) وبالتالي يستوجب احتواء جميع الأطراف في هذه المفاوضات.

أما بالنسبة لظهور هذه المقاربة لم يكن بمحض الصدفة، فقد حاء كاستحابة للمشاكل والتهديدات الجديدة المعقدة التي تواجه الدولة. وظهورها كان لسبين أساسين. فمن حهة المقاربة التشاركية تركز على العمل الجماعي في صنع القرارات والعمليات التي تكون أكثر شفافية، من أحل تحسين نوعية توجيه الجهود الأنحا تأخذ وجهات نظر مختلفة للأطراف المعنية. ومن حهة أحرى حاءت من أحل إضفاء الشرعية على القرارات والعمليات، وقبوها من طرف جميع الفواعل بمقتضى المصلحة المشتركة كونحا شاركت في صنع وتنفيذ هذه القرارات. (3)

تركز المقاربة التشاركية على ضرورة مشاركة مختلف فواعل الحوكمة الاقتصادية في صنع القرارات والسياسات الأكثر حساسية على المستوى العالمي. هذا الأمر أدى إلى زيادة فرص كبيرة في مشاركة المواطنين ومختلف الفواعل في صنع القرارات، فافتراض التشاركية يمتد من حق الفواعل أن تعلم إلى الحق في المشاركة. (4)

تحسدت الأسس الفكرية للمقاربة التشاركية في العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تعزز المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات على المستوى العالمي حاصة في مجال البيتة، ومثال ذلك اتفاقية أرهوس (Aarhus

(2) «What is Participatory Approach To Planning? ». Frome website http://ctb.ku.edu/en/table-of-contents/analyze/where-to-start/participatory-approaches/main, Browse the site in: 02/04/2014.

⁽i) Jacob Park, & Others, The Crisis of Global Environmental Governance: Towards a new political economy of sustainability, New York: Routledge, 2008, P 39.

⁽²⁾ Maria Hage & Others, « Participatory Aproaches in Governance and in Knowledge Production: What Makes the Difference? », (Working Paper N°:03 Presented in Research Group Governance and places), University of Nijmegen, Holland, 2006, P06.

⁽⁴⁾ Bruna De Marchi & Jerome R. Ravetz, « Participatory Approaches to Environmental Policy », Frome website: http://www.clivespash.org/eve/PRB10-edu.pdf, Browse the site in: 04/04/2014.

Convention) لعام 1998 التي تنص على التقليل من العراقيل التي تقف أمام الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية.(أ)

كما تستند المقاربة التشاركية على حق المشاركة في عملية صنع القرار، من خلال التخلي على الترتيب الهرمي للسلطات وانتهاج الترتيب الأفقي أو الخطي للسلطة الذي يساوي بين كل الأطراف والقواعل، بحيث يضمن للجميع المشاركة في مختلف القضايا التي تهمهم.(2)

ومن خلال ما تقدم من المبادئ والأسس الفكرية التي تقوم عليها المقاربة التشاركية، يمكن القول بأن الهدف من وراء استخدام هذه المقاربة، جاء كاستحابة لمتطلبات هذه الدراسة وذلك لما توفره لنا من أدوات تحليلية تساعد على كشف وتحليل الأدوار التي تشترك فيها دول اليريكس مع بقية الفواعل الأخرى في الحوكمة الاقتصادية العالمية، وكذلك البحث عن طبيعة الفواعل الأساسية التي تتعامل معها دول هذه المجموعة من أحل التوصل إلى درجة تأثيرها على هذه الفواعل ومكانتها بينها.

⁽i) Ibid

⁽²⁾ Fannie Fonseca Becker & Amy L. Boore, Community Health Care's Process for Evaluation: a participatory approach for increasing sustainability, New York: Springer Science and Business Media, 2008, P1.

الفصل الثاني

حور مجموعة البريكس في الموكمة الاقتصاحية العالمية

المبحث الأول: المقومات الاقتصادية لدول مجموعة البريكس.

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية لمجموعة البريكس بالفواعل الدولاتية.

المبحث الثالث: العلاقات التشابكية لمجموعة البريكس والفواعل غير الدولاتية.

البحث في الحوكمة الاقتصادية العالمية يستوجب تحليل وتفسير العلاقات المتشابكة والمعقدة لمجتلف الفواعل والأدوار التي تقوم بها في الاقتصادية العالمية، في هذا الفصل تم التركيز على مجموعة البريكس (BRICS) كأحد الفواعل الناشئة في الحوكمة الاقتصادية العالمية، بالتركيز على أهمية هذه المجموعة والدور الذي تقوم به في الاقتصاد العالمي خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي حافظت فيها اقتصادياتها استقراراً في نموها الاقتصاديات مقارنة بالاقتصاديات الكبرى التقليدية، ومن هنا تطرح الكثير من التساؤلات حول وإمكانية نحول القوى الاقتصادية لصالح دول هذه المجموعة، وكذلك مصير النظام الاقتصادي العالمي في ظل تشابك وتعقد أدوار القواعل المتزايدة. على هذا الأساس تم التركيز في هذا الفصل عناصر أساسية، تتمحور حول المقومات الاقتصادية للمول المجموعة الي يمكن أن تعتمد عليها في ممارسة أدوارها في الحوكمة الاقتصادية العالمية، العلاقات الاقتصادية للمول مجموعة اليريكس مع الفواعل غير الدولاتية.

المبحث الأول: المقومات الاقتصادية لدول مجموعة البريكس.

تعمل كل دولة على الاستثمار في المقومات المادية والبشرية التي تزحر بحا من أحل النهوض باقتصادياتها وتعلوير مجتمعاتها، فالاستثمار في الرأس المال البشري، إدارة الموارد الطبيعية للدولة، النمو الأحضر الشاملة للدول Inclusive Green Growth وغيرها، تعتبر مصدر قوة بالنسية للدولة كما أنحا تحدد مكانتها في الحوكمة الاقتصادية التي زاد تعقدها وتشابكها في ظل التوافد الكبير للفواعل الجديدة.(1)

وبما أن الدول تعتير الفواعل الأساسية في الحوكمة الاقتصادية العالمية، تعمل على تعزيز مكانتها من خلال استغلال هذه المقومات لزيادة نموها الاقتصادي وكذلك زيادة تأثيرها في علاقاتها التشابكية مع محتلف الفواعل الأخرى. دول مجموعة البريكس، كغيرها من البلدان الناشئة تعمل على استغلال كل ما تملك من موارد ومقومات من أجل زيادة نموها والحفاظ على استدامته. وقبل التطرق إلى دورها في الحوكمة الاقتصادية العالمية، استدعت مقتضيات الدراسة الوقوف عند بعض المقومات التي تتميز بحا دول البريكس، سيتم التفصيل فيها في المطالب التالية.

64

⁽¹⁾ Daniel D. Bradlow, « A Framework for Assessing Global Economic Governance », <u>Boston College Law Review</u>, Boston College Law School, Boston, Vol 54, Iss 3, No 6, 2013, P 971.

المطلب الأول: الرأس المال البشري كأحد ركائز اقتصاديات مجموعة البريكس.

تعتبر القوة البشرية من بين أهم المقومات التي تراهن عليها معظم الدول في بناء اقتصاديتها. وذلك من خلال استثمارها في النشاط الاقتصادي، كما أنحا تساهم في توسع الأسواق من حيث القدرة الاستهلاكية. ومجموعة البريكس بما تتميز به من هذا العنصر استطاعت أن تجعله كأحد عناصر قولها الاقتصادية.

إذ بلغ عدد سكان الصين 1.370.536.875 مليار نسمة حسب بيانات الإحصاء الرسمي للتعداد السكاني السادس سنة 2010، أي ما يعادل 19,9% من سكان العالم. (1) والهند فقد بلغ تعداد سكانما حسب الإحصاليات الحكومية لسنة 2011 المنشورة في الموقع الرسمي للحكومة الهندية بـ 1.210.569.573 مليار نسمة. (2) حيث تعتبر ثاني أكبر دولة من ناحية تعداد السكان بعد الصين، وتمثل الأرقام بأنما تحتوي على ما يقارب 17.31 % من إجمالي سكان العالم. (3)

أما البرازيل بلغ عدد سكاتما بـ 190,732,694 مليون نسمة حسب إحصاليات نوفمبر 2010، التي نشرها المعهد البرازيلي للحغرافيا والإحصاء (Brasileiro de Geografia e Estatística (IBGE) (4) إذ تعتبر ثالث دولة في مجموعة البريكس من حيث عدد السكان. تليها روسيا التي بلغ عدد سكاتما حسب تصريح وزارة العمل والضمان الاحتماعي الروسية فقد بلغ 43,660,000 مليون نسمة اعتبارا من 1 حانفي 2014 (5).

وعلى غرار دول بحموعة البريكس فإن جنوب إفريقيا تعتبر الدولة الأقل عددا للسكان مقارنة بالدول الأربعة السابقة. حيث بلغ حوالي 52.982.000 مليون نسمة في إحصائبات أكتوبر 2013 الرسمية. (⁶⁾

⁽²⁾ Government of India, Ministry of Home Affairs, "Population and decadal change by residence 2011 (Persons)", From website: http://www.censusindia.gov.in/2011census/PCA/PCA_Highlights/pca_highlights_file/India/Chapter-1.pdf, Browse the site in: 27-11-2013

⁽i) National Bureau of Statistics of China, «Communique of the National Bureau of Statistics of People's Republic of China on Major Figures of the 2010 Population Census », From website: http://www.stats.gov.en/english/Statistical Communiqu/201104/20110428 61452.html. Browse the site in: 27-11-2013

⁽²⁾ India online Pages, « India's Population 2014 », From website: http://www.indiaonlinepages.com/population/india-current-population.html. Browse the site in: 27-11-2013

⁽⁶⁾ Brasileiro de Geografia e Estatística, «Population Census 2010», From website: http://www.ibge.gov.br/english/estatistica/populacao/censo2010/default.shtm, Browse the site in:

⁽³⁾ RUSSIAN FEDRRATION, Federal State Statistics Service, From website: http://www.gks.ru/bgd/regl/b13_12/ IssWWW.exe/stg/d01/5-01.htm, Browse the site in: 27-11-2013.

⁽n) Statistics South Africa, « Mid – year population estimates 2013 », From website: http://beta2.statssa.gov.za/publications/P0302/P03022013.pdf, Browse the site in: 27-11-2013, P 03.

من خلال هذه الإحصائيات يتضع بأن دول مجموعة البريكس تتميز بتعداد سكاني كبير. إذ يقدر إجمالي عدد سكائها نسبة 42 % من إجمالي عدد السكان في العالم. (1) أنظر الجدول رقم (2)

الحدول رقم (2): يوضح عدد السكان في دول الريكس ما بين 2000-2012/ مليون لسمة

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2000	
193	192	191	189	187	185	184	181	179	177	175	170	فروق
143	143	143	143	143	143	143	144	144	145	146	147	
32	1210	1182	1166	1150	1134	1118	1101	1085	1068	1051	- 1	
1351	1344	1338	1331	1325	1318	1311	1304	1296	1288	1280	1263	فنى
-	51	50	49	49	48	48	47	47	46	46	44	

Source: BRICS Rapporte, Joint Statistical Publication 2013, DURBAN, SOUTH AFRICA: 2013, P17.

كما سبقت الإشارة إلى الأهمية التي يكتسبها الرأس المال البشري في المحال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي لكل دولة. فقد سخرت دول مجموعة البريكس كل الإمكانيات للاستفادة من هذا المورد للنهوض باقتصادياتها. والحدول التالي يوضح نسبة السكان الناشطين في المحال الاقتصادي لدول المجموعة.

الحدول رقم (3): يوضع العاملين في النشاط الاقتصادي من إجمالي عدد سكان مجموعة البريكس باللا.

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2000	
18	66.2	35	68.6	68.6	68.6	69.0	69.3	68.6	67.8	67.8		الوازيق
53.0	53.0	53.0	53.0	53.0	53.0	52.0	51.0	51.0	50.0	50.0	48.0	
4	52.9	-	40.0	- 1	41.3		42.3	43.0	- 0	-	- 1	
56.6	56.7	56.8	56.8	56.9	57.0	57.0	57.1	57.1	57.1	57.0	56.9	فنى
35.4	34.9	34.8	35.8	36.9	36.2	36.6	35.8	34.3	34.9	36.1	36.8	

Source: BRICS Rapporte, Joint Statistical Publication 2013, DURBAN, SOUTH AFRICA: 2013, P29.

الملاحظ من هذا الجدول أن أغلب دول المجموعة تركز بالأساس على استغلال أكثر من نصف سكانما في النشاط الاقتصادي، ماعدا جنوب إفريقيا التي لم يتجاوز عدد العاملين من سكانحا في النشاط الاقتصادي نسبة 36 %. هذا ما يدل على اعتماد هذه الدول على قوتما البشرية وإشراكها في تنفيذ سياساتما الاقتصادية.

⁽ii) Association Internationale de la Sécurité Sociale, «La sécurité sociale pour tous: Les pays du groupe BRICS», Janvier 2013, From website: https://www.issa.int/resources;...BRICS..., Browse the site in: 28-03-2014.

كما تواصل دول مجموعة البريكس لتكون لها الحصة الأكبر من عدد سكان العالم والقوى العاملة. ففي عدد 2012، وفقًا للبيانات الصادرة عن منظمة العمل الدولية (ILO)، تشكل البريكس أكثر من خمسي عدد سكان العالم، والأهم من ذلك تحوز على أكبر حصة في القوة البشرية الناشطة اقتصاديًا. (1) على هذا الأساس أصبحت لها وفرة كبيرة في البد العاملة للول المحموعة باتت أكثر مما تحتاج إليه في سوق العمل، وبالتالي أصبحت تكلفة العمالة أقل بكثير من الدول الصناعية الكبرى، مما أدى إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي الذي يبحث على الرأس المال البشري المؤهل وبأجور منخفضة كما هو الحال في هذه الدول. (2) وعلى سبيل المثال، في العام 2002، بلغ أجر العامل في صناعة الملابس في الهند - كواحدة من دول مجموعة البريكس - 0.38 دولار في الساعة، بالمقارنة مع أجر العامل في نفس القطاع بالولايات للتحدة الذي يلغ 9 دولارات في الساعة. (3)

كما يفسر النمو الصيني التركيز على اليد العاملة ورأسمال. فحلال فترة 1980-2004، ازداد عدد العاملين زيادة سريعة (2.5% سنوياً)، وارتفعت نسبة الاستثمار ارتفاعاً وصل إلى مستويات قياسية تحاوزت 40% في بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. وارتفعت إنتاجية العمل بفضل نقل اليد العاملة من الزراعة إلى القطاعات الأخرى، وزيادة رأس المال الجاهز لكل عامل وتحسين نوعية اليد العاملة. في مستوى الزراعة، وتعود هذه النتائج السريعة حدًا إلى سياسة "الثورة الصامنة" التي انتهجتها الصين بعد حكم موسيتونغ. أما في مجال التصنيع، تسارعت إنتاجية العمل يقوة خلال السنوات الأخيرة. وفي بحال الخدمات كان التقدم أقل. (4)

على هذا الأساس، شهدت دول البريكس تدفقات هائلة للاستثمارات الأحنبية منذ الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وكان من بين العوامل التي أدت إلى توجه المستثمرين الأجانب لدول المجموعة هو حجم السوق الذي يغطى أكثر من 40% من سكان العالم. (5) بالإضافة إلى قلة تكاليف اليد العاملة وقيمة العملات والبنية التحتية وتكوين رأس المال الإجمالي وغيرها من العوامل فإن دول البريكس تزخر بالعديد من المقومات المادية.

⁽ii) Suresh P Singh, «BRICS and the World Order: A Beginner's Guide », From website: http://cuts-international.org/BRICS-TERN/pdf/BRICS_and_the_World_Order-A_Beginners_Guide.pdf, Browse the site in: 28-03-2014.

⁽²⁾ George Magnus, « Do Demographics Matter? », <u>BRICS BUSINESS Magazine</u>, Moscow-Russia: Publishing Mediacrat, Ed 02, 2013, PP 12-14.

أأم فيفيزي كانوك الاقتصاد العالمي: نشأته نظوم ومستقياه وارجاد آمن الأبورية، بيوت، البار العيام النظوم باشروق 2009، م.25.
أم فرانسوار توموان، الاقتصاد العمين، ومشقى مشورات قبية العامة السورية للكتاب، ترجة : صباح تفتوح كفنان، 2010 م.275.

⁽⁵⁾ Narayanamurthy Vijayakumar & others, « Determinants of FDI in BRICS Countries: A panel analysis », International Journal of Business Science and Applied Management, Vol.: 03, Issue: 03, 2010, P04.

المطلب الثاني: المقومات المادية المساعدة على نمو اقتصاديات مجموعة البريكس.

على الرغم من أهمية العامل البشري الذي تركز عليه معظم دول بمحموعة البريكس، إلا أنحا تركز كثير على المقومات المادية التي تزخر بمما، فهي تتربع على رقعة جغرافية معتبر تتبح لها توفر الموارد الطبيعية المحتلفة وتنوع المحاصيل الزراعية والثورات الحيوانية وغيرها.

1- المساحة الجغرافية لدول مجموعة البريكس

ركز العديد من علماء السياسة والاقتصاد على أهمية العوامل الجغرافية في تحليل وتفسير تطور الدول أو تخلفها، فقد لاحظ الاقتصاديون الدور الحاسم للعوامل الجغرافية في تحقيق التنمية. (1) فكلما زادت مساحة الدول كلما زادت حظوظها في الحصول على الموارد الطبيعية والثروات الباطنية التي تحتاجها في تنمية اقتصادها، كما يساعد تنوع القشرة الأرضية والمناخ على تقسيم نشاطاتها الاقتصادية حسب حصوصيات كل منطقة، وبحسب رأى آدم سميث أن عملية النمو معقدة ولا يمكن تحقيقها بدون النظر إلى العوامل الجغرافية التي قد تساعد على تحقيق النمو أو العكس. (2)

إذ تعتبر روسيا الاتحادية الأكبر بلد من حيث المساحة في العالم وبين دول مجموعة BRICS حيث تقدر مساحتها الإجالية حوالي 17,1 مليون/كلم²، وثاني أكبر دولة في مجموعة البريكس هي الصين بمساحة إجالية تقدر بـ9.5 مليون/كلم²، ثم الهند بـ 3.3 مليون/كلم²، ثم تأتي حنوب إفريقيا كأصغر دول مجموعة البريكس مساحة، حيث تقدر مساحتها الإجالية 1.2 مليون/كلم². ووفقاً لمعهد حنوب إفريقيا للشؤون الدولية SAIIA) South African Institute of International Affairs الريكس مساحة الإجالية قالم المجالية قالم (⁽³⁾)

2- الموارد المعدنية لدول محموعة البريكس:

⁽ii) John Luke Gallup & Jeffrey D. Sachs, «Geography and Econome Development », Working Paper No 01, Working Papers Center for International Development, Harvard University, March 1999, P 07.

⁽²⁾ Danny Mackinnon & Andrew Cumbers, An Introduction to Economic Geography: Globalization, Uneven Development and Place, England: Pearson Education Limited, 2007, PP 11-14.

⁽³⁾ Gauteng Province Porvincial Treasury, Republic of South Africa « South Africa's position in BRICs » Quarterly Bulletin, January – March 2013, P11.

ما يميز دول مجموعة البريكس أنحا غنية بالعديد من الثروات الطبيعية، فهي تحتل الصدارة العالمية من حيث احتياطات الكثير الموارد وإنتاحها. وعلى هذا الأساس حددت أهم الثروات الطبيعية التي تتمنع بحا كل دولة في العناصر التالية:

أ/ أهم الثروات الطبيعية في البرازيل:

البرازيل غنية بالعديد من الأنواع المحتلفة من الموارد المعدنية. في عام 2010 وصلت البرازيل لتكون من بين المنتجين الرئيسيين للمعادن في العالم وتسويقها نحو 80 منتج من السلع المعدنية. (1) فهي تمثلك احتياطي هائل من الحديد والمغنزيوم والمعادن الصناعية الأخرى. كما تمثلك البلاد كميات كبيرة من البوكسيت، النحاس، الرضاص، الزبك، النيكل، النعستون، القصدير، اليورانيوم، الكورتز، الماس الصناعي والأحجار الكريمة. (2) هذه الموارد الطبيعية ساهمت كثيراً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للبرازيل، كما ساعدها على أن تكون لها حصة كبيرة من الناتج الحلى الإجمالي (3)

أما الثروة النبائية للبرازيل فهي تتميز بالتنوع. إذ تعتبر أحد البلدان التي اقتربت من تحقيق الاكتفاء الذاتي في الأغذية. إذ ساهم قطاع الزراعة سنة 2005 بـ 23,8% من الناتج المحلي الإجمالي. (⁴⁾ فبلغ إنتاج الحبوب (فول الصويا، الذرة، الأرز، القمح، القهوة...) أكثر من 1630 مليون طن في عامي 2011–2012، وهو ما يمثل زيادة في الإنتاج بنسبة 33% مماكان عليه قبل خمس سنوات. (⁵⁾

أما الثروة الحيوانية فقد شهدت نموًا كبيرًا في الإنتاج مقارنة بسنوات السبعينيات، فقد بلغ إنتاج لحوم البقر 25,496 مليون طن في 2011/2010، ولحوم الحنازير بلغ إنتاجه 3,384 مليون طن، أما إنتاج الدواحن 12,928 مليون طن. حيث سحلت معدلات نمو سنوية للحوم البقر ب4.70%، ولحوم الدواحن 8.02%،

⁽¹⁾ Alfredo C. Gurmendi, « The Mineral Industry of Brazil », U.S. Geologocal Survey Minerals Yearbook-2010, Washington: United states Government Printing Office Vol 03, July-2012, P 4.1.

⁽²⁾ Werner Baer, The Brazilian Economy: Growth and Development, London: Praeger Publishers, Ed 5, 2007, P.

⁽⁵⁾ Usman Ali Choudry, a Brazil as an Emerging Economic Power: Dynamics & Implications, Global Journal of Human Social Science: Political Science, United States of America: Global Journals Inc., Vol 13, Issue 02, 2013. P.02.

^(**) Ernst &young Terco Reports, « Sustaninabel Brazil : Brazil's perspectives in the agricultural industry » From website:http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/Brazils_perspectives_in_the_agricultural_industry_Publica%C3%A7%C3%A3o/SFILE/Brazil's%20perspectives%20in%20the%20agricultural%20industry.pdf, Browse the site in: 13-02-2014.

⁽⁵⁾ Ministry of Agriculture, liverstock and Food Suply, Brazillian Agricultural Foreign Trade: Main markets and products, Brazillia: Agriculture National Library, 2012, PP 15-17.

ولحم الخنزير 3.70%. كما زاد إنتاج الحليب من 11,16 مليار لتر في 1980 ليصل سنة 2009 إلى 30,3 مليار لتر. (⁽⁶⁾

م: حلال المعطيات السابقة أصبحت البرازيل رابع أكبر دولة مصدرة للأغذية في العالم بعد الاتحاد الأوربي، الولايات المتحدة وكندا. إذ يلغت قيمة صادراتها الزراعية سنة 2006 يـ 39,5 مليار دولار.(١) وبات قطاعها الزراع, قوى تما يكفي لتغطية جميع الاحتياحات المحلية. (2) ويساهم القطاع الزراع, 8% من الناتج المحلي الاجمال في البلاد. كما أنه يوظف حوالي ربع القوة العاملة في الوازيل، وتنشط به أكثر من 6 ملايين مؤسسة زراعية. (3)

ب/ الثروات الطبيعية في روسيا:

أما روسيا الاتحادية، اتساع مساحتها الجغرافية جعلها تتميز بالتركيبة الجيولوجية المعقدة. فهي تتميز بشساعة سهولها وانتشار الغابات والصحاري والأنحار والبحيرات. كما أنحا تتميز بمناخ صعب بارد طوال السنة. (٢٠) وهي تمتلك ثروات طبيعية متنوعة. فقي عام 2011، استطاعت روسيا أن تكون من بين الدول الرائدة في إنتاج المواد المعدنية في العالم، إذ عملت على إنتاج العديد من المواد المعدنية، كالألومينيوم، الزرنيخ، الأسبستوس، البوكسيت، البورون، الكادميوم، الإسمنت، القحم، الكوبالت، النحاس والماس، الحجر الفلوري، الذهب، خام الحديد، مركبات المغنيزيوم، الغاز الطبيعي، النبكل، والنتروجين، الصخر الزيتي، البلاديوم، البترول، الفوسفات، البلاتين، البوتاس، الرنيوم، السيليكون، الكبريت، الإسفنج، التيتانيوم، التنغستن والقاناديوم وغيرها من المهارد الأخرى.(5) وتعتمد بشكل كبير على صادرات الطاقة في نموها الاقتصادي، حيث تمثل إيرادات النفط والغاز 52% من إيرادات الموازنة العامة للاتحادية وأكثر من 70% من إجمالي الصادرات في عام 2012 وفقًا الماسة (PFC Energ) Petroleum Finance Company Energy

⁽⁶⁾ Geraldo Bueno Matha Junior & Joaquim Bento de Souza Ferreira Filho, Brazilian Agriculture Development and Changes, Brazilia: Embrapa Press, 2012, PP 22-23.

⁽¹⁾ Lael Brainard & Leonardo Martinez Diaz, Brazil as an Economic Superpowre?; Understanding Brazil's changing role in the global economy, Washington: Brookings Institution Press, 2009, P 63,

⁽²⁾ Waber Antonio Neves do Amaral & Alessandro Peduto, « Food Security : The Brazilian Case », Series on trade and food security Polcy Report, Canada : Inetrnational Institute for Sustainable Development, 2010.

International Business Publications, «brazil», Business and Investment Opportunities Yearbook. Washington: Inturnational Business Publications, Vol 01, 2011, P23.

⁽⁴⁾ Mikhail S. Blinnikov, A Geograpy of Russia and its Neighborrs, New York: The Guilford Press, 2011, P01. (5) « The Mineral Industry of Russia », U.S. Geologocal Survey Minerals Yearbook-2011, Washington: United states Government Printing Office Vol 03, September-2013, P 38.1.

⁽⁶⁾ U.S. Enregy Information Administration, « Russia Energy », EIA Report, March 2014, P 01.

أما الثروات النباتية التي تنتحها روسيا، فهي تلعب دورًا صغيرًا نسبيًا في الاقتصاد الكلي عند مقارنتها بالقيمة المضافة وحصيلة إجمالي صادرات قطاعات أخرى، ولاسيما النفط والتعدين. وعلى الرغم من هذا فإن القطاع الزراعي مازال له أهمية كبيرة في روسيا، إذ يوفر حوالي 9,7% من مناصب الشغل، كما أنه يساهم بـ 4% الناتج المحلى الإجمالي. (1)

وعلى الرغم من هذه النتائج التي حققها القطاع الزراعي، إلا أنحا لم تتوصل بعد إلى التقليل من الواردات في هذا القطاع، ويعود ذلك إلى عدم قدرتما على تغطية منتجاتها الزراعية لحاجات السوق المحلية. فمن عام 2000 إلى 2008 زادت الواردات الزراعية من 7 مليار دولار إلى 33 مليار دولار. مما جعلها تحتل المرتبة الثانية بين الدول الناشئة المستوردة للمنتجات الزراعية بعد الصين. (3) أما صادراتها في نفس القطاع قدرت سنة 2009 يـ 10 مليار دولار. (4)

ج/ الثروات الطبيعية في الهند:

يمكن تقسيم التركيبة الطبوغرافية للهند إلى أربع مناطق. الجبال الشمالية والتي تشمل حبال الهملايا الكبرى. السهوب الشاسعة بين الهند ونحر الجانج. حنوب ديكان شبه حزيرة يحدها غاتس الغربية والشرقية والسهول الساحلية والجزر، وحوالي 69 % من إجمال مساحتها الجغرافية عبارة عن أراضي حافة. (5) هذه التركيبة الجغرافية أثرت على نصيب الدولة من الثروات بشكل كبير.

⁽ii) Food and Agriculture Organization, «Russia», From website: http://www.fao.org/fileadmin/templates/est/meetings/wto_comm/Trade_Policy_Brief_Russia_final.pdf, Browse the site in: 13-02-2014.

William M, Liefert & Others, « Russia's Transition to Major Player in World Agricultural Markets », Choices The magazine of food, farm and resource issues. A publication of the Agricultural & Applied economics association, Vol 24, Issue 2, 2nd Quarter, 2009, P 47.

⁽⁴⁾ George Welton, «The Impact of Russia's 2010 Grain Export Ban», Oxfam Research Reports, Oxfam International, 28-June-2011, P.05.

⁽⁵⁾ Surender Kumar & Shunsuke Managi, The Economics of Sustainbale Development: The case of India, London: Springer Press, 2009, P 12.

فالهند تحتوي على ثروات معدنية ضحمة ومتنوعة، تتمثل في الفحم والبترول والغاز الطبيعي والفحم البني، حام الحديد، الكروميت، المغنيز، الزنك، البوكسيت، النحاس، الذهب. والثروات غير المعدنية كالحجر الجيري والفوسفوريت، الدولوميت، الكاولين، كربونات المغنيزيوم، البايرايت وغيره من المعادن. (1) أما الصناعات الاستحراجية للمعادن لها دور مهم في الاقتصاد الهندي، إذ شكل التعدين واستغلال المحاجر نسبة 2,26% من الناتج المحلي الإجمالي إلى أن تضاعفت نسبة إنتاج هذه المعادن بـ 7,4% عام 2010 لتصبح القيمة الإجمالية لإنتاج المعادن 8,11%. وشكل الوقود المعدني 4,67% من إجمالي قيمة الإنتاج المعدني والمعادن بنسبة حيادرات المعدنية للهند نسبة 71% من إجمال طيقة الصادرات المعدنية للهند نسبة 17% من إجمال صادرات الهند. (2)

وتعتبر الزراعة قطاع مهم في الاقتصاد الهندي، حيث يسهم ينحو 17% من الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر فرص عمل لأكثر من 60% من السكان. وقد سجلت الزراعة الهندية تموًا لافتًا في العقود القليلة الماضية. إذ زاد إنتاج الحبوب الغذائية من 51 مليون طن في 1950–1951 إلى 250 مليون طن خلال 2011–2012. كما زاد إنتاج البدور الزيتية في من 5 إلى 28 طن في نفس الفترة. (3)

فقي الموسم الزراعي 2011-2012، بلغ إنتاج الحبوب الغذالية 259.32 مليون طن، وكان إنتاج البقول 17.58 مليون طن والأرز 101.5 مليون طن، البذور الزيتية 29.46 مليون طن، قصب السكر 334.54 مليون طن، القطن 33,8 مليون بالة (170 كلغ لكل بالة). أما الحبوب الحشنة أنتج منها في نفس السنة 3.95 مليون طن. (4)

في حين أنحا قادرة على تلبية معظم احتياجاتحا الغذائية من الإنتاج المحلي، إلا أنحا لا تزال بحاجة لاستيراد بعض المواد الغذائية. فتجارة الزراعية للهند نحت بسرعة خلال العقد الماضي، إذ بلغ متوسط معدلات النمو السنوي للصادرات والواردات الزراعية بحوالي 15% من إجمال التجارة في البلاد، وكانت أهم صادراتحا الزراعية

a

⁽¹⁾ Surender Kumar & shunsuke Managi, Ibid, P 23.

⁽²⁾ Chin S. Kuo, «The Mineral Industry of India», U.S. Geologocal Survey Minerals Yearbook-2011, Washington: United states Government Printing Office Vol 03, September-2013, P 11.1.

⁽³⁾ Kumar Dwivedi Shailendra, «Impact Assessment of E-Tendering of Agricultural Commodities in Karnataka », Research Report 2012-13, Jaipur – India: The National Institute of Agrecultural Marketing, 2013, P10.

^(*) Government of India, « State of Indian Agriculture 2012-13 », Minastry of Agriculture, Department of Agricultur and Cooperation, Directorate of Economics and Statistics, New Delhi: India Offset Press, 2014, P01.

تتمثل في الأزر، العلف الحيواني والمأكولات البحرية، في حين الفواكه والخضراوات هي أكبر وارداتها الغذائية. (1) ومن المتوقع أن تزيد قيمة الإنتاج الزراعي للهند سنة 2015 إلى نحو 163 مليار دولار .⁽²⁾

أما الثروة الحيوانية، تعتبر الهند من الدول الكبرى المصدرة للحوم. فقي عام 2010 ارتفعت صادرات اللحوم إلى مستويات قياسية، مما حعلها تحتل المرتبة الرابعة في تصدير لحوم الأبقار في العالم، إذ بلغت صادراتها لهذا النوع أكثر من 1 مليون طن سنة 2015. (3) لهذا النوع أكثر من 1 مليون طن سنة 2015 (3) وإجمالي إنتاجها لمختلف أنواع اللحوم من ماشية، أيقار، الجاموس، الأغنام، الماعز، الحنازير، والدواحن أكثر من 5.5 مليون طن. (4) كما تعتبر الهند أكبر بلد مصدر للحوم الخنازير في العالم. (5)

د/ الثروات الطبيعية في الصين:

الصين هي الأحرى غنية بالمواد المعدنية، فقي سنة 2010 كانت الرائدة في إنتاج الألومنيوم، الأنتيمون، الباريث، البزموت، الإسمنت، الفحم، الحجر الفلوري، الذهب، الغرافيت، الحديد والصلب، الرصاص، المغنسيوم، الزئبق، الموليبدينيوم، صحر الفوسفات، القصدير وغيرها من المعادن. على الرغم من وفرة المعادن إلا أنحا كانت تستورد أكثر من 40% من المواد المعدنية لتعطية حاجباتها، وشكلت التحارة المعدنية 25% من إجمالي التحارة الحلية في البلاد، وفي سنة 2010 كانت القوة العاملة في قطاع التعدين تقدر بـ 4.3% من مجموعة القوى العاملة في البلاد، أن في مدينة وتوريبات الرياح) في البلاد، (6)

أما القطاع الزراعي له أهمية كبيرة في الافتصاد الصيني، ففي سنة 2007 بلغ إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي إلى 11.3%، كما أن نسبة العمالة في هذا القطاع تقدر بـ 48.8% من إجمالي العمالة في الصين من

(b) Haripriya Gundimeda & others, "Natural resource accounting for Indian states: Illustrating the case of forest resources", Ecological Economics Jurnal, Vol 62, Issue 1, 2007, P 637.

⁽ii) Adam Cagliarini & Anthony Rush, « Economic Development and Agriculture in India », <u>Bulletin</u>, Australia: Reserve Bank of Australia, June – 2011. P16.

⁽²⁾ Organisation for Economic Co-poeration and Development, Agricultural Policies in Emerging Economies: Monitaring and evaluation, France: OECD publications, 2009, P 97.

⁽²⁾ Ritambhara Singh, «India Liverstok and Products Annual » From website: http://www.thefarmsite.com/reports/contents/ilsep12.pdf, Browse the site in: 15-02-2014.

⁽⁶⁾ Government of India, « State of Indian Agriculture 2012-13 », OP.Cit, 2014, P 153.

⁶⁰ Pui-Kwan Tse, «The mineral indusry of china», U.S. Geologocal Survey Minerals Yearbook-2011, Washington: United states Government Printing Office Vol 03, September-2013, P 9.1.

David Shambaugh, China Goes Global: The Partial Power, New York: Oxford University Press, 2013, P125.

نفس السنة. وأهم محاصيلها الزراعية هي الأرز، القمح الفول السوداني، البطاطا، الذرة، الشاي، الشعير، القطن، الحيوب الزيتية، وغيرها من المحاصيل.⁽¹⁾

أما المنتجات الحيوانية ومشتقاتها، فقد أحرزت الصين تقدم كبير في إنتاجها. إذ بلغ إنتاج اللحوم والبيض سنة 2010 إلى 79.25 مليون طن و 27.63 مليون طن على التوالي، وحقق معدل نمو هاتين المادتين بـ 657 (1076 مقارنة بما كان عليه سنة 1980, وهذه الأرقام تعتبر الصين الأعلى إنتاجًا لهاتين المادتين في العالم. أما إنتاج الحليب عرف هو الأخر نمو كبير في إنتاجه مقارنة بسنة 1980 الذي لم يتحاوز إنتاجه 1.14 مليون طن، إذ بلغ إنتاجه 35.76 مليون طن سنة 2010 أي بمعدل نمو بلغ 31 مرة. ومن خلال هذه المعطيات زاد نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي للحوم، البيض والحليب بـ 20.6 كلغ، 28 كلغ على التوالى. (2)

على الرغم من تفوقها في إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية، إلا أنحا لا تزال لها نقائص في بعض المنتحات، كالبذور الزينية ومحاصيل الحبوب. ففي عام 2010، شكلت واردات الصين من فول الصويا حوالي 59% من إجمالي التحارة العالمية لهذه البذور، بالإضافة إلى واردائها من الذرة فقد بلغت حدود 5.2 مليون طن.⁽³⁾

ه/ الثروات الطبيعية في حنوب إفريقيا:

تعتبر حنوب إفريقيا من بين البلدان الرائدة في بحال التعدين ومعاجلة المعان في العالم، إذ تبلغ حستها من الاحتياطات العالمية للمعادن كما يلي: محموعة معادن البلاتين (PGM) تقدر بـ 95% من الاحتياط العالمي، الكروميت 42% الزركونيوم 27%، الفاناديوم 25%، المغنيز 24%، الروتيل 20%، الفلورسيار 17%، الذهب 12% والألمينيوم 10% من الاحتياط العالمي. أم حصة البلد المقدرة لإنتاج هذه للعادن لسنة 2011 مقارنة بالإنتاج العالمي متفاوتة حسب كل معدن، فحصة إنتاج البلاتين قدرت بـ 72%، الكيانيت وغيرها من المواد 59%، الكروم 46%، الخس المعدي Vermiculite Mineral 34%، البلاديوم والفاناديوم الكرام منهما، الزركونيوم 27%، المغنيز 24%، الروتيل 19%، الإليمينيت 17%، الذهب 7%،

⁽²⁾ Defa Li, « Animal, People & Environment in Harmony for Progress » (Working paper presented in The 11th World conference on «Animal production» Beijing, China: 15-20 October- 2013) P 03.

⁽¹⁾ Organisation for Economic Co - poeration and Development, OP.Cit, P 80.

⁽⁵⁾ Andreas Wilkes « Sector Profil: China », From website: http://www.climateandlandusealliance.org/uploads/PDFs/China Sector Profile.pdf. Browse the site in: 18-02-2014.

الفلورسبار 4%، الألومنيوم وحام الحديد والرصاص والنيكل 2% لكل منهما وصحر الفوسفات 1% من الإنتاج العللي.(1)

أما القطاع الزراعي ساهم في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2013 باكثر من 178,050 مليون راند جنوب إفريقي أي أكثر من 178,050 مليون دولار التي تعتبر أكثر من 10.1% من إنتاج الزراعي لسنة 2012م.⁽²⁾ وتصنف جنوب إفريقيا في المرتبة 32 عالميًا من بين الدول الأكثر إنتاج زراعي.⁽³⁾

ومن خلال إبراز أهم المقومات المادية التي تزخر بحا دول مجموعة البريكس، فمن جهة يمكن القول بأن هذه المقومات تسمح لها أن تلعب دوراً مهم في الاقتصاد العالمي من خلال الاعتماد عليها في إمداد العالم بالموارد الأساسية التي تزخر بحا. ومن جهة أخرى تعتبر هذه الموارد المادية والبشرية التي تميزت بحا دول مجموعة البريكس، كانت أحد العوامل المهمة في مواكبة هذه الدول للتطور التكنولوجي والتقني من خلال تصنيعها الأحدث التكنولوجيات في جمع الميادين التي غزت بحا الأسواق العالمية.

على الرغم من الموارد الطبيعية والثروات النباتية والحيوانية التي تتميز تها دول البريكس بنسب متفاوتة، إلا أتحا مازالت تواجهها العديد من التحديات التي تحول دون الاستفادة الرشيدة من هذه المقومات. وعلى هذا الأساس، قامت كل دول المجموعة بإجراء العديد من الإصلاحات في سياساتها الاقتصادية لمواكبة تطلعاتها المتمثلة في زيادة قوقها واستمرارية ارتفاع معدلات تموها.

المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة لزيادة نمو دول البريكس.

أدركت دول مجموعة البريكس أن استمرار نمو اقتصادياتها مرهون بجملة من الإصلاحات التي يجب أن تقوم نها على سياساتها الاقتصادية لتكون أكثر استقرارًا وتوازننًا، ومن جملة الإصلاحات التي قامت نها دول البريكس يمكن حصرها في ما يلي:

⁽ii) Thomas R. Yager, «The mineral industry of South Africa», U.S. Geologocal Survey Minerals Yearbook-2010. Washington: United states Government Printing Office Vol 03. August 2012. P 37.1.

^{2010.} Washington: United states Government Printing Office Vol 03, August 2012, P 37.1.
(2) Department of Agriculture, Forestry and Fisheries, Economic Review of the South African Agriculture 2012-13, South Africa: Directorate Statistics and Economid Analysis, 2013, P01.

⁽²⁾ Trade Researtch Niche Area, «South Africa's Agricultural Trade Copetitiveness», From website: http://www.name.co.za/upload/SA%20Agricultural%20Trade%20Competitiveness%20%20Desktop%20Diagnostic.pd f. Browse the site in: 18-02-2014.

بعد انتهاء الحكم العسكري في البرازيل عملت الحكومة في عهد أول رئيس منتخب فوناندو كاردوسو باتخاذ سلسلة من الثدايير والاجراءات لاصلاح السياسات الاقتصادية، حيث قام بإصلاحات على المستوى التفصيلي، مثل تلك التي غيرت قانون الإفلاس والتحكم في العجز العام على مستوى الولايات والبلديات وسن القانون 7976 الذي ينص على تولى الخزينة الاتحادية ديون الولايات والبلديات، وقانون 8727 الذي ينص على إعادة حدولة حديدة وتحمل الخزينة الاتحادية ما يقارب 28 مليار من ديون الدولة المحلية وغيرها من الاجداءات الاصلاحية. (أ) كما عرفت البرازيل إصلاح هيكلي آخر في نفس الفترة سمى "بخطة الريال" التي كان هدفها دمج الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، بخصحصة بعض المؤسسات العمومية، تحقيق الاستقرار المالي وتحرير التحارة. (2)

وبعد تولى لولا دو سيلفا Lula da Silva الحكم سنة 2003، حافظ على الإجراءات الإصلاحية المنتهجة قبل وصوله للحكم. إلا أنه قام ببعض الإصلاحات الاقتصادية للحد من الفقر كبرنامج "منحة الأسرة" التي تقدم مساعدات نقدية شهرية وذلك من أحل تشجيع الاستهلاك المحلى. وبعد انتخابه لولاية ثانية أطلق برنامج احتماعي حديد يشجع على الاستهلاك المحلى سمى بـ "Minha Casa, Minha Ida أي بيتي حياتي"، وقام يرفع الأجور، كما نفذت إدارة **لولا دو سيلفا** سلسلة من الإجراءات التحفيزية المصممة لتعويض الانخفاض على الطلب العالمي وزيادة الاستهلاك المحلى حاصة في أعقاب الأزمة المالية. (3)

أما في روسيا كانت الإصلاحات في السياسات الاقتصادية منذ عهد الاتحاد السوفييتي السابق. حيث أعلن ميخاليل غورباتشوف Mikhail Gorbachev سنة 1985 عن بعث رزمة من الإصلاحات في السياسات الاقتصادية للاتحاد، حاصة فيما يُغِص بإزالة القيود القانونية على النشاط الاقتصادي وفرض المساواة القانونية بين شركات القطاع الخاص والدولة. (4)

إلا أن هذه الاصلاحات لم تكون كافية كما كان متوقع، وذلك بسبب تأثير مسؤولين حكوميين ورجال الأعمال الذي كانوا يعملون لمصالحهم الخاصة مما أدى إلى زيادة درجة القساد. هذا ما جعل الرئيس يبوريس

¹¹ Marcus Melo & Others, a The Political Economy of Fiscal Reform in Brazil: The rationalefor the suboptimal equilibrum », IDB Working Paper Seriess, Working paper No 117, Inter-American Development Bank, Brazilia, 2010, P09.

⁽²⁾ Markus Jaeger, « Brazil : Fair econmic prospects », Research Briefing Emerging markets, Deutsche Bank, Frankfurt, Garmany, October-26-2012, P2.

⁽⁵⁾ Werner Baer, OP.Cit. P 299.

Jim Leitzel, Russian Economic Reform, London: Routledge, 1995, P01.

يلتسن تيكولايفيتش Boris Nikolayevich Yeltsin يقوم ببعث حزمة إصلاحات حديدة من حلال تشكيل حكومة راديكالية حديدة في حانقي 1992 برئاسة رئيس الوزراء السابق جيغور غايدار Yegor Gaidar ، عملت على التحلي عن البنية الاقتصادية القديمة وإبعاد موظفيها، كما حررت معظم الأسعار والتحارة الخارجية وبدأت عملية الخصحصة، التي أدت إلى بيع معظم مؤسسات الدولة والانتقال إلى الرأسمالية. (1) كما تم التحلي عن التحليط المركزي والتوحه لحو النشاط الاقتصادي القائم على السوق الحر، وإعادة هيكلة السياسات التحارية التي تتماشى مع مبادئ اقتصاد السوق. (2)

والهند كغيرها من دول بحموعة البريكس، هي الأخرى كانت من بين الأنظمة الأمنية في دول النامية، يحيث تتدخل في كل الشؤون الاقتصادية والتجارية، إلا أن الحكومة الهندية بدأت تقوم بإصلاحات طفيفة على سياساتها الاقتصادية منذ أواخر الخمسينيات، كما شجلتها إصلاحات أخرى في الثمانينيات من القرن الماضي لتشمل التحرير الجزئي للتجارة. خاصة بعد عام 1991، ثم طرح جملة من الإصلاحات الاقتصادية. وعلى هذا الأساس يمكن تحديد ثلاث مراحل في تاريخ الإصلاحات في الهند وهي كالتالي:(3)

المرحلة الأولى (1950–1975): في هذه المرحلة حاولت الهند أن تبنى سياسات اقتصادية تمكنها من الوصول إلى دولة الرفاه، وذلك من خلال احتكار الدولة السلطة المطلقة في تخطيط مسار النمو الاقتصادي والتنمية من خلال مؤسسات القطاع العام. حيث اعتمدت الهند سياسة إحلال الواردات لبلوغ الاكتفاء الذاتي.(4)

المرحلة الثانية (1976-1991): تم فيها التحرير الجزئي للتحارة حصوصاً منذ سنة 1982، وكانت النقطة الأساسية في هذه المرحلة، هي التحلي عن النمط الاشتراكي في التوزيع الموارد، والتي تعد إحدى الأولويات المعلنة في السياسات الاقتصادية للبلاد منذ بداية السبعينات.⁽⁵⁾

(2) David Lipton & Jeffrey D. Sachs, « Prospects for Russia's Economic Reforms », <u>Brooking Papers on Economic Activity</u>, New York: Brooking Institution, Vol 23, issue 02, 1992, P 213.

⁽¹⁾ Johan M. Letiche, Russia Moves into the Global Economy, New York: Routlege, 2007, P 20.

⁽⁷⁾ Ganesban Wingnaraja, Economic Reforms, Regionalism, and Exports: Comparing China and India, Honolulu-Hawai: East-West Center, 2011, PP 40-41.

⁽⁴⁾ Amir Ullah Khan & Harsh Vivek, Stases of the Indian Economy: Towards a Larger Constituency for Second Generation Economic Reforms, New Delhi: Sage Publications, 2007, P 31.

¹⁵¹ Piya Mahtaney, India, China and Globalization: The emerging superpowers and frtue of economic development, New York: Palgray Macmillan Press, 2007, P 19.

المرحلة الثالثة من 1991 إلى اليوم: وهي الفترة التي تكونت فيها حكومة فاراسيمها راو Narasimha ، أعلت عن اتخاذ سياسات إصلاحية كبيرة في طريقة عمل الاقتصاد الهندي. (1) وكانت هذه الإصلاحات ناتحة عن آثار الأزمة التي ضربت الاقتصاد الهندي سنة 1990. تحدف إلى معالجة القيود الصارمة التي فرضها النظام على الأنشطة الاقتصادية من حلال تحرير التحارة والصناعة والسياسات المالية. (2)

هذه السلسلة من الإصلاحات مكنت الاقتصاد الهندي من التقدم خطوة بخطوة في مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل منظم دون أن تواحه أي عراقيل أو عوالق، كما حققت هذه الإصلاحات نتالج مثمرة في مختلف القطاعات، (3) وهو ما أدى إلى تحقيق تنمية أكثر تماسك.

أما في الصين، فبعد الانغلاق الاقتصادي والسياسي أثناء حكم مو تسي تنغ Mo Zi Teng، يرزت العديد من التحولات الاقتصادية بعد هذه الفترة، كتطوير القدرة الإنتاجية حارج القطاع الحكومي، بإنشاء المؤسسات الجماعية ومؤسسات القطاع الخاص، بالتركيز على تحرير التدريجي للأسعار وتطوير النظام النقدي والمالي، للانفتاح التدريجي على الاستثمار والتحارة الخارجية التي بلغت ذروقا سنة 2001 أثناء انضمام الصين إلى منظمة التحارة الدولية. (4)

وكان أول قطاع الاقتصادي بدأ فيه الإصلاحات هو القطاع الزراعي منذ عام 1978، إذ بدأ الإصلاح الزراعي من خلال تغيير سياسات استغلال الأراضي وحيازتها وتطبيق التحارب الصغيرة ومكافأة المزارعين الذين حققوا أكبر إنتاج على قطعة مستأجرة من الأراضي التابعة للدولة، على الرغم من أن هذه المكافآت كانت تستفيد منها بعض الأسر التي حققت لمحاح كبير في زيادة الإنتاج، إلا أن توسع هذا اليرنامج عبر كامل البلاد.⁽⁵⁾

وبعدها قام الزعيم الصيني دنغ شياو بينغ بإطلاق بحموعة من الإصلاحات التي تركز على انفتاح السياسات الاقتصادية والتغيرات المؤسسية من أجل تزايد التراكم المستمر لرأس المال وتحقيق مكاسب في الإنتاجية

⁽ii) Rob Jenkins, Democratic Politics and Economic Reform in India, New York: Cambridge University Press, 2000, P 12.

⁽²⁾ Kaliappa Kalirajan & others, Strategies for Achieving Sustaumed High Economic Growth: The case of Indian states, New Delhi; Sage Publications, 2010, P 10.

⁽⁵⁾ Satyendra S. Nayak, Globalization and the Indian Economy: Roadmap to convertibl rupec, New York: Routledge, 2008, P 124.

⁽⁴⁾ Ogranisation For Economic Co-operatino and development, China in the Global Economy: Governance in China, Paris; OECD Publishing, 2005, P 12.

⁽⁵⁾ Valerie J. Karplus & Xing Wang Deng, Agricultural Biotechnology in China: Origins and Prospects, New York: Springer, 2008, P 31.

والتحارة ونمو الدخل على المستوى العالمي.⁽¹⁾ منذ عام 1979، قامت الحكومة الصينية بوضع سلسلة من القوانين والأنظمة التي تحكم سير عمل الكيانات القانونية المختلفة، خاصة الكيانات القانونية الاقتصادية مثل الشركات. وكان مضمون هذه القوانين واللوائح تتعلق بالأساس على مكافحة الاحتكار، المنافسة غير العادلة والرشوة.

من بين القواتين التي تنظم سياسات الاقتصادية في الصين قانون مكافحة المنافسة غير المشروعة، الذي دخل حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 1993. (2) إذ ينص في المادتين (8و22) والقانون الجنائي (القصل 8)، على منع المدراء وموظفي الدولة ومناصب الحكومية والشركات التابعة للدولة والمؤسسات العامة الأخرى بتعاطي الرشاوى أو ابتزاز أي متعامل اقتصادي أو شركة ناشطة في السوق الوطنية. (3)

من حلال هذه الإجراءات، شهد الاقتصاد الصيني تموًا ملحوظًا وتغيرات هيكلية كبيرة منذ بدأ الإصلاحات الاقتصادية سنة 1979, حيث كان متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (GDP) بحوالي 9 % خلال العقود الثلاثة الماضية. وقد صاحب هذا النمو السريع من خلال النحول الهيكلي الذي عرفه الاقتصاد الصيني من الزراعة إلى الصناعة والخدمات. (4)

أما حنوب إفريقيا بدأت إصلاحاتها الاقتصادية مع بدية النظام الديمقراطي الجديد سنة 1994، إذ تم إلغاء سياسات التمييز العنصري التي كانت تطبق على الأفارقة السود الذين يشكلون أغلبية السكان، هذه الخطوة أدت إلى استقرار البلاد بشكل نسبي ساعدت على الاستثمار في الرأس الحال البشري الذي كان مهددًا في فترة الحرب الأهلية. (5) إذ تعتبر الإصلاحات التي حاء بحا الرئيس فلسون منديلا كانت ذات طابع اجتماعي أكثر من ما هي اقتصادية وذلك من حلال ضمان حقوق السكان الأفارقة السود الذين يشكلون أغلبية سكان البلد. (6)

⁽²⁾ Eike A. Langenberg, Guanxi and Bussiness Strategy: Theory and Implications for Multinational Companies in China, New York- Heidelberg: Physica- Verlag, 2007, PP 152-156.

⁽i) Ligang Song, « The scale of China's economic impact », <u>East Asia forum ouarterly</u>, Australia: The Australia National University Press, Vol. 02, No.01, January - March 2010, P 06.

Eike A. Langenberg, Guanxi and Bussiness Strategy: Theory and Implications for Multinational Companies in China, New York- Heidelberg: Physica- Verlag, 2007, P 156.

⁽ii) Chunlai Chen & Ron Duncan, Agriculture and Food: Security in China, Australia: Australia National University, 2008, P27.

⁽²⁾ Alan Hirsch, Season of Hope: Economice reform undre Mandela and Mbeki, South Africa: University of KwaZulu Natal Press, 2005, P 25.

Marne Kearney & Ayodele Odusola, «Assessing Development Strategies to Achieve the MDGs in the Republic of South Africa », From website: http://www.un.org/en/development/desa/policy/capacityoutput studies / roa87 studyzaf.pdf, Browse the site in: 17-02-2014.

وبعد انضمام حنوب إفريقيا إلى منظمة التحارة العالمية سنة 1995 بموحب اتفاق تريبس TRIPS الذي حدد شروط انضمامها للمنظمة، إذ تشترط حماية الملكية الفكرية، تعديل القوانين الداخلية يحيث تتوافق مع متطلبات المنظمة كتحرير التحارة وإلغاء القبود المفروضة عليها وإلغاء سياسات الدعم الحكومي على المنتجات وغيرها من الإصلاحات. (1)

ومن خلال هذه المقومات التي تميزت بها دول البريكس بالإضافة إلى الإصلاحات التي شملت منظومتها الاقتصادية، أصبحت أكثر دينامبكية ونشاطًا في النظام الاقتصادي العالمي. وعلى هذا الأساس زاد ترابط اقتصادياتها بالاقتصاد العالمي من خلال الدخول في شبكة من العلاقات مع مختلف فواعل الحوكمة الاقتصادية التي ثم التركيز عليها في المبحثين المواليين.

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية لمجموعة البريكس بالفواعل الدولاتية.

لا يختلف اثنان، بأن الدول تعتبر فاعل أساسي ومهم في الحوكمة الاقتصادية العالمية بالإضافة إلى للفواعل غير الرسمية (الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية غير الحكومية) وكذا المنظمات الدولية الحكومية. إلا أن مكانة الدول تحتلف باختلاف القوة الاقتصادية التي تمتلكها، وهذا يعود حسب خصائص ومقومات كل دولة. وعلى هذا الأساس ثم التركيز في هذا المبحث على مجموعة BRICS التي تضم مجموعة من الدول الناشئة، من خلال البحث في الشبكة العلائقية التي تربطها بالفواعل الدولاتية سواء كانت دول أو منظمات دولية حكومية.

على الرغم أنه من الصعب التوصل إلى تحديد دقيق لأدوار أي فاعل من الفواعل الدولاتية في الحوكمة الاقتصادية العالمية وتشابكها ببعضها البعض، وترابط مختلف القتصاديات العالم والحراك اللامتناهي وغير الثابت في القوة الاقتصادية بين مختلف الفواعل. إلا أنه يمكن التقرب من تحديد الدور الذي يمكن أن تقوم به مجموعة البريكس في الحوكمة الاقتصادية العالمية من حلال البحث في شبكة العلاقات التي تربطها مع مختلف الفواعل الدولاتية الأحرى.

rē.

⁽i) Catherine Tomlinson & Lotti Rutter, «The Economic & Social Case for Patent Law Reform in South Africa», From website: http://www.tac.org.za/sites/default/files/The%20Economic%20and%20Social%20Case %20for%20Patent%20Law%20Reform%20in%20South%20Africa.pdf, Browse the site in: 17-02-2014.

في هذا المبحث، تم التطرق إلى العلاقات الاقتصادية التي تقوم بحا دول مجموعة البريكس مع مختلف الفواعل
 الدولاتية، والبحث في الآثار التي يمكن أن تنجم على هذه العلاقات في الحوكمة الاقتصادية العالمية. وتم تصنيف
 هذه القواعل إلى الدول، التكتلات الاقتصادية والمؤسسات المالية الدولية.

المطلب الأول: البريكس وعلاقاتها الاقتصادية مع بعض الدول.

تعتبر الدول من أهم الفواعل الأساسية في الحوكمة الاقتصادية العالمية، فمن خلالها تزيد حركية الاقتصادية العالمي أو العكس، ومن الأسباب التي أدت إلى تصاعد اقتصاديات دول البريكس هو توطيد علاقاتها الاقتصادية مع معظم دول العالم وتحسين علاقاتها من أجل زيادة حصصها في جميع الأسواق العالمية، وعلى هذا الأساس تم تصنيف علاقاتها الاقتصادية بثلاث أصناف من الدول تختلف قوقها في الحوكمة الاقتصادية العالمية، وهي الدول المتقدمة، الدول الناشئة، والدول النامية.

1- البريكس وعلاقاتها الافتصادية مع الدول المتقدمة:

دول مجموعة البريكس كغيرها من الدول الناشئة، لها شبكة من العلاقات الاقتصادية مع معظم الدول المتقدمة التقليدية، إلا أن درجة العلاقة تتفاوت من دولة لأحرى، على هذا الأساس تم التركيز على ثلاث دول من البلدان الصناعية التقليدية (G7) في علاقاتها الاقتصادية والتحارية بالتحديد مع دول مجموعة البريكس وهي الولايات المتحدة، اليابان وكندا، ومن خلال البحث في هذه العلاقة يمكن إسقاط نتائج تفاوت العلاقات الاقتصادية لهذه الأخيرة مع باقي الدول المتقدمة، كما يمكن إدراج باقي الدول المتقدمة في المطلب الموالي من خلال إدراجها ضمن الاتحاد الأوربي كأحد التكتلات الاقتصادية.

تعتبر الولايات المتحدة أحد الشركاء الأساسيين مع دول البريكس. فقي عام 2013 زادت العلاقات التحارية بين البرازيل والولايات المتحدة لتصل إلى أكثر من 71.7 مليار دولار، وقدرت الصادرات الأمريكية نحو البرازيل بـ 44.1 مليار دولار، أما الواردات بـ27.6 مليار دولار. (1) وروسيا بلغت صادراتها من السلع والخدمات نحو الولايات المتحدة في مارس 2014 أكثر من 2,547,7 مليون دولار أما وارداتها قدرت بـ 8012,8 وتعتبر مليون دولار. أما إجمال التحارة الثنائية بين الصين والولايات المتحدة بلغت بـ 562 مليار سنة 2013، وتعتبر

⁽¹⁾ Peter J. Meyer, « Brazil: Political and Economic Situation and U.S Relations », <u>Congressional Research Service</u>, United States of America: United States Congress, 27-March-2014, P 13.

الصين الشريك الأول ضمن مجموعة البريكس، (1) كما تمثل الولايات المتحدة ثاني أكبر سوق للصادرات الهندية والمغ مجموع السلع والمخدمات الأمريكية التجارية مع الهند بأكثر من 86 مليار دولار سنة 2011. (2) لتصبح ثاني أكبر دولة لها علاقات تجارية مع الولايات المتحدة بعد الصين في مجموعة البريكس. (3) أما حصة جنوب إفريقيا من التحارة الحارجية مع الولايات المتحدة هي الأقل بين دول المجموعة، إذ بلغت صادراتها في مارس 671,6 مليون دولار في نفس المدة. (4)

كما عملت الولايات المتحدة على تعزيز تواجدها في أسواق بحموعة البريكس من حلال تصدير المنتجات اليروتينية من لحوم ومنتحات زراعية التي زاد عليها الطلب في هذه البلدان، حاصة ومع انعكس النمو المستمر لدول البريكس على ارتفاع دخل الطبقة الوسطى المتنامية، مما أدى إلى زيادة استهلاكها لهذه المنتجات. (⁵⁾

أما اليابان، هي الأحرى لها علاقات اقتصادية مع كل دول البريكس بنسب متفاوتة. ففي سنة 2010 يلغت حصة البرازيل من الصادرات اليابانية أكثر من 10,3%، وتعتبر البرازيل ثالث أكبر سوق لتحارثها في العالم والأولى على مستوى جميع الدول الناشئة. (6) وفي سنة 2010 سحل حجم التبادل التحاري بين اليابان وروسيا غو بنسبة 5,3%، أي بما يقدر بأكثر من 32 مليار دولار مقارنة بسنة 2009 التي قدرت بـ 12 مليار دولار. (7) في حين تحتل الهند المرتبة 27 بالنسبة للشكاء التحاريين لليابان، إذ اتفقتا سنة 2007 على زيادة تدفقات التحارة البينية إلى 20 مليار دولار. (8) أما الضين فقد بلغ حجم التحارة البينية مع اليابان سنة 2008 بـ

44.

⁽ii) United States Census Bureau, « Trade in Goods with Russia », From website: http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c4621.html, Browse the site in: 17-02-2014.

⁽²⁾ Stephen Ezell & Senior Analyst, « Hearing on U.S. – India Trade Relations : Opportunities and challaenges », From website: http://aftindia.org/wp-content/uploads/2013/06/2013-us-india-trade-relations-opportunities-challenges.pdf, Browse the site in: 17-02-2014.

⁽³⁾ Wayne M. Morrison, «China – U.S. Trade Issues », Gongressional Reserch Service, United States of America: United States Congress, 10-February-2014, P 2.

[&]quot;United States Census Bureau, «Trade in Goods with South Africa», From website: https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c/910.html, Browse the site in: 03-01-2014.

⁽²⁾ Jason Henderson, « Building U.S. Agricultural Exports; One BRIC at a Time », <u>Economic Reviw</u>. Kansas City, United States: Federal Reserve Bank of Kansas City, First Quarter-2011, P 63.

⁽⁶⁾ Kenneth Rapozo, «Will Japan Slow the Brazilian Carry-Trade? », From website: http://www.forbes.com/sites/kenrapoza/2011/03/17/will-japan-slow-the-brazilian-carry-trade/ Browse the site in: 03-01-2014.

⁽⁷⁾ The Voice of Russia, «Russia, Japan Double Volume of Trade», From website: http://voiceofrussia.com/2011/02/02/42435835/, Browse the site in: 05-01-2014.

⁽⁰⁾ Geethanjali Nataraj, «India-Japan Economic Partnership Agreement: Gains and future prospects », From website: http://www.mof.go.jp/pri/international_exchange/visiting_scholar_program/ws2010_b.pdf, Browse the site in: 05-01-2014.

210 مليار دولار. (1) أما حنوب إفريقيا تعتير أقل دول البريكس تبادلاً تجاريًا مع اليابان، ففي سنة 2012 لم تتحاوز صادرات حنوب إفريقيا تحاه اليابان 6.4 مليار دولار أما وارداتها فقد بلغت4.1 مليار دولار. (2)

أما كندا، يعتبر نشاطها الاقتصادي ضيل مقارنة بالدول المتقدمة الأحرى. فعلاقاتها التحارية مع دول البريكس لم تتجاوز 2% من إجمالي تجارتها الثنائية مع باقي دول العالم. (ق) فقي عام 2010 بلغ حجم تجارتها الثنائية مع البرازيل 5.9 مليار دولار. (4) كما بلغت قيمة تبادفا التجاري مع روسيا سنة 2010 بـ 2.8 مليار دولار، حيث بلغت الصادرات الروسية 1.6 مليار دولار والواردات 1.2 مليار دولار. (5) أما مبادلاتها التجارية مع الهند لم تتجاوز 5.216 مليار دولار سنة 2011، وتشمل الصادرات الهندية بـ 2.581 مليار دولار والواردات 2.635 مليار دولار. (6) أما الصين كانت علاقاتها التجارية مع كندا تفوق جميع دول البريكس، إذ بلعت عام 2012 بـ 70.1 مليار دولار، تتألف من 4.91 مليار دولار صادرات نحو الصين، و50.7 مليار قيمة الواردات من الصين. (7) أما حجم تبادلها التجاري مع جنوب إفريقيا لم يتحاوز 1.3 مليار دولار سنة دولار من نفس السنة. (8)

من خلال هذه الأرقام، يتضح أن الشبكات العلائقية التي تربط دول البريكس مع اقتصاديات الدول المتقدمة في إطار الحوكمة الاقتصادية العالمية، ليست لها نفس المستوى في إطار الاعتماد المتبادل بين هذه القوى الاقتصادية، وهذا يعود إلى طبيعة المصالح والاستراتيحيات الاقتصادية التي تخص كل طرف. فأحد المعطيات التي

7

⁽ii) Walter Johnson, « Trade Between China & Japan », From website: http://www.ehow.com/about_6389537_trade-between-china-japan.html, Browse the site in: 05-01-2014.

^{(2) «} South Africa-Japan Relations », From website: http://sajapan.org/wp-content/uploads/2013/05/SA-Japan-relations.pdf, Browse the site in: 05-01-2014.

⁽³⁾ Derek Ireland, «Implications of the BRIC Economies for Canadian Trade and Investment», From website: https://www.ic.gc.ca/cic/site/cprp-gepmc.nsf/vwapj/Derek_Ireland.pdf/\$FILE/Derek_Ireland.pdf, Browse the site in: 14-05-2014.

⁽⁶⁾ Alexandre Gauthier & Katie Meredith, « Trade and Investment: Canada-Brazil », <u>Trade and Investment</u> Ottawa, Canada: Parliamentary Information and Research Service, Library of Parliament, No 2011-125-E, October-2011, P01.

⁽²⁾ The Embassy of the Russian Federation in Canada, «Russian-Canada Economic Cooperation», From website: http://www.rusembassy.ca/node/598, Browse the site in: 05-01-2014.

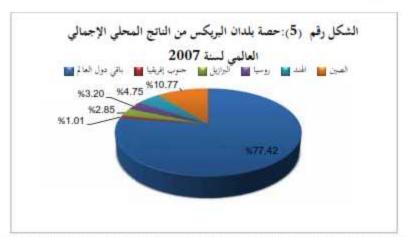
High Commission of India Ottawa, « Brief on India-Canada Economic & Trade Relations », From website: http://www.hciottawa.ca/pdf/Brief%20on%20Trade%20and%20Economic%20Relations.pdf, Browse the site in: 14-05-2014.

⁽⁷⁾ Alexandre Gauthier, «Trade and Investment: Canada-China», <u>Trade and Investment</u> Ottawa, Canada: Parliamentary Information and Research Service, Library of Parliament, No 2013-55-E, June-2013, POI.

⁰⁰ Government of Canada, « Canada-South Africa Relations », From website: http://www.canadainternational.gc.ca/southafrica-afriquedusud/bilateral_relations_bilaterales/canada_sa-as.aspx?menu_id=7, Browse the site in: 15-05-2014.

يمكن أن تفسر بحا أدوار بحموعة البريكس في الحوكمة الاقتصادية العالمية هي النباين في علاقاتها مع بافي القوى الاقتصادية التفاليدية ("G7). فكلما زادت العلاقات الاقتصادية الثنائية بينها كلما زادت درجة الاعتماد المتبادل. والملاحظ من هذه الأرقام أن المستفيد الأكبر من هذه العلاقات التجارية هي بحموعة البريكس. إذ تعتبر نسب صادراتها نحو البلدان المتقدمة أكثر من حجم الواردات، على الرغم أن المنتحات التي تصدرها فيها بدائل متاحة عبر العالم، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن دول البريكس هي بأمس الحاجة لأسواق هذه الدول.

إلا أن الأزمة المالية لـ 2008 التي انطلقت من الدول الغربية، أحدثت آثار بالغة على اقتصادياتها مما أدى الى اتحيار نموها الاقتصادي بشكل حاد ولم تعد قادرة على مواجهتها خاصة مع تفاقم آثارها حتى على مستوى الاقتصاد العالمي، وفي المقابل عرفت اقتصاديات دول البريكس نمواً كبيراً. في هذه الفترة زاد ارتباط اقتصاديات محموعة البريكس بالاقتصاد العالمي من خلال توسع نشاطاتها الاقتصادية، حاصة بعد نمو حصتها من الناتج إجمالي المحلمي سنة 2007 الذي قدر بنحو 23%. (1) يعتبر الناتج الإجمالي المحلمي للصين الأكبر بين دول المحموعة والمقدرة بـ 70.77% سنة 2007، تأتي بعدها بقية دول المجموعة بنسب متفاوتة. إذ بلغت حصة البرازيل بـ 2.85%، روسيا بـ 03.2%، والهند 4.75%. أما جنوب إفريقيا هي الأقل مساهمة في النتاج المحلمي الإجمال العالمي بنسبة 1.01%. (2) أنظر الشكل (5).



Source: Jose Eduardo Cassiolato & Others, BRICS and development Alternatives: Innovation systems and policies, United Kingdom: Anthem Press, 2011, P 13.

(2) Ibid, P 13.

.

[&]quot; (Group of Seven): مول الاقتصاديات الكرى الفقيدية وفي: الولايات المحدة، اليابان كندا، فرنساء برطاباء إطاليا وألمانيا.

⁽i) José Eduardo Cassiolato & Others, BRICS and Development Alternatives: Innovation Systems and Policies, United Kingdom: Anthem Press, 2011, P10.

كما زاد حجم احتياطات دول مجموعة البريكس من العملات الأجنبية، إذ بلغ في أكتوبر 2011 احتياطي الصين 3 تريليون دولار، البرازيل 352 مليار دولار، الهند 310 مليار دولار ووسيا 525 مليار دولار. (1) في المقابل عرفت احتياطات العملات الأحنبية النلدان المتقدمة تراجعًا مقارنة بدول الريكس. أنظر الجدول رقم (4).

حدول رقم (4): يوضع وحالة احتياطات العملات الأحنبية والذهب بين الريكس ومحموعة ال7، في 31 ديسمبر 2011.

	دول مجموع G7 (مايار		دول مجموعة البري (مليار د
1,296	اليابان	3,213	الصين
239	لثانيا	499	روسيا
173	إيطاليا	352	البرازيل
172	فرنسا	299	الهند
148	الولايات التحدة	49	جنوب إفريقيا
95	بريطاب		
66	کنا		
2,189	المبوع	4,412	المجموع

Source: Ioana Iulica Mihai, Georgiana Mindreci, « Economic Realities and Prospects of BRICS and G7 ». Management Strategies Journal. Ramnicu Valcea, Romania: Constantin Brancoveanu University, Vol 20, Iss02, 2013, P 71.

كل هذه المعطيات تشير إلى تأثر دول البريكس من تداعيات الأزمة المالية العالمية كان أقل بكثير مقارنة بالاقتصاديات التقليدية الكبرى التي تعانى من عدم الاستقرار المالي والنمو الضعيف في اقتصادياتها. ومع استمرار هذا الوضع تحولت القوة الاقتصادية لصالح دول البريكس. وبالتالي أصبحت الدول المتقدمة أكثر حاجة لدول البريكس لمساعدتها في تحاوز آثار الأزمة المالية العالمية، من حلال تكتيف الجهود المشتركة وإنقاذ اقتصادياتها. التي أصبحت تعتبر فاعل رئيسي ضمن البيئة التنافسية العالمية، وهي تعمل بحد في رسم مستقل النظام العالمي، من خلال مطالبتها بطرح بدائل عن الدولار الأمريكي في المبادلات التحارية والاستثمار، وإصلاح مؤسسات الحوكمة (2) العالمة.

⁽¹⁾ Francesca Beausang, Globalization and the BRICs: Why the BRICs will not rule the World for long, United Kingdom: Oalgrave Macmillan Press, 2012, P 05.

⁽²⁾ Franscis A. Kornegay & Narnia Bohler Muller, Laying the BRICS of a New Global Order: From Yekaterinburg 2009 to Ethekwini 2013, South Africa: Africa Institute of South Africa, 2013, P 03.

ومن هنا بدأت دول البريكس العمل بشكل موحد في القضايا الاقتصادية العالمية، وذلك من خلال التنسيق بين سياساتحا الاقتصادية والإستراتيحية والدبلوماسية من أجل تعزيز مكانئها كتجمع لاقتصاديات ناشثة في النظام الاقتصادي والمالي، وكذلك للتأثير بدورها على الاقتصاد العالمي ككل. ⁽¹⁾ ومكن للسياسات التي بدأت تنتهجها مجموعة البريكس قد تؤثر على الدول الأخرى خاصة الاقتصاديات الدول المتقدمة، إذ يمكن أن تكون عاملاً مهما في عملية صنع القرار داخل احتماعات G20، وبالتالي الحد من تأثير مجموعة G7 على السياسات الاقتصادية العالمية. (2)

أما موقف الدول الغربية المتقدمة تحاه إعادة التوازن في العلاقات الجيواقتصادية العالمية من حلال إشراك الدول الناشئة عمومًا والبريكس بالخصوص، فقد أدركت الدول الكبري أنه من الضروري إشراك هذه الدول حاصة بعد تراجع قدراتها على تحمل المسؤولية للالتزام بحل المشاكل الاقتصادية العالمية بمفردها والخروج من الإطار التنظيمي السابق الذي كانت تحبين عليه دول مجموعة G7. إذ تم تشكيل مجموعة G20 لمأسسة الحوكمة الاقتصادية العالمية لمناقشة القضايا العالمية الحرجة بإشراك كل الفواعل، بما فيها دول البريكس كأحد البلدان الناشنة، إلى جانب دول مجموعة G7. وتعتبر مجموعة G7 أنحا بحاجة ماسة لمجموعة G20 التي يمكن من خلالها أن تتخطى آثار الأزمة المالية على اقتصادياتها وتحمل المسؤولية بشكل جماعي أمام مواحهة أي مشاكل قد تواجه الاقتصاد العالمي في المستقبل.⁽³⁾

على الرغم من أن دول البريكس هي من الدول الأوائل التي خرجت من تداعيات الأزمة المالية واستمرت في النمو العالي للناتج المحلى الإجمالي، مقارنة بالدول المتقدمة التي مازالت على طريق الانتعاش البطيء، وقد أظهرت دول البريكس إمكاناتما لتصبح القوة الرئيسية المحركة للاقتصاد العالمي في المستقبل. (أ) إلا أنه لا يعني أن دول اليويكس في غني بعلاقاتها مع الدول المتقدمة التقليدية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لأنحا لا تزال أحد دعائم الرحاء العالمي، الأمن والحرية التي لا يمكن الاستغناء عنها. (⁵⁾

⁽¹⁾ Harsh V. Pant, «The BRICS FAllacy», The Washington Quarterly Magazine, Washington: Center for Strategic and International Studies, Vol 36, No3, Summer- 2013, P 93,

⁽²⁾ Ioana Iulica Mihai, Georgiana Mindreci, « Economic Realities and Prospects of BRICS and G7 », Management Strategies Journal, RaMnicu Valcea, Romania: Constantin Brancoveanu University, Vol 20, Iss02, 2013, P 71.

⁽¹⁾ Ibid, PP 71-72.

Lurong Chen, «The BRICS in the Global Value Chains: An empirical note», Cuadernos de Economia. Colombia: Universidad Nacional de Colombia, Vol 31, No 57, Especial, 2012, P 222.

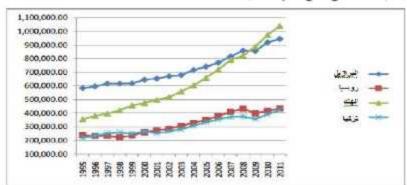
Yang Yao, Linda Yuch, Globalisation and Economic Grwoth in China, London: World Scientific Publishing. 2006, P229.

2- العلاقات الاقتصادية بين البريكس وبعض البلدان الناشئة:

بحكم عدم قدرة البحث في استيعابه دراسة العلاقات الاقتصادية بين بحموعة البريكس وكل البلدان الناشئة، إلا أنه تم التركيز على بعض من هذه الدول كنماذج تسمح بنعميم نتائج هذه العلاقات على باقي البلدان الناشئة، وهي تركيا ونيجيريا.

إذ أظهرت الدراسات أن الاقتصاد التركي عرف انتعاشًا كبيراً منذ العقد الماضي، حيث بلغ الناتح المحلي الإجمالي في تركيا أكثر من 786 مليار دولار ما بين 2001 و 2007 - أنظر الشكل رقم (6)-. كما زاد دخل الغرد إلى أعلى من المتوسط على المستوى العالمي، وهذا ما جعلها تحتل المرتبة 18 من بين الاقتصاديات المتطورة. كما تعد تركيا عضو في العديد من التجمعات ومؤسسات الحوكمة الاقتصادية العالمية، كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD) Organization for Economic Co-operation and Development)، ومجموعة العشرين، كما تعتبر واحدة من أكبر الشركاء متوسطة الدخل في مجموعة البنك الدولي. (1)

الشكل رقم (6): يوضح الناتج المحلي الإجمالي لبعض دول البريكس وتركيا من 1995-2011 (بالملبون دولار)



Source: Oguz Demir, « Is Turky Far from BRIC Countries? », International Journal Of Business and Social Science, United States: Center for Promoting Ideas, Vol 04, No 05, May-2013, P 138.

كما صرح وزير الخارجية الروسي **سرغي لافروف** أن تركبا تعتبر من أكبر الاقتصاديات في العالم إذ تحتل المرتبة 18 بين دول العالم، وبحسب البيانات المعتمدة فهي أقل من غيرها من بلدان البريكس مثل روسيا والصين، إلا أنحا قوة ناشئة وقوة إقليمية مهمة في منطقتها. (2) وبما أنحا أحد أعضاء (G20) تعتبر الأكثر تمثيلاً للنظام العالمي

(2) Gokhan Bacik, « Turkey and the BRICS: Can Turkey join the BRICS? », <u>Turkish Studies</u>. Taylor & francis Group, Jondon: Routledge, Vol 14, No 04, 2013, P 766.

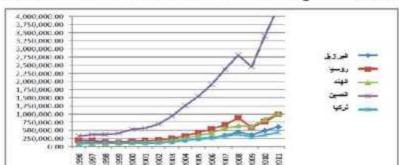
E3

Wrold Bank Group, «Turkey Partnership: Country Program Snapshot», From website: http://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/eca/Turkey-Snapshot.pdf, Browse the site in: 18-03-2014.

الجديد من محموعة G8 (محموعة السبع + روسيا)، فهي تتقارب مكانتها مع مكانة محموعة البريكس في هذا التجمع.(1)

إلا أن الخلافات في بعض قضايا السياسة دولية أثرت كثيرًا على العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول مجموعة البريكس، حاصة قضية الثورات الربيع العربي وتغيير النظام في سوريا، وبالتالي أصبحت العلاقات الاقتصادية التي تربط تركيا بمحموعة البريكس هي علاقات تنافسية أكثر من ما هي تعاونية. (2)

فباستثناء حجم التجارة الصينية من مجموعة البريكس التي تفوق بكثير حصة باقي دول المجموعة، أصبحت حصة تركيا تتقارب من حصص التجارة العالمية لدول مجموعة البريكس باستثناء الصين خاصة في الفترة الممتدة من 1995 إلى 2011. (3) أنظر الشكل رقم (7)



الشكل رقم (7): يوضح التحارة العالمية لمحموعة البريك وتركيا من 1996-2011 (بالمليون دولار)

Source: Oguz Demir, « Is Turky Far from BRIC Countries? », <u>International Journal Of Business</u> and <u>Social Science</u>, United States: Center for Promoting Ideas, Vol 04, No 05, May-2013, P 139.

الملاحظ من هذا المنحنى، أن الاقتصاد التركي يتقارب جدًا مع اقتصاديات دول مجموعة البريكس باستثناء الاقتصاد الصيني، وعلى هذا الأساس تعمل تركيا على فرض تواجدها في الأسواق العالمية التي تحيمن عليها دول البريكس وخاصة الصين، ومن هنا حاولت تركيا التركيز على العديد من الجوانب لبلوغ المراتب القياسية التي تتبح لها القوة التنافسية مع دول المجموعة.

⁽¹⁾ Bill Park, Modern Turkey; People, state and foreign polisy in a globalized world, New York; Routldge, 2012. P111.

⁽²⁾ Gokhan Bacik, OP.Cit, P 767,

⁽⁵⁾ Oguz Demir, « Is Turky Far from BRIC Countries? », <u>International Journal Of Business and Social Science</u>. United States: Center for Promoting Ideas, Vol 04, No 05, May-2013, P 139.

أما من ناحية تنافس تركيا مع دول البريكس في محال حذب الاستثمار الأحني المباشر، فقد عملت الحكومة التركية على توفير الضروف اللازمة واستغلال المميزات التي لا تتوفر في دول البريكس من أجل استقطاب أكبر حصة من الاستثمارات الأحنبية. أنظر الجدول التالي:

س وتزكيا سنة 2008.	الأحنبي لدول البريك	حاذبية الاستثمار): يوضع مؤشر	الجدول رقم (5
--------------------	---------------------	------------------	--------------	---------------

جنبي المباشر	ذبية الاستثمار الأ	مؤشر جا
المرتبة (من 1 إلى 99)	مؤشر الجاذبية الاستثمار	البلد
65	28,31	البرازيل
38	51,15	المين
55	36,18	del
44	37,54	روميا الاتحادية
50	43,96	49

Source: Oguz Demir, «FDI Attractiveness: Turkey and the BRIC Countries», Form Website: http://www.europeanfinancialreview.com/?p641, Browse the site in 25-03-2014.

من خلال هذا الجدول يتضح أن الصين لديها أفضل فرص حاذبية الاستثمار الإجنبي المباشر بين دول محموعة البريكس، إلا أن تركيا تحتل المرتبة الثالثة بعد الصين وروسيا، ثم تأتي بعدها باقي دول البريكس. وعند النظر إلى هذا المؤشر من خلال بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2008، يتضح أن الصين وتركيا تعرف تحسن في وضعيتهما الاقتصادية، أما الهند بقيت في نفس الترتيب والبرازيل وروسيا انتقلت إلى أسوء مرتبة. (1) وعلى هذا الأساس بمكن القول أنه إذا بقيت دول البريكس على هذه النحو من توفير الضروف لجلب الاستثمار الأجنبي يمكن أن تنقدم تركيا على كل دول البريكس ومن المرجح أن تكون الأكثر حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بدول البريكس.

أما فيما يخص نيحيها، يتوقع البنك الدولي بأن نيحيريا ستكون أحد الاقتصاديات الناشقة، وسيوفر استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من تموها الاقتصادي، حيث زاد الاستثمار الأجنبي المباشر من 15.9% من الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 22% سنة 2012، ومن المتوقع أن تبقى هذه النسبة قوية على المدى المتوسط ليزيد إلى مستويات قياسية كل عالم ليصل سنة 2015 إلى ذروته بحوالي 55.6 مليار دولار. (2) كما

_

⁽¹⁾ Ibid.

⁽²⁾ Sam Momah, Nigeria Beyond Divorce: Amalgamation in perspective, Nigeria: Safari Books, 2013, P243.

يرى البعض أن تبحيريا هي أكبر بلد الإفريقي يستحق العضوية في مجموعة البريكس بدلاً من حنوب إفريقيا. (1) وهذا لما تكتسبه من مقومات اقتصادية كبيرة مقارنة يجنوب إفريقيا.

كما تعدير نيحيريا من بين الحلفاء الاستراتيجيين لدول مجموعة البريكس، إذ تعتبر من الاقتصاديات الناشئة في القارة الإفريقية. وتحتوي على ثروات طبيعية متنوعة وبكميات ضحمة حاصة في مجال النفط والغاز الطبيعي، فهي تحتل المرتبة السابعة من بين الدول الأكبر أنتاجًا للنفط في العالم، ويوفر النفط أكثر من 95% من عالدانحا.⁽²⁾

فمن ناحية المبادلات التحارية النيحيرية مع دول المحموعة؛ فقد زادت صادراتها نحو البرازيل بين 2003-2005 من 1.5 مليار دولار إلى 5 مليار دولار، وارتفعت تجارتها البينية مع البرازيل سنة 2008 لتبلغ 8.2 مليار دولار. كما بلغت قيمة التحارة الخارجية مع روسيا 1.5 مليار دولار. أما الهند فقد بلغ حجم التحارة البينية مع نيجيريا 10.2 مليار دولار خلال 2008، ومع الركود العالمي اتخفضت لتبلغ 8.7 مليار دولار في آكتوبر 2009، إلا أنحا سرعان ما نحت بحلول سنة 2010 لتزيد. بأكثر من 50% عن ما كانت عليه سنة من قيل (ق)

أما التحارة البينية بين الصين ونيحيريا بلغت مستويات قياسية مقارنة بباقي دول المحموعة، إذ بلغت سنة 2010 حوالي 17.7 مليار دولار، أي أكثر بـ 20 مرة مما كانت عليه قبل عشر سنوات.⁽⁴⁾ كما تعتبر جنوب إفريقيا من أهم الشركاء الاستراتيجين لنبحريا في محال التحارة، خاصة بعد توقيع اتفاقية التحارة الثنائية بينهما، لتزيد صادرات حنوب إفريقيا لتبلغ 3.4 مليار رائد سنة 2005، وصادرات نيجيريا نحو حنوب إفريقيا بـ 4.2 ملیار راند. ⁽⁵⁾

10 Ibid, PP 09-14.

⁽¹⁾ Francis A. Kornegay & Namia Bohler Muller, OP.Cit, P 431.

⁽²⁾ Abiodun Alao, « Nigeria and the BRICs: Diplomatic, Trade, Cultural and Military Relations », China in Africa Project, South Africa: South African Institute of International Affairs, Paper No 101, November-2011, P.

⁽⁴⁾ Margaret Egbula & Qi Zheng, « China and Nigeria a Powerful South-South Alliance », West African Challenges, Paris: The Sahel and West Africa Club Secretariat, The Organisation for Economic Co-operation and Development, No 05, November-2011, P 06.

⁽²⁾ Joseph C. Ebegbulem, « An Evaluation of Nigeria-South Africa Bilateral Relations », Journal of International Relations and Foreign Policy, New York: American Research Institute for Policy Development, Vol 01, No 01, June-2013, P36.

أما فيما يخص التبادل السلعي بين نيجيرية ودول مجموعة البريكس، كانت تتوكز بالأساس على الثروات الطبيعية التي تزخر يحا نيجيريا مقابل المواد المصنعة والنكنولوجيات الحديثة من دول البريكس. ويمكن إجمال أهم المنتجات المتبادلة بين الطرفين في الجدول التالي:

حنوب إفريقيا	الصون	16.65	الوسية	الوازيل	ليحويا	لتجارة الينية
الآلات: الإلكترونيات: وأعدية للطبة	النقط الحام، الوقود المعدن والمواد الكيميائية	النط الحام والأحدة	الآلات والحديد واعمل	الألات	الألات; الكيمياويات والسلع الصنعة	الواردات الرئيسية
الفط وبعض للتحان الرزاعية	الالكتوبات. الآلات، السيح، الحديد	الآلات، الحديد والعلب، والكيمياويات	الخشب والكيمياويات	معدات النقل والين	النفط، الكاكاو والطاط	الصادرات الرئيسية

الجدول رقم (6): يوضح أهم المتوحات المتبادلة بين مجموعة البريكس ونيحيريا

الصدر؛ من إعداد الطالب بناءً على محموعة من الإحصائيات

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن مجموعة البريكس تربطها علاقات متفاوتة بين الاقتصاديات الناشئة الأحرى، وتختلف درجة النفاوت من دولة إلى أحرى، فالخلافات السياسية واختلاف المصالح ووجهات النظر في بعض القضايا العالمية أدت إلى تقويض العلاقات الاقتصادية مجموعة البريكس مع الكثير من البلدان الناشئة، بالإضافة إلى ولاء العديد من هذه البلدان إلى النظام العالمي الذي كرسته القوى الغربية. هذا التباين يمكن أن يهدد مكانة مجموعة البريكس في الحوكمة الاقتصادية العالمية ما لم تعبد النظر في حساباتها مع هذه البلدان وإقامة علاقات تعاونية، كما يمكن أن تكون أسواقها كبدائل يمكن أن تلجأ إليها في الحالات الضرورية.

على الرغم من التباين في العلاقات الاقتصادية بين محموعة البريكس والاقتصاديات الناشئة الأخرى، إلا أن لها مواقف مشتركة في الكثير من قضايا الاقتصادية العالمية حاصة فيما يتعلق بإصلاح هياكل الحوكمة الاقتصادية العالمية وإنشاء نظام اقتصادي عالمي أكثر عدلاً، ويمكن تحديدها في النقاط التالية: (1)

طالبت معظم الاقتصاديات الناشئة بضرورة إشراكها في اتحاذ القرارات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والمالية
 العالمية، وبالتالي يجب أن تكون قوة التصويت في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أكثر توازنًا وإلغاء حق
 النقض الذي تتمتع به الدول الغربية في هذه المؤسسات.

⁽ii) Shyam Sarun, « The evolving Role of Emerging Economies in Global Gorernance: An Indian perspective », (Working Paper presented an ICRIER/Konrad Adenauer Foundation Seminar on the subject of "Indian and Chinese Perspectives on Global Governan)", India, 2010, P40.

- ضرورة الانتقال من النظام النقدي الدولي الذي يعتمد على الدولار، الذي يجعل النظام المالي العالمي رهينة
 تقلبات الدولار، وعلى هذا الأساس طالبت يضرورة اعتماد العديد من العملات في المعاملات الاقتصادية دون
 تركيزها على عملة دولة واحدة أو مجموعة واحدة.
- كما طالبت يضرورة تدوير المناصب القيادية في المؤسسات المالية وفتح باب الترشح أمام المرشحين من الاقتصاديات الناشئة.

3- الشراكة الاقتصادية لمجوعة البريكس مع البلدان النامية:

أما فيما يخص العلاقات الاقتصادية لدول البريكس مع البلدان النامية، يمكن القول بأنها ليست بالحديثة بل لها حذور تاريخية طويلة. فروسيا والصين كانت لها علاقات سياسية واقتصادية قوية مع دول الجوار والبلدان النامية عمومًا، كذلك البرازيل والهند وجنوب إفريقيا، حيث بدأت العمل على رسم استراتيحيات تزيد ترابطها مع البلدان النامية من خلال العمل على تنفيذ برامج تنموية مشتركة مع هذه الدول، خاصة بعد الانتعاش الاقتصادي الذي تشهده دول البريكس، فسعت إلى المشاركة الفعالة في التحارة الخارجية والتعاون الاقتصادي خاصة مع هذه القتة من البلدان. (1)

من بين العلاقات التي تربط دول مجموعة البريكس مع الدول كفاعل من فواعل الحوكمة الاقتصادية، كما سبق وأشير إليه في الفصل الأول. لها علاقات اقتصادية كبيرة مع البلدان النامية بشكل عام، فهي تعتبر بمثابة السوق الاستهلاكية التي لا يمكن أن تستغني عليها في توجيه سلعها ومنتجاته عبر العالم، كما تعتبر شريك مهم في تنمية اقتصاديات هذه البلدان وتطوير البني التحتية للدول النامية. ومن هذا المنطلق ثم التركيز على العلاقات الاقتصادية بين دول مجموعة البريكس وبلدان القارة الإفريقية النامية.

تعتبر القارة الإفريقية من بين المناطق التي عرفت تنافس بين القوى الاقتصادية الكبرى التقليدية والناشئة على حد سواء في إقامة علاقات اقتصادية مع معظم بلدانها. حيث وقعت تركبا اتفاقية للتحارة الإقليمية مع 35 بلد إفريقي في ماي 2008، واستضافت البابان مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية في إفريقيا في نفس الشهر، كما زادت دعوة الحكومات والمؤسسات الغربية إلى إعادة التفكير في خططها الاستثمارية والإعانات للوحهة الأفريقيا. وعلى أساس هذا التنافس الحاد، عملت دول بحموعة البريكس على إعادة التفكير بجدية في شراكتها مع

_

⁽¹⁾ Pedro Morazan & Others, OP.cit, P 19.

دول القارة، من خلال إقامة شراكة حديدة تتميز بالقوة لمواحهة الطلب المتزايد على الموارد الطبيعية وتزايد المنافسة بين القوى الاقتصادية التقليدية والاقتصاديات الناشتة الأخرى وحماية مصالحها في هذه القارة.(1)

إذ استفادت الدول الإفريقية من علاقاتها مع البريكس، فظهورها كمحموعة تمثل أحد القوى الاقتصادية الناشئة، أدى إلى زيادة طلبها على المواد الأولية والسلع التي ارتفعت نسبة التجارة فيها مع العديد من البلدان الإفريقية الغنية بحذه الموارد. على سبيل المثال، ارتفاع أسعار النفط الذي استفادت منه العديد من البلدان الإفريقية من 30 دولار للبرميل سنة 4008 إلى أكثر من 147 دولار للبرميل في عام 2008، وذلك بسبب زيادة الطلب العالمي عليه، خاصة الطلب الصيني. وعلى الرغم من عقبات الأزمة المالية أدى إلى انخفاض حاد في أسعار النفط الخام إلى حدود 90 دولار للبرميل مع بدايات سنة 2014، من جهة أخر ارتفاع أسعار الذهب من 400 دولار للأوصنة سنة 1999، لتزيد بحلول سنة 2015 اكثر من 1500 دولار (2)

كما تعتبر دول البريكس من أكبر المستثمرين في إفريقيا. إذ بلغت حصتها من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات 14% و25% على التوالي سنة 2010، ومن المرجح أن تعزز حظوظها أكثر في المستقبل. فالنمو الاقتصادي السريع ورفع مستوى الصناعة في دول البريكس توفر حظوظ أكبر لشركاتما في البحث عن فرص الاستثمار في إفريقيا خاصة في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات.⁽³⁾

إلا أن الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر لدول البريكس تحاه إفريقيا تركز في كل من جنوب إفريقيا، مصر والمغرب، وبعد النمو السريع لدول البريكس زاد اهتمامها في الاستثمار بالبلدان الإفريقية الأخرى. وتزايد التدفقات الاستثمارية من طرف البريكس استفادت منه البلدان الإفريقية كثيرًا، وهذا ما يعتبر حافرًا قويًا للنمو الاقتصادي والتنمية في إفريقيا. (4)

ومن خلال التطرق إلى العلاقات الاقتصادية التي تربط دول البريكس ببعض من الدول المتقدمة، الناشئة والنامية. يتضح بأن دول البريكس لها مكانة مهمة على الصعيد الدولي خاصة بعد الحرب الباردة، وتطبيقها إصلاحات في سياساتها الاقتصادية للدحول في اقتصاد السوق وزيادة ارتباطها بالاقتصاد العالمي من خلال

⁽¹⁾ Vai II Lo & Mary Hiscock, The Rise of BRICS in Global Political Economy: Changing Paradigms?, United Kingdom: Edward Elgar Publishing, 2014, P131.

⁽²⁾ Ibid, PP 129-130.

⁽³⁾ United Nations Conference on Trade and Development, «The Rise of BRICS FDI and Africa », Global Investment Trends Monitor, New York: United Nations, Specil Edition, 25-March 2013, P 06.

^(*) Mwangi S, Kimenyi & Zenia Lewis, «The BRICS and the New Scramble for Africa », New York: Forsight Africa, The Brookings Institution, January-2011, P 19.

الدخول في شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية. إذ بانت الدول في حاجة إلى المنتجات التي تصدرها هذه البلدان، خاصة الموارد الأولية وبعض المنتجات المصنعة التي تعتبر والدة فيها على المستوى العالمي، ما سمح لها بأن تنافس حتى المنتجات المحلية داخل الأسواق المحلية للدول. وعلى الرغم من تركيزها على تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الدول، إلا أنفا لم تحمل المصالح التي يمكن أن تحققها من خلال دخولها في شبكة علائقية مع بعض التكتلات الاقتصادية التي تعتبر البريكس شريك استراتيجي لها.

المطلب الثاني: البريكس وعلاقاتها الاقتصادية مع التكتلات الاقتصادية الأخرى.

من بين العلاقات التي تربط دول البريكس مع التكتلات الاقتصادية، تم التركيز على الاتحاد الأوربي الذي يعتبر أحد الفواعل الدولاتية تشترك فيها الدول بتنسيق سياساتها من أجل بلوغ الأهداف المشتركة. وذلك من حلال البحث في الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المحموعة مع الاتحاد الأوربي ككتلة تسعى لبلوغ أهدافها المشتركة من هذه العلاقة، ومن جهة أحرى البحث عن الأرباح التي يمكن أن تحيها دول البريكس من الاتحاد الأوربي.

إذ وضع الاتحاد الأوربي العديد من الاتفاقيات التحارية الثنائية مع العديد من دول العالم، بما فيها العلاقات التحارية مع كل دول مجموعة البريكس التي تعتبر الشريك التحاري الرئيسي للاتحاد الأوربي، وجميع الدول الخمسة في المجموعة هي من بين أكبر 15 شريك تحاري، ولم تقتصر علاقاتها الاقتصادية في التبادل التحاري فقط بل تطورت إلى إبرام اتفاقيات ثنائية بين الاتحاد الأوربي وبعض دول البريكس، إذ تعمل الهند على التفاوض مع الاتحاد الأوربي بشأن اتفاقية التحارة الحرة مع الاتحاد الأوربي، فيما وقعتها جنوب إفريقيا فعلبًا مع الاتحاد، أما البرازيل مازالت تتبع شروط الاتحاد الأوربي لتوقيع هذه الاتفاقية، أما روسيا والصين لم يتحذ الاتحاد الأوربي أي خطوات ملموسة بشأن التحارة الحرة معهما. (1)

الحدول رقم (7): يوضع الشراكة الإسترائيجية بين دول البريكس والاتحاد الأوربي

جلدالتجابا (ماريجا	والمتار والأوارة	الماق الحايا عزز	لوغ الشراكة لإسترابحية
دريل 2007	التحارة (الشريك الناسع)، تغير	الانحاد الأوران موكوسور	علاقات مية على القيم
	الناخ، الطاقة والنمية	حصريا في 1999	والصلحة
ضي 2003	النجارة والاستثمار والشربات	لا يوحد الفاق شراكة	علاقات أفقية قاتمة على
	الثاني، نغير المناخ، حقوق الإنسان	ولعاون	المسلحة
2008	التحارة (الشريك التاس)،	بدأت الفاوش من	علاقات مبية على القيم

⁽¹⁾ Susanne Gratus, « The EU and its Strategic Partnerships with the BRICS », Konrad Adenauer Stiftung e.v. Berlin, May-2013, P05.

68

No.	الاستثمار، الأمن والنمية	2006	والصلحة
	التحارة والشريات الثالث)، الاستسار، الطاقة والأمن	لا يوحد الفاق شراكة وتعاون	علاقات أفقية قائمة على الصلحة
730,000	شعارة ولشيك 13)، السية. وفيقا، السلام	وتنت ۾ 2010	النمية مركزة، الشراكة الإسترائيجية غير متماثلة

Source: Susanne Gratus, «The EU and its Strategic Partnerships with the BRICS», Konrad Adenauer Stiftung e.v. Berlin, May-2013, P05.

من حلال هذا الجدول يتضح أن القضايا الإستراتيجية المشتركة بين الاتحاد الأوربي ودول البريكس تحول هذه الأحير بأن تكون شريك مهم بالنسبة للاتحاد الأوربي، بالرغم من احتلاف هذه القضايا الإستراتيجية بين كل دول مجموعة البريكس، إلا أنها على العموم تصب في محال المبادلات التجارية التي يغلب عليها منطق تحقيق المصلحة المشتركة، فكل طرف له درجة اعتماد متبادل متفاوتة، فالاتحاد الأوربي لا يستطيع الاستغناء على إمدادات موارد أولية وبعض السلع المصنعة الأخرى، بالإضافة إلى حجم الأسواق التي تتميز محا دول البريكس. ومن جهة أخرى تستفيد دول البريكس من الاتحاد الأوربي، من حلال زيادة فرص الدحول إلى أسواقها واكتساب الخيرات وجلب التكنولوجيات الحديثة والسلم المصنعة.

ومع حلول عام 2012, زاد حجم التجارة بين دول البريكس والاتحاد الأوربي. إذ بلغت واردات الاتحاد الأوربي من البرازيل حوالي 37 مليار يورو أي بنسبة 2.1% من إجمالي واردات الاتحاد الأوربي. وبشأن روسيا، كانت صادراتها نحو الاتحاد الأوربي آكثر من 213.3 مليار يورو من نفس السنة (أي بنسبة تفوق 12% من إجمالي واردات الاتحاد الأوربي), وقيمة وارداته من الهند بلغت 37.3 مليار يورو أي بقيمة 2.1%، أما وارداته من الصين بلغت 290 مليار يورو أي بنسبة 16.2%، أما جنوب إفريقيا تعتبر أقل حصة بين دول المحموعة من صادراتها تحاه الاتحاد الأوربي، إذ بلغت 20.5 مليار يورو أي بنسبة 1.1%. (1) أنظر الشكل رقم (8)



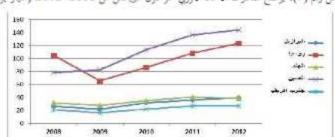
Source: Ludmila Borta, «The Current BRICS Trade Barriers on EU's Ewports», <u>CES</u> Working Papers, Romania: Centre for Eurpean Studies, Vol 05, Iss 03, 2013, P 346.

Ī

⁽¹⁾ Ludmila Borta, «The Current BRICS Trade Barriers on EU's Ewports», CES Working Papers Romania: Centre for Eurpean Studies, Vol 05, Iss 03, 2013, PP 346-347.

ومحلول سنة 2009 أصبحت الصين تحتل المرتبة الثالثة عالمياً بين الدول المصدرة للاتحاد الأوربي وروسيا الرابعة والهند الثامنة والبرازيل تحتل المرتبة الثانية عشر. ومع اقتراب نحاية 2009، باتت الصين الشريك الرئيسي المصدر للاتحاد الأوربي وروسيا الثالثة والبرازيل التاسعة والهند العاشرة عالميًا. (1)

أما صادرت الاتحاد الأوربي نحو دول مجموعة البريكس هي الأحرى عرفت ارتفاع مثل الواردات. إذ بلغت صادراتها تجاه البرازيل حوالي 39.5 مليار يورو (أي بنسبة 2.3% من إجمالي صادرات الاتحاد الأوربي). أما صدارته إلى روسيا قدرت بـ123 مليار يورو ما يعادل 7.3%. والهند استقبلت من صادرات الاتحاد الأوربي بما يقدر بـ 38.5 مليار يورو أي 2.3%. أما صادراته نحو الصين بلغت بـ 144 مليار دولار أي بنسبة 8.5 % من إجمالي صادرات الاتحاد الأوربي، أما حدوب إفريقيا لم تبلغ قيمة وارداتها من الاتحاد الأوربي عن 27 مليار دولار، لتكون أقل حصص الصادرات الأوربية التي تقدر بـ 6.1%. (2) والشكل التالي يوضح ذلك.



الشكل رقم (9): يوضح صادرات الاتحاد الأوربي نحو دول البريكس من 2008-2012 (مليار بورو)

Source: Ludmila Borta, « The Current BRICS Trade Barriers on EU's Exports », CES Working Papers, Romania: Centre for Eurpean Studies, Vol 05, Iss 03, 2013, P 347.

فالأرقام تبرز الأهمية التي تكتسبها دول البريكس بالنسبة للاتحاد الأوربي خاصة الصين وروسيا، وباقي دول البريكس بدرحات متفاوتة، لكن على العموم تعتبر دول البريكس شزيك مهم للاتحاد الأوربي، والعلاقات الاقتصادية بينهما قائمة على تبادل المصالح المشتركة من خلال المبادلات التحاربة والاستثمار المتبادل في أسواق كلا منها. كما تعتبر دول البريكس المستفيد الأكبر من هذه العلاقات، فالقيمة الإجمالية لصادرات دول البريكس الخمسة نحو الاتحاد الأوربي تفوق وارداتحا من دول الاتحاد الأوربي التي تبلغ 27 دولة، وهذا ما يدل على حاجة

⁽ii) Iulia Monica Ochler Sincai, « Trends In Trade and Investment Flows between the Eu and BRICS Countries », Theoretical and Applied Economics, Romannia: General Association of Economists From Romania, Vol 18, No 06, 2011, P82.

⁽²⁾ Ludmila Borta, OP.cit, P 348.

الاتحاد الأوربي لدول هذه المحموعة ودوره في إمدادها بالاحتياجات المتزايدة للموارد الطاقوية والمواد الأولية وبعض المنتجات الإلكترونية وغيرها. أنظر الجدول رقم (8).

الحدول رقم(8): يوضع نسب صادرات وواردات مجموعة البريكس من وإلى الاتحاد الأوربي ما بين 2000-2009 بـ %

	البرازيل		روسيا		الهناد		الصين	
	2000	2009	2000	2009	2000	2009	2000	2009
الواردات	2.0	2.0	2.7	6.0	1.6	2.5	3.0	7.5
الصادرات	1.9	2.1	6.4	9.6	1,3	2.1	7.5	17.9

ملاحظة: لا توجد حوب إفريقيا في هذه الإحصاليات لألها لم تكن عضو في الهموعة إلا جد سنا 2010، وإحصاليات تم تبطها سنا 2009.

Source: Iulia Monica Oehler Sincai, « Trends In Trade and Investment Flows between the Eu and BRICS Countries », Theoretical and Applied Economics, Romannia: General Association of Economists From Romania, Vol 18, No 06, 2011, P82.

من حلال كل ما سبق من أرقام وإحصائيات، يتبين بأن العلاقات الاقتصادية لمجموعة البريكس مع دول العالم تنفاوت من دولة إلى أحرى، وهذا يعود إلى طبيعة المصالح المشتركة بينها وبين هذه الدول وكذلك العامل الحغرافي الذي يشكل تحدي كبير في تواصل دول المجموعة مع باقي دول العالم. وما يدل على ذلك أن العلاقات الاقتصادية التي تربطها مع دول متقاربة حغرافيا مثل اليابان أو البلدان الإفريقية أو الاتحاد الأوربي أكبر بكثير من المعاملات الاقتصادية مع كندا أو الولايات المتحدة. ومن جهة أحرى تلعب الخلافات السياسية عائقاً كبيراً يحول دون توسع النشاط الاقتصادي للمحموعة كما هو الحال في علاقاتها مع تركيا وكذلك العقوبات الاقتصادية الموجهة لروسيا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي حلفية مواقفها تحاء الأزمة الأوكرائية ودعمها المنوري وغيرها من القضايا.

وعلى الرغم من هذه التحديات التي تواجه دول البريكس في توسيع أدوارها ونشاطاتها في الاقتصاد العالمي، إلا أتحا عملت على تعزيز مكانتها في المؤسسات الاقتصادية الدولية من أجل تحرير مطالبها وتحقيق مصالحها والتأثير على قرارات هذه المؤسسات وفقاً لما ينطابق مع المصالح المشتركة لحميع الدول.

المطلب الثالث: دور مجموعة البريكس في المؤسسات الاقتصادية الدولية.

في ظل هيمنة القوى الاقتصادية الغربية على الاقتصاد العالمي من خلال إنشائها لمؤسسات الاقتصادية عالمية تخدم مصالحها بالدرجة الأولى. إذ وصفها البعض بأنحا وسائل الاستعمار الحديدة التي يمكن من خلالها السيطرة على ثروات الدول الفقيرة والنامية، إلا أن هناك العديد من الدول تطالب بضرورة إصلاح هذه المؤسسات وإقامة نظام اقتصادي عالمي حديد أكثر عدلاً، إلا أن الدول الغربية تقابل هذه المطالب بالرفض والحفاظ على سياسات هذه المؤسسات.

فالقوانين المالية والاقتصادية الدولية تشكلت أساسًا من السياسات التنظيمية لصندوق النقد الدولي (IMF) وأحكام الخدمات المالية لمنظمة التحارة العالمية (WTO) واتفاقيات البنك الدولي (WB). إلا أن قوانين هذه المؤسسات المالية مستوحاة من القوانين الداخلية للقوى الاقتصادية التقليدية التي دفعت بالاقتصاد العالمي إلى أزمة مالية عالمية ما بين 2007-2009، حاصة القانون الإنجليزي والأمريكي كولهما الأنظمة المهيمنة على الأنشطة المالية عمومًا. (1)

وبعد انتعاش العديد من اقتصاديات الدول النامية، بعد الأزمة الاقتصادية الأسيوية لسنة 1997، بدأت تعرف معدلات نمو مرتفعة وسريعة لدرجة أتحا أصبحت تسمى بالاقتصاديات الناشئة التي من بينها مجموعة البريكس، إذ عملت على تعزيز مكانتها التي عرفت تزايد مستمر في الحوكمة الاقتصادية العالمية.

بدأ بروز دور مجموعة البريكس في الحوكمة الاقتصادية العالمية يتزايد بشكل مطرد منذ بداية الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. التي أثرت على اقتصاديات الدول الغربية بشكل كبير لدرجة أنحا عرفت انحبار في نموها الاقتصادي لم تشهده من قبل، وفي المقابل حافظت دول البريكس على استقرار نموها الاقتصادي في أعقاب هذه الأزمة التي كانت آثارها علمها طفيفة حداً. ومع تزايد حدة الأزمة المالية العالمية وعدم قدرة G7 والمؤسسات الاقتصادية العالمية على مواجهتها، لحأت هذه الأخيرة إلى الاقتصاديات الناشئة لمطالبتها بالعمل المشترك لمواجهة تداعيات هذه الأزمة. ومن هنا بدأ دور مجموعة البريكس في الناثير على سياسات هذه المؤسسات.

ويتحلى هذا من خلال الأدوار التي تقوم بحا في المؤسسات والاجتماعات الاقتصادية العالمية. في مداولات بين بلدان G20، إذ تدرس هذه المجموعة إعادة إصلاح القواعد التي تنظم التمويل العالمي والتحارة، إلى حانب مجموعة من القضايا المهمة لتشكيل تموذج للتنمية. ومن أهم القضايا التي طرحتها مجموعة البريكس في هذا المتندى هي الحاجة إلى إصلاح مؤسسات بروتن ووفر التي تحبمن عليها القوى الغربية، والحد من انعدام الشرعية في هذه المؤسسات. فتغيير هياكل الحوكمة عن طريق زيادة حصص التصويت لصالح الاقتصاديات الناشئة نظرًا لتعاظم مكانتها في الاقتصاد العالمي. (2)

⁽¹⁾ Tomer Broude & Others, The Politics of Internationa Economic Law, New York: Cambridge University Press, 2011, P 236.

⁽²⁾ Biswajit Dhar, « The BRICS in the Emerging Global Economic Architecture », <u>Economic Diplomacy Programme</u>, South Africa: South African Institute of International Affairs, Paper No 125, December-2012, P11.

1- دور محموعة البريكس في صندوق النقد الدولي:

بدأ بروز دور بحموعة البريكس في التأثير على الصندوق. وفي إطار فعاليات قمة G20 بمتحع لوس كابوس بالمكسيك. إذ أعرب قادة الدول الناشئة لمحموعة البريكس عن استعدادهم للمساهمة في زيادة موارد صندوق النقد الدولي الذي لحنا إليه الأوربيون كثيراً منذ الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. وقد عرضت دول المحموعة تقديم حواني 6,4 مليار دولار أمريكي. (1) إلا أنحا اشترطت بالمقابل زيادة حصصها من التصويت في الصندوق، على أساس قوقا المالية التي تضاهي قوة الولايات المتحدة التي كانت الممول الرئيسي للصندوق. (2) إذ تستحوذ الدول المتقدمة على 60% من نسبة التصويت، في حين لا تزيد حصة مجموعة البريكس 11.5% من الأضوات. (3) أنظر الجدول رقم (9).

الجدول رقم (9): يوضع حصص التصويت في صندوق النقد الدولي، من الإجمالي %.

	حصة أصوات الدول؛ من إجمالي التصويت
	%
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	7.5
أمريكا اللانينية والكراييب	5.9
الانحاد الأوربي	32
آسيا النامية	4.1
الاقتصاديات المتقدمة الأخرى	15.8
الولايات المتحدة الأمريكية	17.7
البريكس	11.5

Source: Francesca Beausang, Why the BRICS Will Not Rule the World for Long, United Kingdom: Palgrave Macmillan Press, 2012, P85.

وكانت المطالبة بإعادة توزيع الأصوات، بعد ما زادت إسهامات أربع اقتصاديات الناشئة (الصين، كوريا الجنوبية، المكسيك وتركيا) مبلغ إضافي قدر بـ 5.6 مليار دولار، وفي احتماع 620 سنة 2009، اتفقت معظم الدول الأعضاء وخاصة دول البريكس على وضع أهداف صندوق النقد الدولي لزيادة التصويت للاقتصاديات

اً" مصطفى الهند الله الكتري، " هموغة العشين الكار وقمة سال علرسورغ 2013 مندى غو راحي لندول الصناعية الكري"، <u>هنة السنقيل العربي، يدو</u>ت: مركز دراسات الوحدة العربية، تعدد 420، فقدي 2014، م. 80.

⁽²⁾ Ioana Iulica Mihai, OP.Cit. P 70.

⁽⁵⁾ Francesca Beausang, Why the BRICS Will Not Rule the World for Long, United Kingdom: Palgrave Macmillan Press, 2012, P85.

الناشئة بنسبة 5%، نظرًا للتغيرات التي يعرفها الاقتصاد العالمي وضمان تمثيل البلدان الفقيرة في المسائل التي يختص بمعالجتها الصندوق. (1)

فالصين كأحد أهم دول مجموعة البريكس، استخدمت قوقمًا المالية لتكون أكثر تأثيرًا في صندوق النقد الدولي IMF، وبنوك التنمية الإقليمية الأخرى. فمن خلال المستحدات المالية الجديدة التي عرفها صندوق النقد الدولي خلال الأزمة المالية لجأ للاستدانة من الصين مقابل زيادة حصتها من حقوق النصويت فيه، كما ألحت على تعيين جوستين يفو لين Justin Yifu Lin ككبير خيراء الاقتصاد في البنك الدولي وتشو مين Zhu Min نائب عضو المنتدى لصندوق النقد الدولي.(2)

وبعد أن توقعت تحاية عهدة رئيس البنك الدولي روبوت زوليك Robert Zoellick في 2012. واستقالة المدير العام لصندوق النقد الدولي دومينيك ستراوس Dominique Strauss، أعلنت دول البريكس عن رغبتها في إنحاء الهيمنة التي تقرضها الدول الغربية في تعيين رؤساء مؤسسات بروتن وودس، ودعت الاقتصاديات الناشئة تقلم مرشحين لترأس هذه الهيئات. (3)

وعلى الرغم من بحاح دول البريكس في الضغط على إصلاح صندوق النقد الدولي، وافقت أكثر من ثلاث أرباع الحكومات الأعضاء عن إصلاح نظام التصويت لصندوق سنة 2010 في إطار قمة مجموعة العشرين G20، إلا أن الولايات المتحدة التي تحوز على 17% من الأصوات، أعربت على عدم استعدادها لتنفيذ هذه الإصلاحات بسبب عدم مصادقة الكونغرس الأمريكي على هذا القرار. (4)

وبما أن البريكس تعتبر مصدراً مهما من حيث الرأس المال الاستثماري الجديد، دفع بالأعضاء لاقتراح إنشاء بنك للتنمية خاص بدول البريكس كبديل للمؤسسات المالية الدولية التي تحيمن عليها الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة.⁽⁵⁾ حيث أعلنت الدول البريكس في قمتها الرابعة في مارس 2012 بالهند، على إنشاء بنك عالمي متعدد الأقطاب يخطوا بعيدا عن هيمنة اليورو والدولار كما هو معمول به في صندوق النقد الدولي.(6)

⁽¹⁾ Wang Gungwu & Zheng Yongnian, China Development and Governance, Singapore: World Scientific Publishing, 2013, P496

⁽²⁾ David Shambaugh, OP.Cit, P 121.

⁽¹⁾ Robert E. Looney, Handbook of Emerging Economies, United Kingdom: Routledg, 2014, P 514.

⁽b) Carey L. Biron, « G20 Urges U.S. Action on IMF Reforms by April », From website: http://www.ipsnews.net /2014/02/g20-urges-u-s-action-imf-reforms-april/, Browse the site in: 15-02-2014.

⁽h) Chris Landsberg & Jo- Ansie van Wyk, South African Foreign Policy Review, South Africa: Africa Institute of South Africa, 2012, P 133.

⁽⁶⁾ Jamil E. Effarah, To Unlook Us-Israelis & Arabs Conflicts, Bloomington, United states: Author House, Vol. 02, 2013, P 544.

والهدف من هذا الإعلان إنشاء بنك مشترك بين الأعضاء قد يهدد مكانة صندوق النقد الدولي، يعتبر في حد ذاته وسيلة ضغط تمارسها دول المحموعة على القوى الغربية وحاصة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الإسراع في اتخاذ التدابير اللازمة لإصلاح صندوق النقد الدولي.

وفي مارس 2013 بدأ التفكير الفعلي في وضع المعالم الأساسية قذا البنك، حيث أجمعت دول مجموعة البريكس في قمة ديوبان Durban بحنوب إفريقيا على اتخاذ قرار بإنشاء بنك التنمية الخاص بحا برأسمال مبدئي قدر يه 100 مليار دولار، وذلك من احتباطات العملات الأجنبية التي تحتلكها الدول الأعضاء، ويكون تسبير البنك من قبل دول المجموعة فقط، وذلك من أجل وضع شبكة أمان استحابة للحالات الطارئة. (1) وبالتالي الدور العملي الذي يمكن أن يلعبه هذا الصندوق في المستقبل يمكن أن يشكل تحدي لمؤسسات بروتن وودس، بالتالي إنحاء الحيمنة الغربية عليها وفرض مرجعية للقبادة والحوكمة ومحارسة وتمويل التنمية متعددة الأطراف. (2)

2- دور محموعة البريكس في منظمة التحارة الدولية:

ق الحقيقة أن بعض دول البريكس يلعبون أدوار مهمة على نحو متزايد في إطار مجموعة G20 من أحل إيجاد حل وسط حول المسائل العالقة في منظمة التحارة الدولية بين دول البريكس والقوى الاقتصادية الغربية، فالبرازيل والهند حلت محل اليابان وكندا في مجموعة الأربعة "G4. أما الصين لها مصلحة قوية في منظمة التحارة العالمية إلا أتحا تنشط خلف الكواليس. (3) أما روسيا حصلت على العضوية الكاملة في المنظمة التحارة العالمية إلا في أوت 2012 ودورها لم يبرز بعد. (4) وعلى هذا الأساس تعدكل دول مجموعة البريكس أعضاء في المنظمة.

أما دور البريكس في منظمة التحارة العالمية بدأ يتزايد منذ انعقاد المؤتمر الوزاري للمنظمة في سبتمبر 2003، ويعود سبب تزايد دورها إلى الانقسامات الكبيرة بين مختلف أعضاء المنظمة على وضع حدول الأعمال المستقبلية للمنظمة. ووضع نص مؤتمر الدوحة الوزاري الذي عارضته كل من البرازيل والهند وقامت يتوقيف جميع القرارات الرئيسية إلى غاية المؤتمر الوزاري الموالى، وكان الهدف الرئيسي منها تقديم لحمة عامة عن التقدم المحرز في

⁽i) Oleg Preksin, «The Great Financial Construction Site », <u>BRICS Business Magazine</u>, Moscow-Russia: Publishing Mediacrat, No 03, 2013, P44.

⁽²⁾ Li Xiaoyun & Carey Richard, «The BRICS and the International Development System: Challenge and Convergence? », <u>Policy Briefing</u>, Brighton, United Kingdom: Institute of Development Studies, Iss 55, March-2014, PO2.

[&]quot; هموعه الأربعة أو G4: تعلم الرازن فلمنا الولايات التجاه والبادن شكلت هذه مخموعة في إطار منظمة التجارة الدولية من أاصل البحث في القصايا العائفة في المنظمة وجاجبة مسألة تحرير التجارة في الشحاب الراغية وإنجاء الدعم اخكوس فذه السلع الذي وقدت معظم البشات النامية وعلى رأسها الرازيل واقتد

⁽b) Finn Laursen, The EU in the Global Political Economy, Germany: P.I.E Peter Lang Editions, 2009, P 97.

^(*) Michael Alexeev & Shlomo Weber, The Oxford Handbook of the Russian Economy, New York: Oxford University Press, 2013, P 593.

للفاوضات في إطار حدول أعمال الدوحة للتنمية. وكان القصد من ذلك، هو التوصل إلى اتفاق بشأن أهداف جولة الدوحة ولكنها فشلت بسبب الانقسامات القوية بين دول الشمال والجنوب حول قرار تحرير التحارة الزراعية، الذي اعترته دول الجنوب بما فيها دول البريكس بأنه غير مناسب ويهدد أمنها الغذائي. [1]

فالمؤتمر الوزاري للمنظمة الذي انعقد في سيتمبر 2003، يعتبر نقطة تحول بالنسبة لمعظم البلدان النامية الأعضاء في منظمة التحارة العالمية خاصة البرازيل والهند كأحد أعضاء مجموعة البريكس، للعب دور أكثر حزمًا في المفاوضات التحارية والدفاع عن مصالحها المشتركة من خلال هذه المؤسسة. (2)

وبالرغم أن روسيا لم تكن عضو في منظمة التحارة العالمية إلا أن ثلاثة من بلدان البريكس (الهند، الصين واليرازيل)، بمساعدة البلدان الناشئة الأخرى استطاعوا إفشال اتفاق جولة الدوحة، من خلال رفض الدول الثلاثة المصادقة على خفض الإعانات الزراعية الأمريكية والأوربية التي اعتبرت غير كافية للقضاء على الفقر والمجاعة في البلدان النامية. وعلى الرغم من احتلاف الأسباب التي دفعت دول البريكس بالاتخاذ هذا الموقف، إلا أنحم استطاعوا إتحاء الهيمنة الأوروبية والأمريكية على منظمة التحارة العالمية. (3)

كما نححت دول البريكس بدعم مرشحها السيد روبرت أزيفيدو الدبلوماسي البرازيلي لرئاسة منظمة التحارة العالمية، إذ يمثل انتخابه كأول شخصية من بين دول البريكس وثاني رئيس من دول الجنوب. كما عملت دول البريكس للتنسيق مع دول النامية للتصويت عليه والإطاحة بالسيد هيومينيو بلاتكو، المدعوم من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي. (4)

وبالإضافة إلى الأدوار التي تقوم نما دول البريكس داخل منظمة التحارة الدولية، فهي تتميز بنشاط تجاري كبير في العالم وخاصة الصين التي وقعت سنة 2011 معاهدات استثمار ثنائية مع 129 دولة، واتفاقيات منع الازدواج الضربيي مع 96 دولة. (5) وبحلول عام 2010 أصبحت الصين أكبر مستهلك للطاقة في العالم، وهذا ما يدفعها إلى زيادة طلبها على المواد الطاقوية. وفي عام 2012 أصبحت تجوز على أكثر من نصف معدل نمو

⁽¹⁾ Finn Laursen, Ibid, P 97.

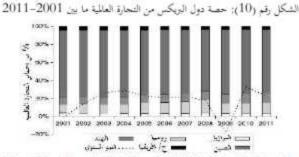
⁽²⁾ Helen Hawthorne, Least Developed Countries and the WTO: Special treatment in trade, New York: Palgrave Macmillan, 2013, P 56.

⁽³⁾ Zaki Laidi, «The BRICS Against the West ? », CERI Strategy Papers. Paris: Centre d'Enseignement et de Recherche en Informatique, No11, November-2011, P 04.

⁽⁴⁾ Musab Younis, «BRICS STAr Rises with New WYO Boss», From website: http:// www.globalisationanddevelopment.com/2013/05/brics-star-rises-with-new-wto-boss.html. Browse the site in: 28-12-2013.

⁽²⁾ David Shambaugh, OP.Cit, P126.

استهلاك للطاقة في العالم. (1) إذ أصبحت هذه البلدان شريك استراتيجي لمعظم دول العالم، وبات من الصعب الاستغناء على توفيرها للسلع وحدمات بالكميات الكبيرة والأسعار المنخفضة، التي تعجز حتى دول الاتحاد الأوربي مجتمعة على توفيرها في السوق العالمية. وبالتالي أي خلل في اقتصادياتها سيؤدي بالضرورة إلى إحداث آثار على باقى اقتصاديات دول العالم. أنظر الشكل رقم (10)



Soureu: Vai Il Lo & Mary Hiscock, The Rise of BRICS in Global PoliTical Economy: Changing Paradigms?, United Kingdom: Edward Elgar Publishing, 2014, P 181.

فالنشاط التحاري الكبير لمجموعة البريكس في الأسواق العالمية يثبت أهمية الأدوار التي تقوم يحا في محيطها الإقليمي والدولي من حلال إمداد مختلف دول العالم بالمواد الأولية والمنتجات الالكترونية والزراعية وغيرها، كل هذه المعطيات زادت من مكانة المجموعة في منظمة التحارة العالمية، وهو ما سمح لها بأن تلعب أدوار كبيرة في صنع وتنفيذ قرارات هذه المنظمة.

المبحث الثالث: العلاقات التشابكية لمجموعة البريكس والفواعل غير الدولاتية.

يعد انفتاح اقتصاديات دول البريكس نحو اقتصاد السوق وتزايد ارتباطها مع الاقتصاد العالمي ودخولها في شبكات معقدة من العلاقات بين مختلف الفواعل الدولاتية، تحد نفسها مرتبطة بعلاقات مباشرة أو غير مباشرة مع العديد من الفواعل غير الدولاتية التي أصبحت تتعاظم أدوارها في مختلف القضايا العالمية وبالخصوص في الحوكمة الاقتصادية العالمية، ومن هذا المتطلق ثم التركيز على ثلاثة من هذه الفواعل وهي المنظمات غير الحكومية، الشبكات الارهابية المؤثرة في الاقتصاد العالمي.

_

⁽¹⁾ Ibid, P 128,

المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية للبريكس مع المنظمات غير الحكومية.

من أبرز سمات النظام الاقتصادي العالمي المعاصر، بروز المنظمات غير الحكومية التي تلعب دورًا أكثر أهمية في إضفاء الطابع الديمقراطي في الحوكمة الاقتصادية العالمية، من حلال مشاركتها في كل ما يتعلق بالقضايا العالمية عمومًا والاقتصادية على وحه الخصوص والآثار التي يمكن أن تنجر عنها سواء على المستوى المحلي للدولة أو على المستوى العالمي.

إذ تختلف طبيعة وحجم وقوة أدوار المنظمات غير الحكومية من دولة لأحرى بين دول البريكس. فدورها يكون أكثر وضوح وقوة إلى حد ما، في كل من البرازيل والهند وجنوب إفريقيا، إلا أن هذا الدور يقل في كل من روسيا والصين. (1) ويعود هذا إلى الإرث الشيوعي الذي كانت تتبناه هذه الدول، على الرغم من الإصلاحات التي قامت بحا في الكثير من المحالات، إلا أتحا مازالت تنظر لهذه المنظمات بنظرة من الشك وعدم الثقة في نشاطاتها.

فالمنظمات غير الحكومية في الصين على الرغم من تدحل الدولة في نشاطاتها وبرامحها، إلا أتما تقدم مجموعة واسعة من الخدمات الاحتماعية بما فيها التعليم الأساسي، الصحة وتقديم الخدمات للمعوقين، رعاية المسنين، التحقيف من حدة الفقر. كما تعتبر أداة ضغط على الحكومة في الكثير من القضايا بما فيها حماية البيئة، حقوق العمال، وترى الحكومة أن المنظمات غير الحكومية بأنها فاعل مهم لا يمكن الاستعناء عنه في المحتمع، وفي السنوات الأخيرة عملت الحكومة على إعطاء مساحة أكبر من النشاط للمنظمات غير الحكومية لمعالجة المشاكل الاجتماعية. (2) من أجل التقليل من الأعباء التي تقع على عاتق الدولة وإشراك هذه المنظمات للعمل على ترقية قادرات الأفراد ودبحهم في الحياة الاقتصادية التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني.

أما البرازيل، فقد تشير التقديرات إلى أن لديها أكثر من 276 ألف منظمة غير حكومية. فبعد الحكم العسكري من 1960-1985 استعادت الديمقراطية في البلاد، وتم إنشاء الألاف من المنظمات العاملة في مجال التعليم ومكافحة الجوع، رعاية الأطفال المتشردين، إصلاح الأراضي الزراعية، الصحة، حماية البيئة وغيرها من القضايا. كما ثم تشكيل "الرابطة البرازيلية للمنظمات غير الحكومية" Brazilian Association of NGOs

⁽¹⁾ Rajesh Tandon, Civil Society-BRICS Engagement: Opportunities and Challenges, New Delhi; Society for Participatory Research in Asia, 2013, P 10.

⁽²⁾ Clement Chu S. Lau, « China NGOs: The role of NGOs in China », From website: http://www.lsus.edu/Documents/Offices%20and%20Services/CommunityOutreach/JournalOfIdeology/NGOsinChinaarticle.pdf, Browse the site in: 22-04-2014.

(ABONG) لترقية تبادل الخبرات وتنسيق النشاطات بين المنظمات غير الحكومية لتعزيز للواطنة، الديمقراطية والحقوق الاجتماعية. (1) وكل هذه النشاطات والترتيبات ساعدت بشكل كبير في التحقيف من الإنفاق الحكومي، كما كان للمنظمات غير الحكومية دور في زيادة قدرات الأفراد من خلال توسيع معارفهم وخباراتهم من أجل إدماجهم في النشاط الاقتصادي للبلاد.

أما المنظمات غير الحكومية في روسيا مازالت تخضع لرقابة الحكومة والسيطرة عليها من حلال تسطير لشاطأتها وفرض عضوية بعض الشحصيات فيها. فالحكومة تحتكر تمويل هذه المنظمات التي تنشط في محال رعاية المكفوفين والأشحاص ذوي الإعاقة، ومنظمات قدامي المحاربين. وهذه الأحيرة يتم فيها الإدراج التلقائي لجميع المتقاعدين في قائمة أعضائها. (2) وفي 21 حويلية 2012 وقع الرئيس الروسي على مشروع قانون بشأن تنظيم أنشطة المنظمات غير الحكومية، إذ يجبر هذا القانون جميع المنظمات غير الحكومية التسجيل لذي وزارة العدل الروسية قبل استلام التمويل من أي مصادر أحنبية. ويعتبر هذا القانون أن أي منظمة غير حكومية تعتزم محارسة نشاطات سياسية يتم تصنيفها كعميل أحنى ويتم إحالتها للقضاء مباشرة. (3)

وعلى عكس روسيا، تعتبر المنظمات غير الحكومية في الهند أكثر نشاطًا وتزايدًا، إذ بلغت 200 ألف منظمة مسجلة لدى المصالح المعنية. والميزانية السنوية لهذه المنظمات تتراوح ما بين 30 مليون روبية إلى 5000 مليون روبية. وهي تقوم بأدوار واضحة من خلال تسطير البرامج التنموية المتنوعة في مختلف المحالات. (4) وتعتبر منظمة صمارثان Samarthan أحد المنظمات غير الحكومية الناشطة بمدينة ماديا براديش Madhya Pradesh في الهند، إذ كان لها دور كبير في قضايا التنمية بمختلف أنواعها على المستوى المحلى لمدة عشر سنوات. (5)

وتسجل حنوب إفريقيا أكثر من 72 ألف منظمة غير حكومية، توظف حوالي مليون شخص. وتتمحور أنشطتها في مجال الخدمات الاجتماعية، التنمية المجتمعية، الاسكان، فضلاً عن التعليم والصحة. كما توجد بعض

⁽¹⁾ Catherine Connor, « Contracting Non-Govenmental Organizations for HIV/AIDS: Brazil Case Study », United States: Partnerships for Health Reform, Report No 30, March-2000, P21.

⁽²⁾ Gulnara Minnigaleeva, « Government and Non-profit Cooperation in Russia: Serving Older Adults », From website: http://www.umdcipe.org/conferences/Moscow/papers/Government_and_Nonprofit_Cooperation_in_Russia_Serving_Older_Adults.pdf, Browse the site in: 23-03-2014.

⁽i) Council of Europe, Secretariat Working Paper: «Russin 2012 NGO Law», From website: http://www.coe.int//dg4/youth/Source/IG_Coop/Documents/Russia%202012%20NGO%20Law.pdf Browse the site in: 23-03-2014.

¹⁶¹ Kakumani Lavanya Latha, Kotta Prabhakar, « Non-Government Organizations: Problems & Remedies in India », <u>Serbian Journal of Management</u>, Serbia: University of Belgrade, Technical faculty in Bor, Vol 06, No 01, 2011. P 110.

⁽⁵⁾ Sten Widmalm, Decentralisation, Corruption and Social Capital: From Inndia to the west, India: Sage Publications, 2008, P 163.

المنظمات الدولية غير الحكومية التي تنشط في محال الاغاثة والتنمية في الهند. وتركز كثير على حقوق الإنسان، بناء السلام، التبادل الثقافي، الإغاثة من الكوارث وكذلك التنمية الاحتماعية والاقتصادية.[1]

فالمنظمات غير الحكومية، -يغض النظر عن أشكالها أو الجهات ممولة لها أو تفاوت أدوارها-، يمكن القول بأن الدور الأساسي الذي تقوم به داخل دول البريكس هو تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وزيادة قدراتهم وتمكينهم من تحسين أوضاعهم المادية من خلال إشراكهم في القطاعات الإنتاجية عن طريق تدريبهم على ممارسة بعض الحرف كما هو الحال في الصين، أو تمكينهم من استصلاح الأراضي كما هو في البرازيل. وكل هذه النشاطات تعود بالفائدة للأفراد وللمنظمات غير الحكومية وللدولة بصفة عامة. وقد تزيد النتائج الإيجابية لأدوار هذه المنظمات كلما أعطيت لها حرية أكبر في ممارسة نشاطاتها وعدم تدخل الدولة في أعمالها.

المطلب الثاني: المعاملات الثنائية بين البريكس والشركات متعددة الجنسيات.

تعتبر الشركات من بين أهم الفواعل غير الدولاتية التي تربطها علاقات قوية مع دول البريكس خاصة بعد الانتعاش الاقتصادي الذي عرفته هذه الدول منذ بدايات سنوات 2000. فدول البريكس تمثلك شركات كبرى تنشط في العديد من المناطق في العالم، كما أنَّما تستقبل العديد من هذه الشركات لتنشط في أراضيها، وفي غالب الأحيان تدخل هذه الشركات (المحلية والأحنبية) في اتفاقيات شراكة لإنجاز العديد من المشاريع داخل دول البريكس أو خارجها.

ومع دخول العولمة مرحلة حديدة، بدأت شركات البلدان النامية تلعب أدوار متنامية على المستوى العالمي. ففي وقت سابق كانت الاستثمارات الأحنبية المباشرة التابعة للبلدان المتقدمة هي وحدها التي لها فرص العمل سواء في البلدان المتقدمة الأخرى أو النامية. لكن في العقود القليلة الماضية وحاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، أصبح بإمكان شركات البلدان النامية أن تستثمر في كل من البلدان النامية أخرى، وكذلك البلدان المتقدمة. (2)

⁽¹⁾ Rolf Rosenkranz, «Top Global Development NGOs in Suoth Africa: Aprimer », From website:https:// www.devex.com/news/top-global-development-ngos-in-south-africa-a-primer-77094, Browse the site in: 23-03-

⁽²⁾ Jacques Jaussaud & Serge Rey, « FDI to Japan and Trade Flows : A comparison of BRICS, Asian Tigers and Developed countris » CATT Working Papers. Pau. France : Centre d'Analyse Théorique et de Traitement des données économiques, Université de Pau et des Pays de L'Adour, No 6, March-2012, P2.

وعلاوة على ذلك، تعتبر الصين صاحبة الرقم القياسي لجلب الاستثمار الأحنيي المباشر Foreign وعلاوة على ذلك، تعتبر الصين صاحبة الرقم القياسي لجلب الاستثمار الأحدة الأمريكية أمام الصين، نظراً للتهديدات المستمرة للهجوم الإرهابي التي تعرضت إليه أمريكا عقب أحداث 11 مبتمبر. (أ) وقبل الأزمة المالية العالمية كانت سوق الأوراق المالية للصين أكثر نفوذاً واستقراراً، في حين تأثرت الأسواق المالية للولايات المتحدة ومعظم الأسواق المالية بشكل كبير خلال الأزمة باستثناء الصين والهند اللتين حافظتا على استقرار أسواقها من الآثار المحتملة للأزمة. وهذا الاستقرار انعكس بالإنجاب على حاذبية الشركات متعددة الحنسيات للاستثمار في هاتين الدولتين. (2)

والاستثمار الأحني المباشر في الصين لا يخرج عن الأشكال التالية: مشروع مشترك، التعاون، الشركات الأحنيية، وامتد الاستثمار الأحنيي في الصين من الاستثمار في بحال السياحة، المنسوحات، وإنشاء الصناعات، إلى المشاريع التعاوية في بحال استكشاف النقط، النقل، الاتصالات، صناعة الآليات، الالكترونيات وغيرها من الصناعات. أما في الهند، فالموارد الطبيعية التي تزحرها، فإنها تعتمد كذلك على الصناعات التقليدية التي تعتبر مصدر رزق العديد من العائلات منذ الفترة الاستعمارية، كما أصبح لها مكانة في شبكات تحارة الصناعات التقليدية الكبيرة على المستوى الإقليمي وشبه القاري والعالمي. (أ) وذلك من خلال تشجيع المستثمرين المحلين في تطوير هذا المحال وكذلك أصبحت مصدر لجذب الشركات المتعددة الجنسيات النشطة في هذا المحال.

على هذا الأساس زادت تدفقات الاستثمار الأحني المباشر لدول البريكس في جميع أنحاء العالم بقوة
حلال العقد الماضي. حيث بدأ بأقل من 10 مليار دولار سنة 2002، ليبلغ 146 مليار دولار بعد ثماني
united Nations Conference on Trade And Development
سنوات فقط. إذ تظهر إحسانيات (UNCTAD) أن الاستثمار الأحنبي المباشر لدول البريكس يشهد تزايد ضحم حدًا تحاه العالم، على الرغم من
انخفاضه سنة 2009 يسبب الأزمة المالية العالمية. (5) أنظر الجدول رقم (10)

(2) Norasyikin Abdullah Fahami, « The Structure of Linkages and Causal Relationships between BRIC and Developd Equity Markets », (Working paper presented in International Conference on Information and Finance Vol 21, Singapore, 2011, PP 75-76.

⁽¹⁾ David Lai, OP.Cit, P47.

⁽³⁾ Rongxing Guo, An Introduction To the Chinese Economy: Ahe driving forces behind modern china, Singapore: John Wiley & Sons Press, 2010, P 143.

⁽⁶⁾ Douglas E. Haynes, Small Town Capitalism in Western India: Artisans, Merchants and the making of the informal economy, 1870-1960, New York: Calmbridg University Press, 2012, P 24.

⁽²⁾ Pedro Morazan & Others, OP.Cit, P 21.

2000	2010	2009	2001	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
72,240	11.519	-10.084	20.457	7.067	28.202	2.517	9.807	249	2.482	-2.258	2.282	100
265,540	51.697	43,665	55.594	45.916	23.151	12.767	13.782	9.727	3.533	2.533	3.177	L
92.098	14.626	15.929	18.397	17.234	14.285	2.985	2.175	1.876	1.678	1.397	514	-
251.242	68,000	56.530	52.150	22.469	21.160	12:261	5,498	2.855	2.518	6.885	916	المذق
7.038	450	1.151	-3.134	2.966	6.063	930	1.350	565	-398	-3.178	271	wie
688.158	146.292	144.464	144.464	95.650	92.862	31.461	32,612	15.272	9,813	5.380	7.159	المهوو

الحدول رقم (10): يوضع تدفقات الاستثمار الأحنبي المباشر الموحه إلى الخارج 2000-2010. بالمليون/ دولار.

Source: Pedro Morazan & Others, The Role of BRICS in the Developing World, Belgium: European Union, 2012, P 21.

من حلال هذا الجدول تبرز الأهمية التي توليها دول البريكس في تشجيع الشركات متعددة الجنسيات التابعة لها في الاستثمار بالخارج، من أجل توسيع نشاطاتها عبر مختلف أنحاء العالم, فبعد أن كان مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول لا يتحاوز 7.20 مليار دولار سنة 2000، ليبلغ سنة 2010 أكثر من 146 مليار دولار, وعلى الرغم من تضاعف قيمة هذه الاستثمارات، إلا أن هناك بعض المحطات سحل فيها تراجع لقيمة استثماراتها. ويعود هذا لعدة أسباب، من بينها التهديدات الأمنية التي تعيق نشاط الشركات متعددة الجنسيات التابعة لهذه الدول وحاصة تهديدات الشبكات الإرهابية التي تم التركيز عليها في العنصر الموالي.

المطلب الثالث: علاقة البريكس بالشبكات الإرهابية المؤثرة على الاقتصاد العالمي.

أهم التحديات التي ظهرت بشكل بارز بعد تهاية الحرب الباردة، هي ظاهرة الشبكات الإرهابية التي باتت عاملاً مهمًّا في السياسة الدولية. (أ) ومع تزايد آثارها أصبحت ظاهرة عابرة للحدود الوطنية تحدد أمن واستقرار الدول. ودول البريكس هي الأخرى تضررت من هذه الظاهرة وباتت تحدد مصالحها حارج حدودها الجغرافية من خلال التهديد بضرب استثماراتها المتواجدة بالخارج واختطاف رعاياها وغيرها من الوسائل، وعلى هذا الأساس قامت مجموعة البريكس باتخاذ مجموعة من التدايير للتصدي لهذه الظاهرة من خلال تكثيف الجهود الأمنية داخل أقاليمها المخرافية، وتنسيق خطط أمنية مشتركة مع دول أحرى لحماية مصالحها الاقتصادية التي يمكن أن تتعرض للخطر حراء الأعمال الإرهابية.

من بين هذه التدابير، إدانة دول بحموعة البريكس الإرهاب بجميع أنواعه ومظاهره بشكل قاطع. وتؤكد في كل مؤتمراتها، أن الأعمال الإرهابية لا يمكن تبريرها مهما كانت دوافعها. كما تدعو إلى الإسراع في اعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي من قبل الأمم المتحدة. وكان التعاون في هذا المجال اتخذ بالفعل بين ثالوث روسيا

_

⁽¹⁾ Vidya Nadkarni & Norma c. Noonan, Emerging Powers in a Comparative Perspective: The political and economic rise of the BRIC countries, New York: Bloomsbury Academic Publishing, 2013, P210.

الهند والصين في إطار منظمة شنغهاي للتعاون. (1) كما التزمت دول البريكس في قمتها الخامسة سنة 2013 في دوربان بجنوب إفريقيا، على تجديد التزامها بدعم كل الدول التي مازالت تعاني من هذه الظاهرة حاصة أفغانستان ومساعدها لتكون كدولة مستقرة ودمقراطية وحالية من الإرهاب والتطرف، والتأكيد على ضرورة التعاون الإقليمي والدولي بأكثر فعالية لتحقيق الاستقرار في أفغانستان، بما في ذلك مكافحة الإرهاب الذي يهدد المصالح الاقتصادية لدول البريكس بالدرجة الأولى.(2)

كما سعت دول البريكس إلى المشاركة في ترتيبات إقليمية ودولية من أجل العمل الجماعي لمكافحة الشبكات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية، والجريمة المنظمة والاتحار بالبشر والمحدرات والهجرة غير الشرعية وغيرها، فالصين والهند وروسيا تعمل بشكل جماعي مع دول الآسيان من أجل الحفاظ على سلم وأمن المنطقة من عتلف أشكال التهديدات وحاصة الشبكات الإرهابية، كما دخلت روسيا في ترتيبات مشتركة مع الاتحاد الأوربي للحد من آثار هذه الظاهرة ومكافحتها بشكل جماعي، أما البرازيل تنسق جهودها مع اتحاد أمريكا الجنوبية. (3)

ومع احتماع جميع دول البريكس كأعضاء في مجلس الأمن للأمم المتحدة حتى تحاية سنة 2011، (روسيا والصين كأعضاء دالمين، الهند كعضو غير دائم والبرازيل التي انتهت ولايتها في 31 ديسمبر 2011، إذ تضغط هاتين الدولتين للحصول على العضوية الدائمة لتعكس نفوذ الدول المتنامية). (4) عملت على طرح الكثير من القضايا على مستوى هذا المجلس بما فيها قضية مكافحة الإرهاب وتحفيف قنوات تمويله الذي أصبح المهدد الأكبر للمصالح الاقتصادية للدول في جميع مناطق العالم.

ونظرًا لما يحدث في الحالة الليبية جراء قرار بمحلس الأمن الدولي رقم 1973 ينص على فرض حظر جوي على ليبيا وإسقاط نظام معمر القذافي، الذي صوتت عليه كل من روسيا والصين. أسفر على التدهور الأمني في المنطقة ككل وانتشار الأسلحة والاستيلاء عليها من قبل الحماعات الإرهابية التي زادت قوتما في المنطقة وأصبح لشاطها يتزايد بشكل مطرد حاصة بعد الاعتداء الإرهابي الذي شمل العديد من الشكات الأجبية التابعة لدول

⁽i) Nikonov Vyacheslav, « BRICS: Analysing the security dimension », From website: http://www.brics.utoronto.ca-ewsdesk/durban/nikonov.html, Browse the site in: 17-03-2014.

⁽²⁾ The Durban BRICS Summit, « Partnership for Development, Integration Proceedings Report», Pretoria, South Africa, Institute for Global Dialogue, June 2013, P 25.

⁽³⁾ Kwang Ho Chun, The BRICs Superpower Challenge: Foreign and security policy analysis, England: 2013, P 132.

^(*) Kwang Ho Chun, The BRICs Superpower Challenge: Foreign and security policy analysis, England: 2013, PP 139-140.

البريكس المتواحدة في المنطقة، على هذا الأساس أدركت أنه لا يمكن إعادة نفس السيناريو في باقي المناطق التي تشهد حراك سياسي وحاصة سوريا.

حيث استخدمت روسيا والصين حق النقض ضد كل من صوت على قرار بشأن سوريا، في 04 أكتوبر 2011، بينما امتنعت كل من البرازيل، الهند، وحنوب إفريقيا (إلى حانب لبنان) عن النصويت، وذلك من أحل منع ما حدث في لبيبا وتصبح المنطقة مآلاً للإرهاب وانتشار الفوضى وتصبح مصالحها الاقتصادية أكثر عرضة للتهديد الإرهابي. (1)

ومن خلال ما سبق، يمكن القول أنه بالرغم مختلف المقومات التي تنميز بحا دول البريكس، وعلاقاتها المتشابكة مع محتلف فواعل، زادت من أدوارها في الحوكمة الاقتصادية العالمية، حاصة بعد الأزمة المالية العالمية. إلا أتحا مازالت تواجه الكثير من التحديات التي دفعت الكثير من الباحثين بالتشكيك في استدامة دورها في الحوكمة العالمية عملي وجه الخصوص، وعلى هذا الأساس، تطلبت مقتضيات هذه الدراسة التطرق إلى تحديد أهم النحاحات التي حققتها دول البريكس في إبراز دورها في ظل الحوكمة الاقتصادية العالمية وكذا التحديات التي تواجهها والبحث فيما يمكن أن تكون عائقاً على استمرارية مكانتها ودورها في الحوكمة الاقتصادية العالمية على المدي البعيد، أم أنها ستتراجع أدوارها ومكانتها لصالح فواعل أحرى عندما تحول التحديات التي تعبقها على الاستمرارية. وهذا ما تم تناوله في الفصل الموالي.

105

⁽¹⁾ Nikonov Vyacheslav, OP.Cit.

الفصل الثالث

تقييم دور مجموعة البريكس في الموكمة الاقتصادية العالمية

المبحث الأول: إنجازات مجموعة البريكس في الحوكمة الاقتصادية العالمية.

المبحث الثاني: التحديات المواجهة لدور مجموعة البريكس.

المبحث الثالث: مستقبل أدوار مجموعة البريكس في الحوكمة الاقتصادية العالمية.

مع تزايد تعقد وتشابك الحوكمة الاقتصادية العالمية، أصبح من الصعب التوصل إلى قياس دقيق للأدوار التي تقوم بحا مختلف الفواعل في الحوكمة الاقتصادية العالمية، ومن جهة أخرى استحالة التنبؤ بمدى استمرارية هذه الأدوار على المدى البعيد. فإذا زاد دور أحد الفواعل مقارنة بالفواعل الأحرى في مسألة اقتصادية ما وفي فترة زمنية معينة، سرعان ما تتغير الأدوار لصالح فواعل أخرى بمحرد توفر الظروف التي تحول القوة لفواعل أخرى.

على هذا الأساس يمكن تقييم الأدوار التي قامت بها مجموعة البريكس في الحوكمة الاقتصادية العالمية من حلال التركيز على أهم الإسهامات الإيجابية التي طرحتها في الحوكمة للاقتصادية العالمية. وعلى الرغم من هذه الإنجازات، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تساعد في تقييم أدوارها، خاصة وأن الكثير من الباحثين يعتبرن هذه التحديات قد تكون سببًا في تحديد مكانة بجموعة البريكس في الحوكمة الاقتصادية العالمية في المستقبل. ومن هذا المنطلق يمكن تقديم مجموعة من السيناريوهات التي ترسم أدوار هذه المحموعة على المدى البعيد.

المبحث الأول: إنجازات مجموعة البريكس في الحوكمة الاقتصادية العالمية.

ظهور بحموعة البريكس كقوة اقتصادية صاعدة يعتبر إنحاز كبير في حد ذاته. ففي ظل الهيمنة الغربية على الاقتصاد العالمي، استطاعت أن تبرز مكانتها. من خلال زيادة قوتها وتوسيع أدوارها ومسؤولياتها في الحوكمة الاقتصادية العالمية الآخذة في التعقد والتشابك اللامتناهي. في ظل هذا التعقد والتشابك يمكن طرح العديد من التساؤلات حول الإنجازات التي استطاعت دول البريكس على تحقيقها في الحوكمة الاقتصادية العالمية، ويمكن الإجابة عليها في المطالب التالية.

المطلب الأول: تطوير العلاقات الاقتصادية بين دول مجموعة البريكس.

يمكن تحديد أهم التطورات في العلاقات الاقتصادية بين دول البريكس في النقاط التالية:

1- تشجيع المبادلات التحارية: عملت دول مجموعة البريكس على زيادة المبادلات التحارية فيما بينها، حيث حرص قادة دول المجموعة في قمتها الخامسة في دوربان بجنوب إفريقيا على تكثيف الجهود المشتركة لإنعاش التبادل التحاري البيني. فحجم المبادلات التحارية بين بلدان البريكس تجاوز أكثر من 300 مليار دولار سنة 2013، أي تضاعف بعشر مرات مقارنة بما كانت عليه في سنة 2001، ويطمح قادة الدول إلى رفع حجم هذه المبادلات إلى أكثر من 500 مليار دولار في أفاق 2015. (1) وعلى الرغم من بلوغ مبادلاتها التحارية إلى هذه الأرقام إلا أنحا ما زالت لم ترق إلى المستوى المطلوب فهي مازالت لم تمثل سوى 8% من إجمالي التحارية الخارجية لدول البريكس.

2- تشكيل وتطوير المؤسسات والآليات المشتركة: ويتحسد ذلك في إنشاء بنك للتنمية إقامة نظام احتياطي يحمي الدول الأعضاء في المجموعة من تقلبات الاقتصاد العالمي، حيث أعلن قادة دول البريكس في القمة السادسة للمجموعة التي انعقدت بالبرازيل في 15 حويلية 2014 على إنشاء البنك للشترك للتنمية برأسمال يقدر 100 مليار دولار، وتم الاتفاق على أن يكون مقر هذا البنك في شنعهاي، والهدف من إنشائه هو الاستثمار في مشاريع البنية التحتية للدول الأعضاء وإقراض الدول الأعضاء وكذا تكثيف الحهود المشتركة للدول الأعضاء من أحل التغلب على الأزمات الاقتصادية، وتنسيق الجهود في مواحهة التحديات والتهديدات الاقتصادية العالمية. (2) أما المصرف الاحتياطي النقدي يتعبر كضمانة في حال التحديات والتهديدات الاقتصادية العالمية. (3) أما المصرف الاحتياطي النقدي يتعبر كضمانة في حال التحديات والتهديدات الاقتصادية العالمية. (3) أما المصرف الاحتياطي النقدي الدولي والبنك الدولي.

3- المساهمة في حفظ أمن اقتصادياتها وتشجيع قدراتها التنافسية العالمية مع كل الشركاء لتحقيق قدر من التكامل بين الاقتصاديات وتضافر الجهود من أجل تنمية الدول الأعضاء. (3) من حلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة قيما بين دول المجموعة وتنمية المشاريع التي يقوم بتمويلها صندوق التنمية

⁽ii) Jiaxiang Hu, Matthias Vanhullebusch, Regional Cooperation and Tree Trade Agreements in Asia, Leiden, Netherlands: Brill Publications, 2014. P 304-307.

⁽²⁾ Bruce Currie Alder & Others, International Development: Ideas, experience and prospects, United Kingdom: Oxford University Press, 2014, P 875.

الذي أعلنت على إنشائه دول المحموعة، كما يعمل على حماية اقتصادياتها من التقلبات المالية والاقتصادية العالمة.

4- التأكيد على وضع نماذج ومناهج حديدة من أحل ضمان تنمية أكثر إنصافاً، مع التركيز على التكامل والقوة في اقتصاديات البريكس. (1) وذلك من حلال تكثيف الجهود المشتركة في التنميق بين سياساتهم الاقتصادية والدفاع على مصالحهم المشتركة، ويمكن التماس ذلك من خلال تصدي دول مجموعة البريكس لقرار الولايات المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية على روسيا وإلغاء عضويتها في مجموعة الـ20، على خلفية دعمها للنظام السوري والإيراني وموقف روسيا تجاه الأزمة الأؤكرانية وضمها لجزيرة القرم.

4- العمل على استدامة النمو الاقتصادي: من حلال التركيز على التنمية البشرية والاستثمار في الفرد وتنمية قدراته وتحسين الأوضاع الاحتماعية والاقتصادية برفع مستويات المعيشة والقضاء على الفقر وتوفير الخدمات الصحية وتطويرها في كل بلدان البريكس. (2) وذلك من خلال فتح الأسواق المحلية أمام الاستثمارات البينية وتشجيع التجارة في مجالات الحدماتية بين دول المحموعة وتوسيع شريحة الطبقة الوسطى من مواطني دول البريكس التي تعمل على زيادة الطلب المحلى وتضمن استدامة النمو الاقتصادي.

5- تبادل الخيرات والممارسات بشأن تنفيذ استراتيجيات التنمية الوطنية، وتبادل الخيرات في التجارة والاستثمار وتنمية الرأس المال البشري. وذلك من حلال إنشاء بحلساً للمؤسسات الفكرية يكون مسؤولاً عن طرح الأفكار المبتكرة لقيادة الجهاز متعدد الأطراف.⁽³⁾ كما عملت الدول على التنسيق في سياساتها الاقتصادية وتبادل التشريعات القانونية من أجل حلق بيئة مناسبة تسهل من تنقل الأفراد والشركات ورؤوس الأموال.

6- تدويل عملاتهم النقدية المحلية: وذلك من حلال التعامل بالعملات المحلية بين الدول الأعضاء في المحموعة أثناء المبادلات التحارية، كما يعمل بنك التنمية التابع لدول البريكس على تقديم قروض للدول النامية بالعملات المحلية لدول البريكس. والحدف من هذا الإنجاز هو التحلي عن الحيمنة الدولار في

(2) Cedric de Coning & Others, The BRICS and Coexistence: An alternative vision of world order, New York: Routledge, 2014, P 178-179.

⁽¹⁾ Vai Io Lo & Mary Hiscock, OP.Cit, P 204-205.

⁽⁵⁾ J. L. Black, The Russian Presidency of Dmitry Medvedev 2008-12: The next step forward or merely a time out?, New York: Routledge, 2014, P 121.

المعاملات التحارية فيما بينها وحماية اقتصادياتها واقتصاديات الدول النامية من التقلبات المستمرة التي يشهدها الدولار. (1) بالإضافة إلى الإيجابيات التي تطرح على اقتصاديات دول المحموعة من حلال تدويل العملات المحلية، فهي تقدم كذلك بدائل حديدة للمعاملات التحارية للبلدان النامية وفك ارتباطها من هيمنة الدولار الذي أثر على اقتصاديات هذه الأحيرة بشكل كبير، حاصة أن مجموعة البريكس تعتبر الشريك الاستراتيحي الأول للبلدان النامية وبالتالي متحد سهولة في معاملاتها التحارية مع المحموعة يكونحا لا تشترط الدولار كعملة أساسية للمبادلات التحارية.

من حلال عرض الخطوات الإيجابية التي حققتها دول البريكس في علاقاتها الاقتصادية البينية، يمكن القول بأنها خطوات مهمة تعزز مكانتها الدولية وتجعلها أكثر قوة من خلال تنسبق الجهود الجماعية لمواجهة الأخطار والتحديات الخارجية والتخفيف من حدة الهيمنة الغربية على الاقتصاد العللي.

المطلب الثاني: جهود البريكس في تغيير موازين القوى في العلاقات الاقتصادية الدولية.

على الرغم من الهيمنة الغربية على الاقتصاد العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لفئرة طويلة، وعلى الرغم من استمرارية النظر لها بأنها القوة الاقتصادية العظمى الوحيدة في العالم، إلا أن هناك الكثير من الشواهد التي تثبت عكس ذلك، لاسيما بروز العديد من الاقتصاديات الناشئة والتكتلات الاقتصادية، من بينها مجموعة البريكس التي تجاوز ناتجها الإجمالي المحلي أكثر من 25% سنة 2010، كما أنها تستحوذ على أكثر من 42% من التحارة العالمية، ويتحاوز عدد سكانها أكثر من 42% من إجمال سكان العالم. كل هذه المعطيات تأكد على أنها قوة اقتصادية كبيرة كغيرها من القوى والتكتلات الاقتصادية الجديدة التي برزت على الساحة الاقتصادية العالمية، ومن هنا يمكن القول أنه تم الانتقال من فرضية هيمنة الأحادية القطبية على الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد عالمي متعدد الأقطاب.

فيروز محموعة البريكس كقوة اقتصادية تنافس القوى الاقتصادية التقليدية يعتبر إنحاز بحد ذاته. فهي توفر العديد من الامتيازات للدول النامية للنهوض باقتصادياتها من حلال توجيه استثماراتها في هذه البلدان وكذلك تخفف عليها الضغوطات التي كانت تمارس عليها من طرف النظام الاقتصادي الغربي المستنزف

Chie

•

⁽¹⁾ Eric Helleiner, The Status Quo Crisis: Global financil Governance after the 2008 meltdown, New York: Oxford University Press, 2014, P85.

لثروات الشعوب، كما أنحا ساعدت على تشجيع وتطوير التحارة والاستثمار على المستوى العالمي الذي كان محتكراً من قبل الاقتصاديات الغربية. (1)

إذ تسعى البريكس للانتقال إلى مستوى حيد في العلاقات الاقتصادية بين الدول تسودها العدالة والمساواة في تفاسم الأرباح، لذا ركزت على إنشاء هيكل دولي حديد موازياً لصندوق النقد الدولي يعمل على تقديم القروض للدول النامية ومحاولة إنحاء هيمنة الغرب على مؤسسات الحوكمة الاقتصادية. كما يكون هذا الهيكل كدرع يقي بلدان المحموعة وأسواقها من الهزات المالية المفتعلة، كما سيضمن الاستقلالية في حل القضايا الاقتصادية في تحج متعدد الأقطاب.(2)

كما ساعدت مجموعة البريكس على تنمية القدرات البلدان النامية في تطوير تجارفا الحارجية، وذلك من خلال توجيه اهتماماتها لهذه البلدان لاستيراد ما تحتاج إليه من المواد الأولية. والدليل على ذلك، النمو السريع في نصيب أمريكا اللاتينية وأفريقيا من التجارة مع البريكس. فحاجة البريكس للمواد الحام التي تشتريها مقابل السلع الاستهلاكية. كما ترجب أفريقيا بالتجارة المتنامية مع الصين. ومن المتوقع أن يرتفع حجم التبادل التجاري بين أفريقيا والصين عام 2015 إلى أكثر من 300 مليار دولار مقارنة بـ 93 مليار عام 2019 ونحو 125 مليار عام 2010. (3) إذ كان تطور تجارة مجموعة البريكس مع البلدان النامية سبباً في انتعاش العديد اقتصاديات هذه البلدان، وذلك من حلال ارتفاع أسعار المواد الأولية في السوق العالمية نتيجة تزايد الطلب عليها.

ومن هنا أصبحت البلدان النامية لها بدائل حديدة تمكنها من توسع نشاطاتها التحارية خاصة في تصدير الموارد الأولية التي كانت تحبمن على أسعارها الدول المتقدمة, فعلى سبيل المثال، تجاوز سعر البترول أكثر من 143 دولار للبرميل الواحد منذ زيادة طلب البريكس على هذه المادة خاصة الصين، في حين أنه لم يفوق سعره 70 دولار في بداية 2000 بسبب تحكم الغرب والولايات المتحدة بالدول المصدرة للنفط.

(3) Bruce Currie Alder & Others, OP.Cit, P 875.

⁽¹⁾ Robert Looney, Handbook of Emerging Economies, New York: Routledge, 2014, P271.

⁽⁵⁾ Lan Taylor, Africa Rising?: BRICS Divesifying Dependency, Woodbridg, New York: James Currey Publications, 2014, P 74-81.

ونتيجةً لما سبق أصبحت البريكس كفوة اقتصادية جديدة، عملت على فرض مكانتها في الأسواق العالمية من خلال تركيزها على تمتين علاقاتها مع مختلف دول العالم خاصة البلدان النامية التي تمبل للتعامل مع هذه المجموعة أكثر من أي وقت سبق. والدليل على ذلك، التوقعات الصادرة عن صندوق النقد والبنك الدوليين، إلى أن دول البريكس بانت تمتلك أكثر من ثلث السوق العالمية، حيث تستحوذ على أكثر من المدوليين، إلى أن دول البريكس بانت تمتلك أكثر من ثلث السوق العالمية، حيث تستحوذ على أكثر من المالية من إجمالي التحارة العالمية، على أن تتحاوز البريكس نسبة مساهماتها الإجمالية (50% من إجمالي النمو الاقتصادي العالمي بحلول عام 2020. (1) هذا ما يسهل لمجموعة البريكس من فرض مكانتها في الحوكمة الاقتصادية العالمية على المدى المعيد.

المطلب الثالث: جهود البريكس في إعادة هندسة المؤسسات الاقتصادية الدولية.

على الرغم من اختلاف مجموعة البريكس عن غيرها من التكتلات والتجمعات والتحالفات التي شهدتها الساحة الدولية من قبل، خاصة وأنه لا يوجد رابط معين يربط بين الدول الخمس، سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي. كما أنه لا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي، كذلك وجود تباين واضح في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات الإنتاجية بين الدول الخمس. غير أن هذه الدول الخمس ترتبط برابط هام، وهو الذي أنشئت على أساسه هذه المجموعة، ألا وهو رفض الهيمنة الغربية على الاقتصاد والسياسة العالمية. فأعضاء مجموعة البريكس يدعون إلى إنشاء نظام أكثر عدالة وتوازنًا للعلاقات الاقتصادية الدولية، ويهدفون إلى وضع نظام بديل لمواجهة القبود التي يضعها الهيكل الحالي للنظام المالي والنقدي الدولي. (2)

وعملت دول البريكس على تمرير مطالبها بإصلاح المؤسسات الاقتصادية العالمية، من حلال تركيزها على إستراتيجيتين أساسيتين، فالأولى تتمثل في تمويل المؤسسات التمويل صندوق النقد والبنك الدوليين لتحاوز الأزمة مقابل زيادة نصيبها في التصويت، والثانية تحسدت في إنشاء هياكل مالية تمولها دول المحموعة موازية للمؤسسات الاقتصادية العالمية.

(2) Uwe Becker, The BRIC sang Emerging Economies in Comparative Perspective: Political economy, liberlisation and institutional change, New York: Routledge, 2014,P10.

⁽¹⁾ Francis Kornegay & Narnia Bohler-Muller, Laying the BRICS of a New Global Order: From Yekaterinburg 2009 to Ethekwini 2013, South Africa: Africa Institute of South Africa, 2013, P 159-162.

إذ تعتبر دول مجموعة البريكس أن المؤسسات الاقتصادية العالمية قد استخدمت لإحبار الدول النامية على الامتثال للسياسات الاقتصادية الغربية، مثل الأسواق أمام الشركات والسلع الغربية والخصخصة وتعزيز مصطنع للدولار الأمريكي كعملة التبادل المفضلة, وبالتالي فإن المؤسسات الجديدة التي أتشأتها هذه الدول كفيلة بالعمل على حماية دول البريكس من التدخل الأجنبي في اقتصادياتها المحلية، وتساعد على حلق نظام عالمي حديد يقوم على المساواة القانونية بين الدول. (1) إذ تعتبر هذه المؤسسات التي أنشأتها هذه الدول المتمثلة في بنك البريكس للتنمية والنظام الاحتياطي كأدوات ضغط تحبر الدول الغربية على ضرورة الإسراع في إصلاح نظام التصويت في المؤسسات الاقتصادية العالمية ومراعاة قوة وأهمية جميع الدول من خلال العدالة والمساواة ومراعاة مصالح الدول النامية.

بالرغم من أن بنك التمنية مجموعة البريكس لن يكون في البداية بذلك الحجم الذي يؤهله على منافسة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، إلا أن تأسيسه سيكون بمثاية إشارة للولايات المتحدة الأمريكية بضرورة العمل مباشرة على إجراء إصلاحات المؤسسات الاقتصادية التي تعرقلها، مع الأحذ بعين الاعتبار للدور المتنامي لدول الاقتصاديات الناشئة في الاقتصاد العالمي. إذ أن خطط إصلاح صندوق النقد الدولي كانت قد أقرت منذ العام 2010 ولكن تم تحميدها في مرحلة مناقشتها في الكونغرس الأمريكي الذي لم يمنح الموافقة على هذه الإصلاحات. (2) هذا الأمر أثار استياء الدول الناشئة بما فيها دول مجموعة البريكس، وطالبوا بضرورة إصلاح هذه المؤسسات التي لم تعد تواكب التطورات التي حصلت على المستوى العالمية، حاصة برزوها كقوى صاعدة لا يمكن إغفاطا في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية العالمية.

وسيحفز إنشاء بنك البريكس للتنمية الإسراع في إصلاحات المؤسسات المالية العالمية التقليدية حيث تعهدت الولايات المتحدة خلال الجولة السادسة من الحوار الاستراتيجي والاقتصادي الصيني الأمريكي محواصلة دفع الإصلاحات في الحوكمة المالية والاقتصادية العالمية تحت إطار مجموعة العشرين وتعهدت بتسريع الإصلاحات المتعلقة بصندوق النقد والبنك الدوليين لتوسيع تواجد الاقتصاديات الصاعدة والدول

(e) Waheguru Pal Singh Sidhu a Others, Shaping the Emerging World India and the Multulateral Order, New York: The Brooking Institution, 2013, P326-327.

⁽¹⁾ Cedric de Coning & Others, OP.Cit. P43.

النامية. (1) وعليه فإن إنشاء بنك البريكس للتنمية سيكون قوة دافعة بشكل مستمر لبناء نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر عدلاً.

وعلى الرغم من النتائج الاقتصادية التي حققتها دول البريكس حلال العقد الأحير، سمحت لها بأن
تتحول من بلدان نامية إلى دول صاعدة، من حلال نشاطها الاقتصادي الذي انعكس على مساهمتها في
الناتج المحلي الإجمالي العالمي سنة 2011 الذي تجاوزت أكثر من 25%. (2) وكذلك الأدوار الإيجابية التي
حققتها على مستوى العلاقات البينية وما انجر عنها من زيادة قوتها على المستوى العالمي، بإضافة إلى
تأثيرها على المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية، إلا أنها مازالت توجه العديد من التحديات التي تعيق
مسارها نحو التقدم وتأثير في الحوكمة الاقتصادية العالمية. ويمكن تحديد أهم التحديات التي تواجه بحموعة
البريكس في العنصر الموالي.

المبحث الثاني: التحديات المواجهة لدور مجموعة البريكس في الحوكمة الاقتصادية العالمية.

على الرغم من تحقيق معدل نمو سريع في دول البريكس، بالمقابل تعثر اقتصاديات الدول المتقدمة، التي انحر عنها التحولات الكبرى الجارية في العلاقات الاقتصادية والسياسية العالمية. ومع تنبؤ الكثير من المحللين والخبراء أن تموها سيستمر إلى المدى البعيد. إلا أن البريكس تواجه العديد من العقبات الكبيرة التي قد تكون أحد الأسباب التي تخدد استدامة تموها، الذي ينعكس على أدائها في الحوكمة الاقتصادية العالمية.

(2) Sajal Mathur & Meghna Dasgupta, BRICS Trade Policies, Institutions and Areas for Deepening Cooperation, New Delhi: Centre for WTO Studies, 2013, P 05.

⁽¹⁾ William J. Burns, « The U.S.-China Closing Statements for U.S.-China Strategic and Economic Dialogue », From website: http://www.state.gov/s/d/2013/211850.htm, Browse the site in: 19-08-2014.

المطلب الأول: التحديات الداخلية لدول مجموعة البريكس.

هناك العديد من التحديات الداحلية التي من الممكن أن تؤثر على دور مجموعة البريكس في الحوكمة الاقتصادية العالمية، إذ زاد تفاقم هذه التحديات من خلال توفر الظروف المواتية لبروزها، وتشمل هذه التحديات الأوضاع السياسية الهشة التي أدت إلى بروز ظاهرة القساد وتفاقمها، المشاكل الاجتماعي الناجمة عن عدم المساواة الاجتماعية، الفقر المدقع، البطالة، فضلاً عن المشاكل الناجمة عن عدم قدرة البنية التحتية الحفاظ على استمرارية النمو الاقتصادي الذي تحدده المشاكل البيئية. زيادةً على ذلك، الضغوطات الديموغرافية على أسواق العمل، نظم التعليم والرعاية الاجتماعية وغيرها من المشاكل. (1) وعلى هذا الأساس قسمت التحديات الداخلية إلى: سياسية، اجتماعية وأحرى بيئية.

1- التحديات السياسية المؤثرة على دول البريكس.

من أبرز التحديات السياسية التي تواحهها دول البريكس هي إشكالية الفساد السياسي الناجم عن ضعف المؤسسات السياسية وعدم قدرها على اتخاذ القرارات، بسبب سيطرة الشخصيات النافذة في الدولة على القرارات المصيرية وتوجيهها لما يتوافق مع مصالحها الشخصية، بالإضافة إلى ضعف مرتكزات الحوكمة كالشفافية والرقابة والمساءلة والاحتكام للقانون التمكين وغيرها.

فظاهرة الفساد السياسي انعكس بالسلب على اقتصاديات هذه الدول واستدامة نحوها الاقتصادي. على صبيل المثال التعقيدات البيروقراطية على المستوى الحكومي قد تؤدي إلى إضعاف فرص حذب الاستثمار والحد من المنافسة التحارية الحقيقية. عموماً فإن تأثيرات الفساد قد تؤدي إلى فقدان الاستثمارات الأحنبية المباشرة التي تمثل مصدرًا مهمًا في خلق فرص العمل وانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي.(2)

⁽¹⁾ Najim Azahaf & Daniel Schraad, «Governance Capacities in the BRICS», Sustainable Governance Indicators Report, Gütersloh, Germany: Bertelsmann Stiftung, 2012, P 04.

Jain Vipul, & Dahiya Renu, «Impact of Corruption and Poverty on Economic Growth: An Indian perspective », International Journal of Research in Economics & Social Sciences, Eora Asia Research and Development Association, Vol 02, Iss 12, December-2012, P 29.

حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2012، من حلال مؤشر مدركات الفساد تحتل البرازيل المرتبة 72 من أصل 175 بلد مدرجة في الترتيب في مستوى الفساد داخل حكومة كل بلد. (1) إذ يكلف الفساد السياسي في البرازيل أكثر من 41 مليار دولار من الخسائر في السنة، كما أنه يعيق نشاط أكثر من الفساد السياسي في البرازيل أكثر من الحلي ويعيق دحولها إلى السوق العالمية. كما تظهر العديد من الدارسات أن الفساد والرشوة تشكل عقبات خطيرة أمام الشركات العالمية المهتمة بممارسة الأعمال التحارية والاستثمارية في البرازيل. (2)

أما روسيا تعتبر أقل من باقي دول البريكس من حيث التزامها بسيادة القانون، مع الخفاض الأداء الخاص فيما يتعلق بمكافحة الفساد، ودور النظام في تفاقم هذه الظاهرة، حاصة بعد الاتحامات الموحهة لها بالفساد في انتخابات 2011، هذا الأمر ألحق ضررًا كبير يسمعة روسيا على الساحة الدولية. كما صنفها البتك الدولي في سهولة ممارسة الأنشطة التحارية في المرتبة 120 من أصل 183 دولة في العالم، أي قبل بقلبل من البرازيل، وكانت روسيا في المرتبة 66 من أصل 143 دولة في تقرير التنافسية العالمية. كما تراجعت مع استشراء الفساد وعدم كفاءة البيروقواطية الحكومية. (3)

يتفق العديد من الخبراء أن مسألة استدامة النمو الاقتصادي يفتقر إلى مناخ الاستثمار. يتطلب تحسينه من خلال الإصلاح السياسي الجاد، لأن روسيا تحتاج إلى محاكم عادلة، لإنفاذ القانون وحماية حقوق الملكية محاربة الفساد والابتزاز، فتح الاقتصاد لجلب الاستثمار الأحنبي. ويعتبرون أن كل هذه المشاكل ليست اقتصادية بقدر ما هي سياسية, فالحملة الانتخابية التشريعية والرئاسية لعامي 2011 المشاكل ليست مستعدة بعد لأي تغييرات سياسية حقيقية. (4) واعتبر البعض أن إرث الفساد البيروقراطي السوفييتي هو سبب الطبيعة السياسية الروسية، فتحديات تحديث المؤسسات القانونية، ضعف سيادة القانون والفشل في إرساء مبادئ الحوكمة في روسيا التي انجرت على

⁽²⁾ Ty Woodruff, «The Effect of Corruption on Brazil's Economy », From website: http://em-journal.com/assetsc/14/142Woodruff.pdf, Browse the site in: 14-03-2014.

(4) Ewald Nowotny & Others, European Integratio in a Global Economy, CESEE and the Impact of china and Russia, United Kingdom: Edward Elgar Publishing, 2012, P 128.

⁽ii) Transparency International Organization, <u>Corruption Perception Report Index 2013</u>. Transparence International, 2013, P03.14-03-2014.

⁽³⁾ David Collins, the BRIC States and Outward Foreign Direct Investment, United Kingdom: Oxford University Press, 2013, P70.

الفساد الأحلاقي لموظفي الدولة. فالصفقات العمومية تمنح للشركات المملوكة لأقارب المسؤولين في الدولة، كل الاتفاقيات الحكومية موجهة إلى حلفاتها بدل من اختيار أفضل شركة مؤهلة، تدخل السلطة التنفيذية في القضاء وتوجيه المسار القضائي. (1) ويقول العديد من الخبراء، أن روسيا لا يمكن أن تحقق نمو اقتصادي مستدام ومستقر ما لم يتم حل المشاكل السياسية، أو ما لم يحدث تحول سياسي.(2)

أما الهند فقد بلغت التحديات السياسية ذروتها، وتنعكس على استشراء ظاهرة الفساد على مختلف المحالات، حيث انتشرت شبكات المافيا في جميع أنحاء الهند. "مافيا راج" تعتبر أكبر هذه الشبكات، التي تتألف من مسؤولين حكوميين، السياسيين، المنتحبين، والموظفين القضائيين، مطوري العقارات والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، هذه المحموعة تعمل بشكل جماعي في إطار حدمة مصالحهم الشخصية في دائرة تخصص كل طرف من هذه الأطراف. بالإضافة إلى انتشار الرشوة والفساد البيروقراطي. ووفقًا لمقياس الفساد العالمي لسنة 2009، تعتبر الأحزاب السياسية هي المؤسسات الأكثر فسادًا في الهند، وحسب استطلاع للرأي العام العالمي الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، أن أكثر من 58% من السياسيين في المناه هم أكثر الشخصيات فسادًا، وفي نفس الدراسة أثبتت أن الحكومة غير فعالة في مكافحة هذه الظاهرة. أما الجهاز القضائي لم يسلم هو الآخر من ظاهرة الفساد المتمثل في التأخر في معالجة القضايا، نقص في عدد القضائي ثلقي الرشاوي من قبل المسؤولين القضائيين. (3)

كما توسعت دائرة الفساد لتشمل ضعف سيادة القانون وعدم شفافية العقود الحكومية ونفقاتها وانتشار الفساد الأخلاقي للموظفين الحكوميين وفي مؤسسات الدولة، كل هذه الأمور ألحقت أضرار كبيرة على اقتصاد الهند وأدت إلى تخفيض معدل نموها الاقتصادي وإعاقة مسارها التنموي. (4) وعلى الرغم من الإحراءات المتخذة من طرف السلطات إلا أن هذه الظاهرة بقيت تتوسع في الهند. ويمكن إرجاع ذلك إلى

⁽¹⁾ Anders Aslund, & Others, Russia After the Global Economic Crisis, United States of America: Edwards Brothers, 2010, P 79.

⁽²⁾ Ewald Nowotny & Others, European Integratio in a Global Economy, CESEE and the Impact of china and Russia, United Kingdom: Edward Elgar Publishing, 2012, P 128.

⁽⁹⁾ Abdulraheem A « Corruption in India: An overview, Causes consequences and remedial measures », <u>Social</u> Action Journal, India: India Social Institute, Vol 59, No 4, October-December-2009, PP 351-354.

⁽⁴⁾ Aaditya Matoo & Robert M. Stern, India and the WTo, New York: A copublication of the World Bank and Oxford University Press, 2003, P 251.

الكثافة السكانية الضخمة التي يشهدها هذا البلد، ما أدى إلى ضعف الخدمات وانتشار الرشاوي للحصول عليها، بالإضافة إلى انعدام آليات الرقابة والمحاسبة لمحاربة الظاهرة.

أما في حنوب إفريقيا، وجهت انتقادات للرئيس زوما وبعض من أعضاء حكومته لانتشار ظاهرة الفساد على المستوى الحكومي أو الهيئات المحلية. حيث انتشرت ظاهرة استغلال النفوذ، واستفحال الرشاوى، ويرى بعض المحللين أن مثل هذه الأفعال آحذ في الازدياد منذ تولي زوما لمنصبه سنة 2009. وعلى الرغم من اعتراف الحكومة بتزايد هذه الظاهرة، واتخاذ الرئيس مجموعة من التدايير محاربتها، مع ذلك مقاضاة المسؤولين كانت انتقائية وتم التغاضي على الكثير من القضايا المشتبه فيها. كما زاد العدام الشقافية عن الإنفاق الحكومي والمؤسسات العمومية والمشاريع والصفقات العمومية التي تعود في الغالب من نصيب مسؤولي الحزب الحاكم. (1)

من خلال استشراء المشاكل السياسية وانتشار الفساد في مختلف بلدان البريكس، انعكس سلبًا على جمعتها على المستوى العالمي، إذ تم تصنيفها من قبل منظمة الشفافية الدولية، من بين 177 دولة حسب مؤشر مدركات الفساد لسنة 2013، وتحتل مراتب الأحيرة التي تعكس الدول الأكثر فساداً. أنظر الجدول رقم (11)

الجدول رقم (11): يوضح ترتيب دول البريكس حسب مستويات الفساد في القطاع العام لسنة 2013

الترتيب	اللد
72	العزاريل
127	وبا
94	-addi
80	الضين
72	حنوب إفريقا

Source: Transparency International Organization, <u>Corruption Perception Report Index</u> 2013, Transparency International, 2013, P03.

⁽ii) Nicolas Cook, «South Africa: Politics, economy and U.S. Relations», United States: <u>CRS Reports of Congress</u>, Congressional Research service, 06-December-2013, P.10.

ومن خلال هذا الجدول يتضع أن دول البريكس من بين الدول الأكثر انتشار لظاهرة الفساد السياسي، فهي تحتل مراتب متدنية حداً من أصل 177 دولة دخلت ضمن هذا التصنيف، خاصة روسيا التي احتلت المرتبة 127، لتلبها الهند في المرتبة 94، يعدها الصين في المرتبة 80، أما البرازيل وجنوب إفريقيا تتقاسم المرتبة 72.

فالآثار السلبية للفساد السياسي التي انعكست على اقتصاديات دول البريكس، بما فيها عزوف العديد من الشركات متعددة الجنسيات عن الاستثمار في هذه البلدان، قد يؤدي إلى تباطؤ نموها، وتتوسع دائرة الآثار السلبية بفقدان العديد من مناصب الشغل التي توفرها هذه الشركات وترتفع نسبة البطالة. ومن هنا تبرز التحديات الاحتماعية كتحصيل حاصل،

هذه المشاكل السياسية ألقت بضلالها على المستوى الاجتماعي الذي هو الآخر أصبح يشكل تحديداً لتطلعات دول المحموعة نحو البلوغ إلى العالمية وسعيها لتحتل مراكز القيادة في العالم. فهي غالباً ما تعرض للنقد من طرف المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية حول الأوضاع الاجتماعية التي يعيشها المواطن في بلدان البريكس.

2- التحديات الاجتماعية المؤثرة على دول البريكس

هناك الكثير من التحديات الاجتماعية التي تعيق مسار التنمية في دول البريكس، فارتفاع مستوى الفقر، وعدم المساواة في توزيع الدحل، هي مشاكل مشتركة بين الدول الخمس، فهناك حزء كبير من السكان غير قادرين على التوفير السلع والخدمات الضرورية في حياتهم. وينعكس هذا في مؤشر التنمية البشرية الضعيف الذي سجلته دول البريكس. وهناك تحديات أحرى لا يمكن إنكارها التي تواجه هذه البطران هي البطالة، العمالة غير المؤهلة وغيرها. (1)

فالفقر أصبح ظاهرة منتشرة في الصين، فتحول البلاد من كونحا كانت أكثر المجتمعات متساوية في العالم إلى دولة غير متكافئة نسبياً. وتتزامن الزيادة عدم المساواة مع التحول نحو النمو الاقتصادي والتركيز

CCT

⁽ii) Vandana Desai & Robert B. Potter, The Companion to Development Studies, New York: Routledge, Ed 3, 2014, P 76.

على المناطق الحضرية من خلال تشجيع محال التصنيع على حساب القطاعات الأخرى، وهو ما أدى إلى تدهور الأوضاع الاحتماعية في المناطق الريفية. (1) وذلك بسبب الاهتمام بالمناطق الحضارية التي تتمركز فيها المصائع وأهملت الريف ذا الطابع الزراعي الذي انتشر فيه مستوى الفقر إلى أعلى المستويات نظرا لاهتمام الحكومة بالتصنيع أكثر من الزراعة.

أما في البرازيل سجلت مابين 2003-2009، أن حياة واحد من أصل خمسة برازيليين تحت خط الفقر أي ما يقدر بـ 14 مليون نسمة، ونسبة 8% من السكان يعانون من نقص التعابية، وغالبًا ما يتمركز الفقر بين في الشمال والشمال الشرقي للبلاد وخاصة بين السكان الأصليين.⁽²⁾ وهذا ما يطرح إشكالية التمييز العنصري من خلال تحميش السكان الأصليين للبرازيل.

أما روسيا، على الرغم من احتياطاتها الضخمة من الموارد الطبيعية، إلا أنَّها ليست كافية للحفاظ على مستوى عال من متوسط الدخل بالنسبة للسكان ككل على المدى البعيد. فعائدات إنتاج النفط للفرد الواحد منحفضة نسبيًا مقارنة بالدول النفطية الأحرى (مثل قطر ودول الخليج الأحرى وكذلك أذربيحان وكازاخستان والنرويج وغيرها).⁽³⁾ حيث يعيش أكثر من 18 مليون شخص في الفقر. وحسب مؤسسة التدقيق الروسية FBK. كما يتعارض الحد الأدبي من الأحور كثيرا مع تكليف المعبشة، فمتوسط تكلفة المعيشة في الشهر يقدر بـ 210 دولار، في حين متوسط الرائب الشهري للعامل المتمثل في الحد الأدنى للأجور يقدر بـ 155 دولار. وعلى هذا الأساس أصبحت مسألة التخفيف من حدة الفقر تشكل عبء ثقيل على إدارة الرئيس فلاديمير بوتين Vladimir Putin، خاصة وأن إحصائيات الحكومة تشير إلى أن الطبقات الأكثر ثراء تزيد ثرواتها بالمقابل يزيد الفقراء فقراً. (4)

121 Brian Thompson & Marc J. Cohen, The Impact of Climate Change and Bioenergy on Nutrition, London:

Springer Press, 2012, P82.

the site in: 20-03-2014.

⁽¹⁾ Gordon Mc Granahan & George Martina, Urban Growth in Emerging Economies: Lessons from the BRICS, New York: Routledge, 2014, P61.

⁽³⁾ European Bank for Reconstruction and Development, « diversifing Russia: Harnessing regional diversity », From website: http://www.ebrd.com/downloads/research/economics/publications/specials/diversifyingrussia pdf, Browse the site in: 19-03-2014, P 16.

(4) a Poverty in Russia a From website: http://borgenproject.org/minimum-wage-and-poverty-in-russia/, Browse

أما الهند فعل الرغم من التحسن الذي تعرفه البلاد من التقليل من انتشار الفقر، إلا أنها مازالت هناك شريحة كبيرة من السكان تعيش تحت خط الفقر. ما بين 2011-2012، بلغ عدد السكان الذين يعيشون تحد الفقر في الهند حوالي 270 مليون شخص مقارنة من الفترة 2004-2005، التي كانت تفوق 407 مليون هندي يعيشون تحت حط الفقر .⁽¹⁾

كذلك حنوب إفريقيا تعانى من إشكالية الفقر، إذ أثرت الأزمة المالية العالمية على ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر، وقدر عددهم سنة 2009 إلى ما يقارب 15.8 مليون شخص بعدما كان يبلغ 12.6 مليون شخص سنة 2006، إلا أنه تراجع هذا الرقم ليبلغ سنة 2011 حوالي 10.2 مليون. (2)

فمشكلة الفقر يعتبر تحدى كبير بالنسبة لدول البريكس، كما يهدد استدامة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من خلال تزايد الإنفاق الحكومي للحد من هذه الظاهرة. (3) خاصة في فترة الأزمة المالية العالمية التي زادت من ارتفاع نسبة الفقر وتزايد الاضطرابات الاجتماعية التي أبرزت العديد من التحديات الاجتماعية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- لا تكافئ في محال الرعاية الصحبة التي تختلف بين المناطق الحضارية والريف التي تعود إلى سببين، الأول هو شساعة حجم جغرافيا بلدان البريكس ما يؤدي إلى رداءة الخدمات الصحية في الريف، والثانية هي الفرق المتزايد بين حودة حدمات الرعاية الصحية بأسعار معقولة حاصة بأقلية من المواطنين، وحدمات الصحة العامة في متناول الغالبية العظمي من السكان. وفي عام 2012، كان متوسط نصيب الصحة من الإنفاقات العامة بين دول منظمة التعاون والتنمية (OECD) أعلى بكثير من ما كان عليه في معظم بلدان البريكس، مما يدل على أن نظامها الصحي من الدرجة الثانية. (٢٠)

⁽ii) Government of India, « Development Goals: India Country Report 2013 » Central Statistics Office, Ministry of statics and Programme Implementation, India, 2013. P 28.

⁽²⁾ Pali Lehohla, «Poverty Trends in South Africa: An examination of absolute poverty between 2006 and 2011 ». South Africa Report No 03-10-6: Statestics South Africa, 2014, P12.

⁽³⁾ Jeffrey Haynes, Development Studies, United Kingdom: Polity Press, 2008, P 190.

⁽⁴⁾ Helmut Reisen, « Economic Policy and Social Affairs in the BRICS », Sustainable Governance Indicators Report, Gütersloh, Germany: Bertelsmann Stiftung, [S.D.D] PP 22-23.

- بسبب الاضطرابات الاجتماعية التي شهدتها بعض دول البريكس سنة 2013، وتناقصت الأسهم والسندات وعملات كل بلدان البريكس، بالإضافة إلى بداية انتعاش اقتصاديات الدول الغربية، أدت إلى السحاب أصحاب الشركات الأحبية ومن جويلية 2013 سحب المستثمرين أكثر من 13.9 مليار دولار من الأموال المستثمرة في دول البريكس. (1)

ارتفاع نسبة البطالة التي برزت بعد انسحاب العديد من الشركات التي كانت توفر العديد من مناصب
 الشغل.

كل هذه التحديات الاحتماعية وغيرها، ستلحق الكثير من الأضرار على اقتصاديات دول البريكس، التي بدأت باستغلال الأرباح التي حققتها في فترة ارتفاع نموها الاقتصادي لتهدئة الأوضاع الداخلية وشراء السلم الاحتماعي.

3- التحديات البيئية المواجهة لدول البريكس

تعتبر التحديات البيئية من أكبر التحديات التي ستؤثر كثيراً على اقتصاديات دول البريكس. فهي من بين الدول التي تعرف نسب عالية من التلوث، ومن المرشح أن تزيد هذه النسب نتيحة لاهتمام هذه البلدان على زيادة نمو اقتصادياتها على حساب البيئة. ومعظم أنشطتها الاقتصادية مضرة بالبيئة حاصة في روسيا، الهند والصين، التي زاد معدلها الإجمالي من انبعاثات 2O2 ليتحاوز المعدل لكلي لدول الاتحاد الأورى من هذه الانبعاثات. أنظر الجدول رقم (12).

الحدول رقم (12): محموع البعاثات غاز CO₂ من الوقود الحفروي لدول البريكس والاتحاد الأوربي (مليون طن).

2008	2007	2005	2000	1995	1990	
				1200	1990	
361.5	341.9	322.2	302.8	240.4	194.3	البرتهل
1593.4	1578.5	1516.2	1505.5	1574.5	2178.8	روسا
1431.3	1357.2	1160.4	972.5	776,6	582.3	الهند
6549.0	6071.8	5103.1	3077.2	3022.1	2244.1	الضين
3794.1	3868.6	3936.0	3818.7	3851.2	4070.9	315
	1593.4 1431.3 6549.0	1593.4 1578.5 1431.3 1357.2 6549.0 6071.8	1593.4 1578.5 1516.2 1431.3 1357.2 1160.4 6549.0 6071.8 5103.1	1593.4 1578.5 1516.2 1505.5 1431.3 1357.2 1160.4 972.5 6549.0 6071.8 5103.1 3077.2	1593.4 1578.5 1516.2 1505.5 1574.5 1431.3 1357.2 1160.4 972.5 776.6 6549.0 6071.8 5103.1 3077.2 3022.1	1593.4 1578.5 1516.2 1505.5 1574.5 2178.8 1431.3 1357.2 1160.4 972.5 776.6 582.3 6549.0 6071.8 5103.1 3077.2 3022.1 2244.1

Source: Jelle Bosch, The European Union and the BRIC Countries, Belgium: European Union, 2012, P 106.

252

⁽ii) Center for the Study of Governance Innovation, « On the BRICS of Collapse?: Why emerging economies need a different development model ». From website: http://www.demos.org/sites/default/files/publications/BRICS.pdf, Browse the site in: 20-03-2014.

ويعود سبب ارتفاع هذه الانبعاثات إلى السياسات الاقتصادية التي تقوم على الصناعات الاستخراجية والتركيز على التصنيع من أحل تحقيق النمو السريع الذي يؤثر بالسلب على البيئة، وإهمالها للاقتصاديات الخضراء التي تركز على مراعاة التغيرات الإيكولوجية العميقة التي تضع قضايا الطبيعة والحيوانات وكل ما يدعم الحياة في مقدمة الأولويات وبعدها تأتي الاحتياجات البشرية في المرتبة الثانية، وذلك من خلال اتخاذ تدايير حذرية للتصدي لمشاكل الاستهلاك الواسع للمواد المضرة بالبيئة في دول اليويكس. (1)

على سبيل المثال، الهند كأحد دول البريكس تواجه المشاكل البيئية التي تحدد مستقبل مستدام. فالنمو الاقتصادي السريع أدى بإلحاق الضرر على البيئة، من خلال زيادة استخدام الموارد الطبيعية وارتفاع مستوى انبعاث الملوثات.(2)

ونتيحة لهذه الآثار واحه الاقتصاد الهندي واحدة من أسوأ موحات الجفاف في تاريخ الهند المستقلة. كما ضربها أكبر إعصار (أوريسا). شهدت ولايات أوتارانشال ومهاراشترا وغوحارات الزلازل العملاقة التي ألحقت أضرار كبيرة على الأرواح والممتلكات. كما أدت الكوارث الطبيعية الكثير إلى الضغط على الموارد المالية للبلاد، حيث صرف الكثير منها في الإغاثة وإعادة التأهيل بدل من استخدامها في تكوين رأس مال وإنشاء أصول مالية. (3)

كما أنه من المحتمل أن تشهد انخفض في الإنتاج الزراعي بسبب ملوحة المياه. وتشير الإحصاءات إلى أنه هناك ما يقارب 6,73 مليون هكتار من الأراضي الزراعية متضررة من مشاكل الملوحة بدرجات

(2) Surender Kumar & Shunsuke Managi, The Economics of Sustainable Development: The Case of India, London: Springer, 2009, P 02.

Maxine Newlands, Environmental Activism, Environmental Politics and Representation: The framing of the British environmental activist Movement, From website: http://roar.uel.ac.uk/3046/1/2013PhDNewlands.pdf, Browse the site in: 27-05-2014, P18.

⁽⁵⁾ Amir Ullah Khan & Harsh Vivek, Stases of the Indian Economy: Towards a Larger Constituency for Second Generation Economic Reforms, New Delhi: Sage Publications, 2007, P 35.

متفاوتة، إذ تمثل تحديدًا خطير للإنتاج الغذاء الموحه لتلبية احتياحات البلاد. وتشير التقديرات أنه بحلول عام 2030 قد تتأثر حوالي 15.5 مليون هكتار من الأراضى الزراعية بالأملاح.⁽¹⁾

المطلب الثاني: التحديات البينية بين دول مجموعة البريكس.

بالإضافة إلى وجود تحديات داخل كل بلدن من بلدان البريكس، توجد بعض التحديات البينية الأخرى التي لا ثقل أهمية عن التحديات السابقة، ومن بينها ما يلي:

احتلاف الأنظمة السياسية لدول البريكس الذي يصعب التنسيق فيما بينها. إذ تتراوح بين الديمقراطيات متعددة الأحزاب في كل من الهند، البرازيل وجنوب إفريقيا، على خلاف الأنظمة الاستبدادية الشيوعية لكل من روسيا والصين على الرغم من الإصلاحات، إلا أنما مازالت هناك بعض التحاوزات. (2)

الخلافات الحدودية التي بين الصين والهند التي تعود إلى الخط الحدودي ماكماهون (McMahon line)، والسبب الأساسي في هذا الخلاف يعود إلى موقف بكين التي تعتبر بأن حزء كبير من هذه الحدود تقع على أراضيها، محصوصا أن 90 ألف كلم² من المنطقة تقع في القطاع الشرقي للهند، والبقية تابعة للصين بموجب معاهدة سيملا (simla convention)، سنة 1914، قبل أن تأحذ بشكل غير قانوني من الهند البريطانية. (3)

التباعد الجغرافي بين دول البريكس، أدى إلى ضعف التحارة البينية نتيحة لارتفاع تكاليف النقل، مما يسمح بزيادة القدرة التنافسية لدول الجوار أكبر من دول المجموعة، وبالتالي تلجأ الدول إلى البحث عن بدائل أقرب للتبادل التحاري، على سبيل المثال روسيا لها مبادلات التحارية مع دول الجوار مثل باكستان والاتحاد الأوربي أحسن من التعامل مع البرازيل أو جنوب إفريقيا. (4)

⁽¹⁾ Vijay Paul Sharma, « India's Agricultural Development under the Nwe Economic Regime: Policy perspective and strategy for the 12th five year Plan », <u>IIMA Working paners</u>, Indian Institute of Management, Ahmedabad-India, Workig Paper No; 2011-11-01, November 2011, P20.

⁽²⁾ Joseph Mark S. Munoz, Handbook on the Geopolitics of businees, United Kingdom: Edward Elgar Publishing, 2013, P69.

⁽³⁾ Sagarika Dutt & Alok Bansal, South Asian Security: 21st century discourses, New York: Routledge, 2012, P86.

Addil Nakhoda, « The Impact of the Exports of BRIC Countries Plus Turkey on the Exports of Pakistan », Munich Personal RePEc Archive, Pakistan: State Bank of Pakistan, Paper No 52477, 30-December-2013, P05.

طغيان النزعة التنافسية بين دول البريكس على المناطق الإستراتيجية، مثال ذلك التنافس الصيني الروسي حول منطقة أسيا الوسطى، حيث تعمل الصين على تعزيز مكانتها من خلال الاعتماد على الموارد الطاقوية في بحر قزوين وآسيا الوسطى. أما روسيا تسعى إلى بسط نفوذها في المنطقة من أجل الحفاظ على الطلب الصيني المتزايد على الموارد الطاقوية، والحفاظ على تسعيرتها. (1)

المصالح المتناقضة والأولويات المتباينة بين بلدان البريكس، كقضية إصلاح بمحلس الأمن الدولي -الذي تسعى إلى الانضمام إليه كل من البرازيل، الهند وحنوب إفريقيا كأعضاء دائمين- والخلافات الجارية على الحدود الإقليمية كالتي بين الصين والهند.⁽²⁾

هذه الخلافات من الممكن أن تجعل مصير هذه المحموعة إلى التفكك والزوال. فأي اتفاق أو شراكة يجيب أن تتوفر فيها على الأقل بعض من التوافق والانسجام بين البلدان، وهذا ما تفتقده بلدان البريكس. وعلى هذا الأساس يستوجب على هذه الأحيرة العمل بحدية لتجاوز الكثير من الخلافات البينية والتركيز على العمل المشترك من حلال تنسيق سياساتها لتحقيق مصالحها المشتركة في القضايا العالمية.

المطلب الثالث: التحديات العالمية المواجهة لمجموعة البريكس.

تعود التحديات العالمية المواحهة لدول البريكس، إلى زيادة ارتباطها وتداخلها في البيئة الدولية والاقتصاد العالمية بالتحديد. فمن الطبيعي أن تتزايد التحديات المعيقة لها في بيئة عالمية متغيرة، ويمكن تلخيص بعض التحديات في العناصر التالية:

تعتبر الحيمنة الغربية على المؤسسات المالية الدولية من أهم التحديات التي وتواجه جميع الدول بما فيها أعضاء مجموعة البريكس، حيث تعتبرها وسائل لحيمنة الشمال على الجنوب، من خلال السيطرة على اقتصادياتها والتحكم فيها لما يتوافق مع مصالحها. (3) وعلى هذا الأساس كانت هناك العديد من الخطابات

⁽³⁾ Li Xiaoyun & Carey Richard, "The BRICS and the International Development System: Challenge and Convergence?", Policy Briefing, Brighton, United Kingdom: Institute of Development Studies, Iss. 55, March-2014, P02.

⁽ii) Robert E. Bedeski & Niklas Swanstom, Eurasia's Ascent in Energy and Geopolities: Rivalry or portnership for China, Russia and Central Asia?, United States: Routledge, 2012, P 187.

⁽³⁾ Edmore Ntini, «Global Financial Institutions: The double edged blades and instruments of northern domination», <u>International Journal of Humanities and Social Science</u>, United States of America: Center for promoting ideas, Vol 04, No 01, January-2014, P 219.

حول ضرورة إصلاح هذا المؤسسات وإعطاء الفرصة لجميع الدول للمشاركة في القرارات الاقتصادية العالمية. وعلى الرغم من الإصلاحات التي طرأت على هذه المؤسسات بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي عجزت الدول الغربية والمؤسسات الاقتصادية الدولية على مواجهتها وزيادة حصص التصويت لصالح العديد من الاقتصاديات الناشئة بما فيها دول البريكس. إلا أن هذه الإصلاحات غير كافية ومازالت الهيمنة الغربية مسيطرة عليها.

التحدي الثاني يعود إلى تأثر اقتصاديات مجموعة البريكس بأي اختلال في الاقتصاد العالمي نتيجة ارتباط اقتصادياتها مع البيئة العالمية. وعلى الرغم من أن الأزمة المالية العالمية لم تأثر فيها بنفس الدرحة التي تأثرت بها اقتصاديات الدول الغربية، إلا ألها واجهت بعض المشاكل في تباطؤ نموها الاقتصادي نتيجة لإجراءات التقشف التي اعتمدتها الدول الغربية لمواجهة الأزمة. هذا الأمر جعلها تفقد الكثير من الأسواق التي كانت تروج فيها سلعها. على سبيل المثال، على الرغم من أمال بعض القادة الروس بأن يلادهم ستظل في وضع مستقر في الأزمة المالية العالمية. إلا أنه انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة ما يقارب 3% في الربع الأخير من عام 2008 وبنسبة 15% في الربع الأول من عام 2009 . (1) وهذا ما حدث لباقي دول البريكس التي حاولت أن تتحاوز هذا الإحراء من خلال توسيع المبادلات التحارية بينها لتعويض الأسواق الأوربية وأمريكا الشمالية، كما شجعت على الاستهلاك المحلى لتحاوز هذه العقبة.

كما عملت القوى الغربية على تقويض المناطق التي تتواجد فيها مصالح دول البريكس، من أحل الحد من تصاعدها، وعملت على التدخل بمختلف الطرق لاحتواء العديد من المناطق التي تعتبر إستراتيجية بالنسبة لدول البريكس خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية التي تعمل على احتواء دول آسيا الوسطى مثلا. (2) كما عملت على خلق يؤر توتر في كل من أفغانستان والعراق، وعملت على تقويض مصالح دول البريكس في القارة الإفريقية من خلال الضغط على تقسيم السودان الذي كان منطقة استثمارات دول البريكس خاصة الصين وروسيا، وهي الآن تعمل على زعزعت المناطق العربية كما هو

(2) Zara Rabinovitch, «The Infuence of China and Russia in Central Asia: Ongoing rivalry and shifting dtratgies», Policy Q & A, Nwe York: The National Bureau of Asian Research, 09-April-2013, P 03.

⁽i) Anders Aslund, & Others, Russia After the Global Economic Crisis, United States of America: Edwards Brothers, 2010, P 52.

الحال في مصر التي أوشكت على إبرام اتفاقيات مع دول البريكس قبل إزالة الرئيس السابق محمد مرسي من منصبه، بالإضافة إلى دعمها للمعارضة السورية مقابل الحصول على امتيازات كما حصلت عليها في ليبيا.

إضافة إلى هذه التحديات، لا يمكن إنكار بأن دول مجموعة البريكس مازالت لم تبلغ القدرة التنافسية ومعايير النوعية التي تتميز بحا معظم الدول الغربية أو الولايات المتحدة الأمريكية. ففي استطلاع أجري سنة 2011 حول القدرة التنافسية ومعايير الجودة بين اقتصاديات دول العالم، حاءت الولايات المتحدة في المرتبة الرابعة بين الاقتصاديات العالمية، أما بالنسبة لبلدان البريكس، فإنحا حاءت في مراتب متأخرة، فالصين احتلت المرتبة 27، الهند51، البرازيل 58 وروسيا كانت في المرتبة 63. (1)

وعلى الرغم من المكانة التي تكتسبها دول مجموعة البريكس في الاقتصاد العالمي، إلا أنها مازالت في حاجة ماسة إلى القوة الاقتصادية التقليدية أكثر من أي وقت مضى. فالمسؤولية العالمية لا يمكن أن تتحملها لوحدها هذا من جهة، ومن جهة أخرى قوة هذه الدول مقرون بتزايد الطلب العالمي لمنتجات دول المحموعة، وبالتالي فهي بحاجة للغرب أكثر من حاجة الغرب إليها. (2)

أضف إلى ذلك، العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا من طرف الغرب، يسبب تدخلها في الأزمة الأوكرانية، وتنظيم استفتاء لسكان حزيرة الفرم لضمها إليها. كما قدمت الولايات المتحدة باقتراح الغاء عضويتها من مجموعة العشرين، إلا أنحا رفضتها باقي دول البريكس (البرازيل، الهند، الصين وحنوب إفريقيا).

ومن خلال هذه التحديات، يمكن القول بأنه من الطبيعي أن تواجه أي قوة اقتصادية العديد من المشاكل والعقبات التي من الممكن أن تواجهها، وبما أن مجموعة البريكس مازالت حديثة العهد يتوجب عليها تكثيف جهودها للعمل بشكل جماعي لمواجهة هذه التحديات والعمل على خلق مصادر تمويل حديدة تجنبها من حدة الاضطرابات الاقتصادية العالمية، والإسراع في إنشاء صندوقها المشترك الذي من المقرر أن يتم الاتفاق حطوات عمله الأولى في شهر حويلية 2014.

⁽²⁾ Guy de Jonqueres, « What power shift to China,? », Policy Briefs, European Centre for International Political Economy, London School of economics, No: 04/2012, P.03.

⁽i) Michael Cox, « Power Shifts, Economic Change and the Decline of the West? », <u>International Relations</u> Journal, Washington: SAGE Journals, Vol 26, No 04, December-2012, P374.

المبحث الثالث: مستقبل أدوار مجموعة البريكس في الحوكمة الاقتصادية العالمية

استناداً للتحديات التي تواجه مسار مجموعة البريكس التي سبق عرضها، طرحت العديد من التساؤلات حول مصير هذه المجموعة في المستقبل الذي يحدد مكانتها وأدوارها التي تقوم بحا في ظل الحوكمة الاقتصادية العالمية. على هذا الأساس طرحت ثلاث سيناريوهات تقيم فيها الأدوار التي يمكن أن تلعبها دول هذه المجموعة في الحوكمة الاقتصادية العالمية. فهناك من يرى استمرارية تقوق النمو السريع لاقتصاديتها على المدى البعيد وهذا ما يجعل قوة تأثيرها في تزايد مستمر لتهيمن على الاقتصاد العالمي، وهناك من يعتبر أن دول البريكس ستحافظ على استقرار نموها لتكون كقوة في اقتصاد عالمي متعدد الأقطاب. أما السيناريو التالث يركز على التحديات التي تواجهها دول البريكس ويعتبرها أنها من الأسباب التي ستعجل من التالث. تدهورها وانحبارها في أول فرصة تتاح لها. وعلى هذا الأساس ثم التفصيل في هذا النقاش من حلال المطالب التيالية.

المطلب الأول: مجموعة البريكس كالقوة بديلة للقوة الغربية في الحوكمة الاقتصادية العالمية

يعتمد أصحاب هذا السيناريو على نقطتين أساسيتين، الأولى تتمثل في الانتعاش الاقتصادي الذي عرفتها اقتصاديات دول البريكس منذ أواحر التسعينيات؛ والنقطة الثانية تتمثل في الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي أدت إلى تراجع اقتصاديات القوى الغربية مقابل استمرار النمو السريع لدول البريكس في نفس الفترة، كما يعتمدون على مجموعة من المعطيات التي جعلتهم يتصورون استمرار القوة الاقتصادية لهذه الدول على المدى البعيد.

إلا أنه يستوجب على دول البريكس مواجهة العديد من التحديات والقيام بالمزيد من الإصلاحات الاقتصادية كزيادة تحرير التحارة والاستثمار حاصة على المستوى المحلي، وإصلاح المؤسسات لدعم السوق المعقدة، لاسيما الإصلاحات القانونية والإدارية لإعادة هيكلة الدولة. هذه الإصلاحات تسمح لها بالمشاركة البناءة على المستوى الخارجي لا تؤثر عليها التقلبات العابرة، والقيام بالمزيد من توثيق العلاقات طويلة المدى مع القوى الاقتصادية الأكثر نشاطًا والمشاركة البناءة في المؤسسات الدولية. (1)

arr.

⁽¹⁾ Yang Yao, Linda Yuch, Globalisation and Economic Grwoth in China, London: World Scientific Publishing, 2006, P228.

حجم وديناميكية اقتصاديات دول مجموعة البريكس ستسمح لهم بزيادة قدراتهم على استيعاب وتوليد الابتكارات. أولاً، يمكن لهذه الدول الابتكار على نطاق أوسع من ذلك بكثير بالمقارنة مع الاقتصاديات الأخرى، على أساس الاستثمار الخاص في مجال البحث والتطوير وتحسين من القوة العمل. ثانيًا، لديهم القدرة المالية لاقتناء تكنولوجيات حديدة -تراخيص، والآلات، المعدات، التكنولوجيات العالية، الشركات- ويمكن لها أن تجلب العلماء والمسيرين والمستشارين. ثالثًا، جميع دول البريكس تعتبر موقع مهم لاحتذاب الاستثمارات الأحنية المباشرة. (1)

كما أن الفئة العمرية الأكبر بين سكان دول البريكس هي من فئة الشباب، وهذا ما يسمح لها أن يكون لها رأسمال بشري قادر على العمل على المدى المتوسط، فالشبخوخة تميل إلى أن تكون أقل وضوحًا في اقتصاديات دول البريكس مقارنة بما هي عليه في البلدان المتقدمة اقتصاديًا على مدى العقدين القادمين. وبحلول عام 2030، وفقًا للبنك الدولي، سيتحاوز الادحار والاستئمار في البلدان الناشئة بما فيها دول البريكس أكثر من 32% مقارنة بسنة 2000 التي لم تبلغ الخمس. (2)

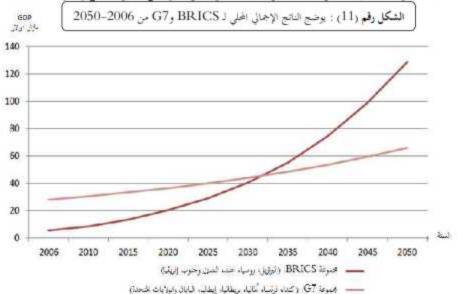
ويعتقد بأن الاقتصاد البرازيلي قد يكون واحدًا من الاقتصاديات الناشئة في هذا القرن الجديد. إذ أصبح اقتصاد هذا البلد الواقع في أمريكا الجنوبية له أهمية كبيرة من الناحية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على المستوى العالمي، وتم تصنيف اقتصاد البرازيل كتاسع أكبر اقتصاد من حيث تعادل القوة الشرائية PPP) Purchasing Power Parity) في العالم، والأكبر في كل من أمريكا الجنوبية ومما لا شك فيه الثاني في نصف الكرة الغربية بعد الولايات المتحدة بعد أن حقق نمو اقتصادي بعد انتهاج مبادئ اقتصاد السوق الحرة والفرص الكبيرة التي أتبحت للبرازيل سواء داخل المنطقة أو على الصعيد العالمي. (3)

(2) The World Bnak, « Capital for the Future: Saving and Investment in an Interdependent World », Global Development Horizons, New York: International Bank for Reconstruction and Development, The World Bank, 2013, PO2

⁽¹⁾ Iulia Monica Oehler Sincai, « Trends In Trade and Investment Flows between the Eu and BRICS Countries », Theoretical and Applied Economics. Romannia: General Association of Economists From Romania, Vol 18, No 06, 2011, PP 77-78.

⁽³⁾ Usman Ali Choudry, « Brazil as an Emerging Economic Power: Dynamics & Implications. Global Journal of Human Social Science: Political Science, United States of America: Global Journals Inc., Vol 13, Issue 02, 2013. P.01.

ومع استمرار النمو الاقتصادي لدول البريكس يمكن أن يتحاوز الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاديات هذه الأخيرة عن كل من الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاديات دول مجموعة السبع التي بدأت اقتصادياتخا تتعاق من تداعيات الأزمة المالية، إلا أن تموها الاقتصادي ضعيف مقارنة بدول البريكس, أنظر الشكل (11).



Source: Lurong Chen, « The BRICS in the Global Value Chains: An empirical note », Cuadernos de Economia. Colombia: Universidad Nacional de Colombia, Vol 31, No 57, Especial, 2012, P 222.

من خلال هذا الرسم البياني يتضح بأنه من المتوقع أن تتفوق دول بمحموعة البريكس على اقتصاديات محموعة G7 بدءًا من سنة 2032، وستصبح من بين الاقتصاديات السنة الأبرز في العالم، ويكون الناتج المحلى الإجمالي لدول البريكس أكثر من ضعفى الناتج المحلى الإجمالي لمحموعة G7 في سنة 2050.

المطلب الثاني: مجموعة البريكس كأحد قوى الحوكمة الاقتصادية العالمية متعدد الأقطاب.

يعتبر أصحاب هذا السيناريو، أنه من المستحيل أن تستطيع دول أو مجموعة من الدول أن تحيمن على الحوكمة الاقتصادية العالمية، خاصة مع نزايد تشابكها وتعقدها، لهذا يمكن لمجموعة البريكس كأحد الفواعل الدولاتية التي ستكون لها أدوار مشتركة إلى حانب جميع الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية في تسيير الحوكمة الاقتصادية العالمية. فدول البريكس تحتاج للقوى الغربية أكثر من أي وقت سابق، وبالتالي إستراتيجيتهم السياسية والاقتصادية ستكون مبنية على المفاوضات المتعددة الأطراف والتعاون بدلا من الماجهة والمنافسة وسياسة القدة. (1)

_

⁽¹⁾ Pedro Morazan & Others, The Role of BRICS in the Developing World, Belgium: European Union, 2012, P9.

وعلى الرغم من الجدل القائم حول فك ارتباط الدول الناشئة بما فيها مجموعة البريكس مع الاقتصاديات القوى التقليدية G7، وغيرها من الدول المتقدمة. إلا أنحا في أمس الحاحة لهذه الدول أكثر من أي وقت. بالإضافة إلى حاحة دول البريكس لأسواقها الاستهلاكية ومصادر الاستئمار إلا أنحا تحتاج إلى تبادل الأفكار والتعاون مع الدول التي يبقى لها دور كبير في الاقتصاد العالمي. (1) فهناك ما يسمى "بالدورات الاقتصادية" يضعف فيها اقتصاد دول وتنمو فيها اقتصاديات دول أخرى، وهنا تكون للقوة الاقتصادية فيمة نسبية غير مستقرة عند طرف معين، وبالتالي دول البريكس لا تضمن استدامة نشاطها ومكانتها في الحوكمة الاقتصادية العالمية التي تتميز بالتقلبات المستمرة.

ومن خلال هذه التقلبات في الاقتصاد العالمي، تسعى جميع الدول إلى تكثيف جهودها في إطار المشاركة الجماعية في مواحهة المشاكل المشتركة، ومن هنا ستكون مسألة القوة الاقتصادية مسألة ثانوية في إطار مشاركة جميع الدول في المؤسسات الحوكمة الاقتصادية العالمية، ويكون التركيز على المصالح التي يمكن تحقيقها من خلال هذه المؤسسات مع الحفاظ على وضع القوى الكبرى, والدليل على ذلك، الإصلاحات الأخيرة في كل من حالة البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، التي أعطيت بموجها لدول البريكس حصة أكبر من الأصوات، إلا أنها تحديد لمصالح الاتحاد الأوربي أو الولايات المتحدة مثلا داحل المجموعة. (2)

إذ يستوجب على الصين أن تحمي مصالحها من الآثار المترتبة عن العالم الخارجي من أجل الحفاظ على الأسواق العالمية المفتوحة لصادراتها، وكذا تأمين وصول الإمدادات العالمية للطاقة والموارد الطبيعية، والحصول على التكنولوجيات الجديدة والمعرفة والمهارات، وتعزيز التوسع العالمي للصناعات الوطنية من حلال الاستثمار في الخارج. (3)

فالأهمية النسبية التي تكتسبها مجموعة البريكس كمحرك لنمو الطلب الجديدة والقدرة الشرائية قد تحول بشكل كبير وبسرعة أكثر مما كان متوقعاً. ففي 2005 أدخلت نقاط بيئة النمو التي وضعت دول

Paulo Roberto de Almeida, «the BRICs Role in Global economy», From website http://www.pralmeida.org/05DocsPRA/1920BricsRoleEnglish.pdf. Browse the site in: 12-04-2014

⁽²⁾ Anthony Payne & Nicola Phillips, handbook of the International Political Economy of Governance, United Kingdom: Edward Elgar Publishing, 2014, P188.

⁽⁵⁾ Guy de Jonquières, « What Power Shift to China? », <u>ECIPE Policy Brief</u>. Belguium: European Centre for International Political Economy, No 02, 2012, P 03.

البريكس في تصف الجزء العلوي في التصنيف العالمي، ومن بين أفضل بيئات للنمو الاقتصادي المستدام. تقفز مستويات الاستهلاك والاستحراج المستمر وتصدير السلع والبضائع المصنعة.(1)

وعلى الرغم من أن دول البريكس تتفوق على الولايات المتحدة وباقي الاقتصاديات الكبرى، إلا أن هذه ستظل أكثر ثراءً بثلاث مرات من الصين وباقي دول البريكس. ومستوى المعيشة في البلدان الناشئة عمومًا والبريكس بالتحديد لا تزال أقل بكثير مما عليه البلدان المتقدمة.(2)

ومع تزايد تشابك وتعقد الجوكمة الاقتصادية العالمية وبروز فواعل جديدة، وظهور تحديات عالمية جديدة، بات من الصعب أن تتفاعل دولة ما أو مجموعة من الدول مع هذه التغيرات، وعلى هذا الأساس ستعمل دول البريكس مع مختلف الأقطاب الاقتصادية الأحرى المتمثلة في الاقتصاديات الناشئة الأحرى، البلدان النامية وكذلك الدول الصناعية التقليدية لمواجهة التحديات المشتركة من حلال التحمل المشترك للمسؤولية في مؤسسات الحوكمة الاقتصادية العالمية. وهذا ما يمكن إثباته من خلال توسع مجموعة السبعة لتشمل العديد من الاقتصاديات الناشئة في إطار مجموعة العشرين للعمل المشترك لمواجهة التحديات التي يمكن أن تواجه الاقتصاد العالمي في المستقبل.

المطلب الثالث: تراجع دور مجموعة البريكس لصالح فواعل أخرى.

أما أنصار هذا السيناريو، يركزون على التحديات السابقة الذكر كسبب في تراجع الأدوار التي تقوم يها دول البريكس في الحوكمة الاقتصادية العالمية. ويعتبرون أنه من المستحيل أن يستمر تفوق تفوقها الاقتصادي في ظل تواجد هذه التحديات.

وعلى الرغم من تزايد نشاط دول البريكس على الساحة العالمية وزيادة قوتها الاقتصادية، إلا أنها لا تزال مهمشة في نظام الحوكمة الاقتصادية العالمية، كما تزال البلدان الصناعية الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، تحيمن على مؤسسات الحوكمة الاقتصادية العالمية، من خلال وضع حدول أعمال القانون الدولي

(2) Ioana Iulica Mihai, Georgiana Mindreci, «Economic Realities and Prospects of BRICS and G7», Management Strategies Journal, RaMnicu Valcea, Romania: Constantin Brancoveanu University, Vol 20, Iss02, 2013. P 70.

⁽¹⁾ Centre for Study of Governance Innovation, « On the BRICS of Collapse?: Why emerging economies need a different development model », From website http://www.demos.org/sites/default/files/publications/BRICS.pdf, Browse the site in: 24-02-2014.

وإدارة الشؤون العالمية عمومًا. كما تعمل هذه الأحيرة على تغيير مواقع التنظيم العالمي من مؤسسة أو شبكة إلى أحرى عندما ثرى أنها لم تعد تخدم مصالحها. على سبيل المثال، زيادة التنسيق بين البلدان النامية في الدفاع عن مصالحها في منظمة التجارة العالمية، أدى بالبلدان الصناعية إلى متابعة حدول أعمالها من تحرير التجارة والاستثمار خارج هذه المؤسسات من خلال إبرام الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية التي انتشرت في السنوات الـ 15 الماضية. (1)

فدول البريكس ليست قوية بما يكفي للمطالبة بالإصلاح ترتيبات الحوكمة الاقتصادية العالمية، والقوة ترجع في المقام الأول ليلدان مجموعة الثماني GB، وبالتالي القوى الصاعدة نجحت فقط في الحصول على بعض التغييرات الهامشية لحصص التصويت في صندوق النقد الدولي.(2)

ويرى البعض أن سبب القوة الاقتصادية لدول البريكس هو اعتمادها على تصدير السلع والحدمات، إلى مختلف دول العالم وخاصة إلى ما يسمى بالبلدان الغنية (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوربي، كندا، ... وغيرها)، ما يجعلها أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية، كلما زاد اعتمادها على التصدير في الرفع من نحوها، وهذا ما يؤدي إلى سقوطها في أي لحظة. والدليل على ذلك أن سياسات التقشف التي اتبعتها معظم الدول لمواجهة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ألحقت بأضرار كبيرة على اقتصاديات الدول الناشئة عموما ومجموعة البريكس على وحد الخصوص. (3) حاصة وأن يلدان البريكس باستثناء الصين في تفاية سنة 2012 وبداية 2013، عرفت نتائج مخبية للآمال في اقتصادياتها. فقد سحلت أقل من النمو الاقتصادي المتوقع، وارتفاع معدل التضحم، وضعف هياكل الحوكمة، وأصبحت غير قادرة على منافسة مثل اقتصاديات 67. (4)

وهناك من يرجع انحيار اقتصاديات دول البريكس وتراجع دورها في الحوكمة العالمية إلى العوامل الديمغرافية والتركيبة السكانية التي تتميز بحا دول البريكس. إذ تتوقع الدراسات أن الهيكل العمري لدول

⁽²⁾ Julio Faundez & Celine Tan, International Economic Law, Globalization and Developing Countries, United Kingdom: Edward Elgar Publishing, 2010, PP 90-91.

¹⁴¹ Sam Momah, Nigeria Beyond Divorce: Amalgamation in perspective, Nigeria: Safari Books, 2013, P243.

O' Celine Tan, « Global Governance and the Rise of the South: Does economic growth mean international power? », From website http://www2.warwick.ac.uk/knowledge/business/global-governance-and-the-rise-of-the-south-does-economic-growth-mean-more-international-power/, Browse the site in: 19-03-2014.

⁽²⁾ Lior Alkalay, « The Fall of the BRICS? », From website http://www.nasdaq.com/article/the-fall-of-the-brics-cm251955, Browse the site in: 10-07-2013.

البريكس سيتحول تدريجيا نحو زيادة نسبة الشيخوخة على مدى العقود القليلة القادمة. ويعكس هذا التحول انخفاض سريع في معدل الوفيات والتراجع التدريجي الكبير في معدل الخصوبة. وبالتالي تفقد دول البريكس سن العمل من أحل البريكس قيمة القوة البشرية التي تتمتع بها. وعلى هذا الأساس ستراجع دول البريكس سن العمل من أحل تدارك هذا العجز إلا أن زيادة في سن العمل ينعكس سلباً على الأداء الاقتصادي. (1)

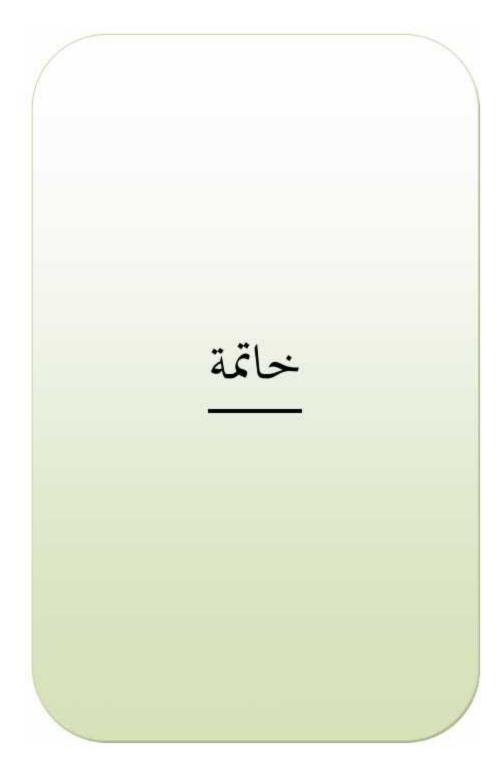
ومن حلال ما سبق يمكن القول، أنه على الرغم من الميرات التي يقدمها كل اتحاه حول تفسيره لمستقبل دور مجموعة البريكس في الحوكمة الاقتصادية العالمية، إلا أنه يبقى السيناريو الثاني أكثر واقعية من السيناريوهات الأحرى، لأنه من غير المنطقي أن تكلف دول البريكس نفسها لتحمل مسؤولية تسيير مؤسسات الحوكمة الاقتصادية التي تنجر عنها مدى قدرقا على الالتزام باستمرارية توفير السلع والمنتجات في كافة أنحاء العالم في ظل تزايد الطلب العالمي، وهذا أمر مستحبل ويستوجب العمل المشترك لجميع الفواعل لتحقيق هذا الغرض، كما أنحا لا تستطيع حماية الاقتصاد العالمي من أزمات محتملة إلا بتضافر حهود جميع الدول.

أما السيناريو الأحير لا يمكن الحكم بصحته المطلقة على الرغم أنه أكثر واقعية من السيناريو الأول، لأن التحديات التي يعتبرها سبباً في تراجع أدوار مجموعة البريكس في الحوكمة الاقتصادية، العديد من هذه التحديات موجودة في الكثير من الاقتصاديات المتقدمة إلا أنحا لم تكن سبباً في تراجع اقتصادياتها ولا أدوارها، كما أنه لا يمكن أن تبقي هذه المشاكل بدون حلول، فهي تعمل من أحل التقليل من آثار هذه التحديات وإيجاد حلول لمواجهتها.

PPP

.

⁽¹⁾ Dominic Wilson, « Population Growth and Ageing in the BRICs », <u>BRICs Monthly</u>. New York: Goldman Sachs Global Economics, Iss No 11/05, 31-May-2011, P01.



من واقع ما تم استعراضه في هذا البحث، يمكن القول بأن الحوكمة الاقتصادية العالمية تختلف اختلافًا حذري عن النظام الاقتصاد العالمي الذي كان سائد في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى غاية الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008. وجوهر هذا الاحتلاف يكمن في نمط تسيير القضايا الاقتصادية العالمية، فهذا الأحير كان يتميز بالهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على مختلف القضايا والمؤسسات الاقتصادية العالمية من خلال الشكل الهرمي لسلطة النظام الاقتصادي العالمي. أما الحوكمة الاقتصادية العالمية تتميز بالشكل الخطي أو الأفقي للسلطة، ذلك من خلال إشراك جميع الفواعل في صنع وتنفيذ القرارات ومعالجة القضايا الاقتصادية العالمية، كما تترك المحال واسعًا أمام تقاسم المسؤوليات والمهام ومن خلال الاهتمام بالأدوار التي تقوم بحا مختلف الفواعل، وعلى هذا الأساس يمكن استخلاص مجموعة من النتائج يمكن تحديدها في العناصر التالية:

1- يعد ظهور مفهوم الحوكمة الاقتصادية العالمية كاستجابة للمتغيرات التي طرأت على الساحة الاقتصادية العالمية ببروز قوى اقتصادية حديدة متمثلة في الدول الصاعدة وعلى رأسها دول مجموعة البريكس، كما برزت العديد من الفواعل غير الدولاتية (الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية) التي أصبح تأثيرها على الاقتصاد العالمي يتزايد وفقاً لمتنالية هندسية، بالإضافة إلى التهديدات والتحديات الحديدة التي تتمثل في آثار العولمة، تزايد حاجيات الأفراد، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، الإرهاب، تبييض الأموال، الأثر البيئي الناتج عن النشاطات الاقتصادية، عوامل تغير المناخ والتلوث عابر الحدود الوطنية وغيرها من التهديدات. كل هذه المتغيرات لا تتوافق مع النظام الاقتصادي الدولي السابق القائم على مبدأ الدولة الراعية أو المسؤولة التي تتحمل على عائقها مسؤولية تزويد العالم بالبضائع والسلع وحماية الاقتصاد العالمي من الاحتلالات والأزمات.

2- إن يروز هذه المتغيرات الجديدة يستوجب العمل المشترك بين مختلف الفواعل في معالجة القضايا الاقتصادية العالمية وحلها، من خلال تقاسم الأدوار وتحمل المسؤوليات. وفقاً لمبدأ العدالة والمساواة الشفافية والمساءلة الرقابة وحكم القانون.

3- ظهور قوى اقتصادية حديدة غيرت من موازين القوى العالمية لصالح الدول الصاعدة التي تجاوز من نمو اقتصاديتها 8% منذ بدايات القرن 21، وتباطؤ اقتصاديات البلدان المتقدمة حاصة بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008. هذا ما استوجب إعادة النظر في هياكل ومؤسسات الحوكمة الاقتصادية العالمية التي تحيمن عليها الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بالتحديد.

4- دول مجموعة البريكس كأحد التكتلات الاقتصادية عابرة للقارات، تتكون من بعض البلدان الصاعدة التي عرفت زيادة كبيرة في نمو اقتصادياتها حلال عشر سنوات الماضية. إضافة إلى ذلك تزايد النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها على مستوى الاقتصاد العالمي، حيث رسمت مكانتها كإحدى القوى الاقتصادية التي تلعب أدوار مهمة لا يمكن أن تستغني عليها الفواعل الدولاتية (الدول والمنظمات الدولية) والفواعل غير الدولاتية (المنظمات غير الحكومية وحاصة الشركات متعددة الجنسيات).

5- تعتبر الأزمة المائية العالمية أحد الظروف الأساسية التي زادت من أدوار دول هذه المجموعة، عاصة وأن اقتصادياتها لم تتضرر بنفس الدرجة التي تأثرت بها الاقتصاديات الغربية، بل حافظت على استقرار معدلات نموها في ظل هذه الأزمة التي عجزت كل من المؤسسات المائية العالمية والدول المتقدمة على إيجاد حلول لمواجهة تداعيات هذه الأزمة. وعلى هذا الأساس برز دور مجموعة البريكس من حلال القروض التي قدمها لهذه المؤسسات الاقتصادية العالمية من مواجهة الأزمة مقابل إعادة هيكلتها وفقاً لما يضمن مصالحها ومصالح البلدان الفقيرة.

6- عملت دول مجموعة البريكس على تنسيق حهودها المشتركة من أحل زيادة تأثيرها في العديد من المحافل الدولية والعالمية، بما فيها الأدوار التي قامت بها في منظمة التحارة العالمية، وحاصة في المؤتمر الوزاري الذي انعقد في الدوحة سنة 2003. بالإضافة إلى مواقفها الداعية إلى ضرورة الإسراع في إصلاح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من حلال إعادة النظر في حصص التصويت وضرورة إنصاف البلدان النامية ولإشراكها في تسيير القضايا الاقتصادية العالمية التي تخصها.

7 - ومع استمرار تراجع اقتصادیات الدول الغربیة، استطاعت دول البریکس أن تنفوق على هذه الدول من خلال ارتفاع نموها اقتصادي، وعلى هذا الأساس تم توسیع بحموعة السبعة G7 التي كانت تسيطر على رسم وتنفيذ السیاسیات الاقتصادیة العالمیة، وضم العدید من البلدان الناشئة بما فیها دول البریکس. في إطار بحموعة العشرین G20 التي تعتبر منبراً للحوکمة العالمیة الجدیدة التي تشترك في البلدان المناشئة في تسیير الشؤون العالمیة.

8- على الرغم من الضغوطات التي قامت بها دول مجموعة البريكس على مؤسسات الاقتصادية، وتحاجها في القيام بمحموعة من الإصلاحات داخل هذه المؤسسات، إلا أنحا لا يمكن أن تلغي الأدوار التي تقوم بها البلدان المتقدمة وحتى الفواعل غير الدولاتية الأحرى. لأن التحديات الاقتصادية العالمية تحتاج إلى تضافر جهود كل الفواعل من أجل ضمان التسيير الأمثل لمواجهة هذه التحديات.

9- بالرغم من التفوق الذي سحلتها اقتصاديات دول البريكس، وهناك من يرى معدل نموها مرشح للارتفاع على المستقبل القريب، إلا أنحا لا تستطيع أن تتحمل مسؤولية تسيير مؤسسات الحوكمة الاقتصادية لوحدها، لأن هذا يكلفها الكثير بمحرد التزامها بتوفير السلع والخدمات التي يتزايد عليها الطلب، ومن هنا ستعمل دول البريكس على تركيز التعاون مع القوى الاقتصادية العالمية لتغطية حجم هذه المطالب.

10 يستوجب على دول البريكس أن تكنف جهودها المحلية والبينية والعالمية، لمواجهة التحديات التي تعيق من نموها الاقتصادي، فهي تأثر على اقتصادياتها بشكل كبير، وهذا ما يتعكس على إمكانية استمرارية الأدوار التي يمكن أن تقوم بها في المستقبل في ظل الحوكمة الاقتصادية العالمية.

11- من حلال تزايد الأدوار التي تقوم بها مجموعة البريكس، يمكن إسقاط نتائحها على مختلف التكتلات الاقتصادية الشبيهة لها. فكلما زاد العمل المشترك للاقتصاديات الناشئة من حلال الانضمام إلى تكتلات مشتركة، كلما يزيد من درجة تأثيرها على الحوكمة الاقتصادية العالمية.

12 تعتبر اقتصاديات دول البريكس تجربة ناجحة في ظهورها كقوة اقتصادية على المستوى العالمي، وبالتالي من الممكن أن تكون كنموذج للدول النامية بما فيها البلدان العربية للنهوض باقتصادياتها.

13- على الرغم من القوة الاقتصادية التي توصلت إليها دور مجموعة البريكس وتأثيراتها المتزايدة في الحوكمة الاقتصادية العالمية، إلا أن قوتها ودرحة تأثيرها تبقى نسبية لا يمكن قياسها بشكل دقيق. كما أنحا غير ثابتة فهي اليوم من أكبر الاقتصاديات نمواً في على مستوى العالم، فقد تتزاجع قوتها أمام اقتصاديات أحرى تتوفر لها الظروف بأن تبرز كقوى اقتصادية حديدة في وقت لاحق وبالتالي تتحول قوتها ودرحات تأثيرها لصالح قواعل حديدة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

I - الكتب:

- 1- أبو سنيت، فؤاد، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، القاهرة: الدار المصرية اللبنائية، 2004.
- 2- إبراهيم محمود الشافعي، محمد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على النظام التحاري العالمي، القاهرة: دار النهضة العربية، 2005.
- 3- زياني، صالح وبن سعيد، مراد ، الحوكمة البيئية العالمية: قضايا وإشكالات، باتنة، الجزائر: دار قان للنشر والتوزيع، 2010.
- 4- حسين عوض الله، زينب، الاقتصاد الدولي، نظرة على بعض القضايا الاقتصادية المعاصرة، الإسكندرية:
 الجامعة الجديدة للنشر، 1999.
- 5- كلارك، غريغوري، الاقتصاد العالمي: نشأته، تطوره ومستقبله، (ترجمة: أمين الأيوبي)، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009.
- 6- لوموان، فرانسواز، الاقتصاد الصيني، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، ترجمة : صباح ممدوح كعدان، 2010.
- 7- محمود الإمام، محمد، تحارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- 8- عبد الحميد، عبد المطلب، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2002.
- 9- عبد الحميد، عبد المطلب، العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية، 2006.
- 10 عبد الرحمان، يسرى أحمد، الاقتصاديات الدولية، القاهرة: الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع،
 2000.

- 11- عبد الرحيم عوض، إكرام، التحديات للستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، القاهرة، مكتبة مديوني، 2002.
- 12- عبد الرحيم عوض، إكرام، سوق الشرق أوسطية، مصر: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر
 والدراسات، 2000.
- 13 عمر، حسن، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق، القاهرة: دار الفكر العربي،
 1998.

II/ المجالات:

- 1- ولد محمد عيسى، محمد محمود، " معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية: دراسة حالة الكوميسا"، محلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، حامعة روقلة، ورقلة الجزائر: مطبعة حامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد العاشر، 2012.
- 2- العبد الله الكفري، مصطفى، " مجموعة العشرين الكبار وقمة سان يطرسبورغ 2013 منتدى غير رسمى للدول الصناعية الكبرى"، محلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 420، فيفري 2014.
- 3- شفيق علام، مصطفى، "تحول القوة في العلاقات الدولية.. دروس للأمة"، محلة البيان، التقرير الاستراتيجي الثامن، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة: محلة البيان، 2011.

III/ الانترانت

النظائق"، التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة: أسباب التعثر وشروط الانطائق"، http://www.tourathtripoli.org/phocadownload متحصل عليه من الموقع: dirasset_fi_syassa/altakamol%20alictssadi%20e%20alssouk%20al3arabia%20/06/01/2014.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

I/ Books:

- 1- A. Kornegay, Franncis & Bohler Muller, Narnia, Laying the BRICS of a New Global Order: From Yekaterinburg 2009 to Ethekwini 2013, South Africa: Africa Institute of South Africa, 2013.
- 2- A. Langenberg, Eike, Guanxi and Bussiness Strategy: Theory and Implications for Multinational Companies in China, New York-Heidelberg: Physica- Verlag, 2007.
- 3- Alexeev, Michael & Weber, Shlomo, The Oxford Handbook of the Russian Economy, New York: Oxford University Press, 2013.
- 4- Allen Pigman, Geoffrey, The World Economic Forum: A multi-stakeholder approach to global governance, New York: Routledge, 2007.
- 5- A.Mckinney, Joseph & H.Stephen, Gardner, Economic Integration in the America, New York: Routledge, 2008.
- 6- Andreas, Kemper, Valuation of Network Effects in Software Markets: A Complex Networks Approach, Berlin: Physica - Verlag A Springer Company, 2010.
- 7- Armstrong, David & Others, Civil Society and International Governance: the Role of Non-state Acters in Global and regional regulatory framworks, New York: Routledge, 2011.
- 8- Aslund, Anders, & Others, Russia After the Global Economic Crisis, United States of America: Edwards Brothers, 2010.
- 9- Atkinson, Jeff & Scurrah, Martin, Globalizing Social Justice: The role of nongovernmental organizations in bringing about social change, United Kingdom: Palgrave Macmillan, 2009.
- 10- Badry, Dina, Multinational Companies in Low-Income Markets: An Analysis of Social Embeddedness in Southeast Asia, Wiesbaden-Germany, Gabler Publishing, 2009.
- Baehr, Peter R., Non Governmental Human Rights Organizations in International Relations, United Kingdom: Palgrave Macmillan, 2009.
- 12- Baer, Werner, The Brazilian Economy: Growth and Development, London: Praeger Publishers, Ed 5, 2007.
- 13- Barnett, Michael & Duvall, Raymond, Power In Global Governance, New York: Combridge University Press, 2005.

- 14- B.Cullen, John & Praboteeah, Praveen, International Business: strategy and the Multinational Company, New York: Routledge, 2010.
- 15- Beausang, Francesca, Globalization and the BRICs: Why the BRICs will not rule the World for long, United Kingdom: Oalgrave Macmillan Press, 2012.
- 16- Becker, Uwe, The BRIC sang Emerging Economies in Comparative Perspective: Political economy, liberlisation and institutional change, New York: Routledge, 2014.
- 17- Bedeski, E. Robert & Swanstom, Niklas, Eurasia's Ascent in Energy and Geopolitics: Rivalry or portnership for China, Russia and Central Asia?, United States: Routledge, 2012.
- 18- Black, J. L., The Russian Presidency of Dmitry Medvedev 2008-12: The next step forward or merely a time out?, New York: Routledge, 2014.
- 19- Blinnikov, Mikhail S., A Geograpy of Russia and its Neighborrs, New York: The Guilford Press, 2011.
- 20- Brainard, Lael & Martinez Diaz, Leonardo, Brazil as an Economic Superpowre?: Understanding Brazil's changing role in the global economy, Washington: Brookings Institution Press, 2009.
- 21- Broude, Tomer & Others, The Politics of Internationa Economic Law, New York: Cambridge University Press, 2011.
- 22- Bruce Hall, Rodney & Biersteker, J. Thomas, The Emergence of Private Authority in Global Governance, United Kingdom: Cambridge Universety Press, 2004.
- 23- Bueno Matha Junior, Geraldo & Bento de Souza Ferreira Filho, Joaquim, Brazilian Agriculture Development and Changes, Brazilia: Embrapa Press, 2012.
- 24- C. Devlin, Jula, Challenges of Economic Development in the Middle East and North Africa Region, Singapore: World Scientific Publishing, 2010.
- Chan, Steve, China the U.S and the Powor Transition Theory: A critique, New York: Routledge, 2008.
- 26- Chase A., Kerry, Trading Blocs: States, Firms, and Regions In the World Economy, United States of America: The University of Michigan Press, 2005.
- 27- Chen, Chunlai & Duncan, Ron, Agriculture and Food: Security in China, Australia: Australia National University, 2008.
- 28- Coleman, William David & R.D.Underhill, Geoffrey, Regionalism and global economic integrationEurope, Asia and the Americas, London: Routledge, 1998.
- Collins, David, the BRIC States and Outward Foreign Direct Investment, United Kingdom: Oxford University Press, 2013.

- 30- Coning, Cedric & Others, The BRICS and Coexistence : An alternative vision of world order, New York : Routledge, 2014.
- 31- Copelovitch, Mark, The International Monetary Fund in the Global Economy: Banks, Bonds and Bailouts, New York: Cambridge University Press, 2010.
- 32- Currie Alder, Bruce & Others, International Development: Ideas, experience and prospects, United Kingdom: Oxford University Press, 2014.
- 33- Dabéne, Olivier, The Politics of Regional Integration in Latin America: Theoretical and Comparative Explorations, The United States Of America: Palgrave Macmillan Publishing, 2009.
- 34- Danilovic, Vesna, When the Stakes Are High: Deterrence and conflict among major powers, United States of America: The University of Michigan Press, 2002.
- 35- De Lombaerde, Philippe & Others, Governing Regional Integration for Development: Monitoring Experiences, Methods and prospects, United State of America: Ashgate Publishing Company, 2008.
- 36- Desai, Vandana & Potter, B. Robert, The Companion to Development Studies, New York: Routledge, Ed 3, 2014.
- 37- Djelic, Marie Laure & Quack, Sigrid, Transnational Communities: Shaping Global Economic Governance, New York: Cambridge University Press, 2010.
- 38- Donahue D., John & S. Nye, Joseph, Governance Amid Bigger: Better Markets, Washington: Brookings Institution Press, 2001.
 - Duffield, Mark, Global Governance and the New Wars, London : zed Books, 2001.
- 40- Dutt, Sagarika & Bansal, Alok, South Asian Security: 21st century discourses, New York: Routledge, 2012.
- 41- Eden, Lorraine & Dobson, Wendy, Governance Multinationals and Growth, United Kingdom: Edward Elgar Publishing, 2005.
- 42- Eduardo Cassiolato, Jose & Others, BRICS and development Alternatives: Innovation systems and policies, United Kingdom: Anthem Press, 2011.
- 43- E. Effarah, Jamil, To Unlook Us-Israelis & Arabs Conflicts, Bloomington, United states: Author House, Vol 02, 2013.
- 44- E. Haynes, Douglas, Small Town Capitalism in Western India: Artisans, Merchants and the making of the informal economy, 1870-1960, New York: Calmbridg University Press, 2012.
- 45- Faundez, Julio & Tan, Celine, International Economic Law, Globalization and Developing Countries, United Kingdom: Edward Elgar Publishing, 2010.

- 46- F.Cooper, Andrew & Others, Regionalisation and Global Governance: the taming of globalization?, New York: Routledge, 2008.
- 47- Fonseca Becker, Fannie & L. Boore, Amy, Community Health Care's Process for Evaluation: a participatory approach for increasing sustainability, New York: Springer Science and Business Media, 2008.
- 48- Forsgren, Mats, Theories of the Multinational Firm: A Multidamensional Creature in the Global Economy, United Kingdom: Edward Elgar Publishing, 2008.
- 49- Fratianni, Michele & Others, Corporate, Public and Global Governance: The G8 Contribution, England: Ashgat Publishing Company, 2007.
- 50- Galal, Ahmed & Hoekman, Bernard, Arab Economic Integration: Between Hope and Reality, Washington: Brookings Institution Press, 2003.
- 51- Gilchrist, Alison, The Well-connected Community: Anetworking Approach to community development, Great Britain: University of Bristol - The Policy Press, ed 2, 2009.
- 52- Griffin, Penny, Gendering the World Bank: Neoliberalism and the Gendered Foundations of Global Governance, England: Palgrave Macmillan, 2009.
- 53- Grugel, Jean & Piper, Nicola, Critical Perspectives on Global Governance: Rights and regulation in governing regimes, New York: Routledge, 2007.
- 54- Gungwu, Wang & Yongnian, Zheng, China Development and Governance, Singapore: World Scientific Publishing, 2013.
- 55- Guo, Rongxing, An Introduction To the Chinese Economy: Ahe driving forces behind modern china, Singapore: John Wiley & Sons Press, 2010.
- 56- Harders, Cilja & Legrrenzi, Matteo, Beyond Regionalism?: Regional Cooperation, Regionalism and Regionalization in Middle East, England: Ashgate Publishing Company, 2008.
- 57- Hawthorne, Helen, Least Developed Countries and the WTO: Special treatment in trade, New York: Palgrave Macmillan, 2013.
 - 58- Haynes, Jeffrey, Development Studies, United Kingdom: Polity Press, 2008.
- 59- Held; David & McGrew, Anthony, Governing Globalization: Power, Authority and Global Governance, United Kingdom: Polity Press, 2002.
- 60- Helleiner, Eric, The Status Quo Crisis: Global financil Governance after the 2008 meltdown, New York: Oxford University Press, 2014.
- 61- Hirsch, Alan, Season of Hope: Economice reform undre Mandela and Mbeki, South Africa: University of KwaZulu Natal Press, 2005.

- 62-Hmarchand, Mariane, The Political Economy of New Regionalism, London: The Third World Quarterly, 2005.
- 63- Hors, Irène, China in Global Economy: Governance in China, Paris, France: Organization for Economic Co-operation and Development Publishing, 2005.
- 64- H. Reinicke, Wolfgang & Deng, Francis, Critical Choices: The United Nations, Networks and the future of Global Govrnance, Canada: International Development Research Centre, 2000.
- 65- Il Lo, Vai & Hiscock, Mary, The Rise of BRICS in Global PoliTical Economy: Changing Paradigms?, United Kingdom: Edward Elgar Publishing, 2014.
- 66- Jehoon, Park & others, Political Economy of Northeast Asian Regionalism: Political Conflict and Economic Integration, United Kingdom: Edward Elgar Publishing, 2008.
- 67- Jenkins, Rob, Democratic Politics and Economic Reform in India, New York: Cambridge University Press, 2000.
 - 68- J.Hancock, Kathleen, Regional Integration, New York: Palgreve Macmillan, 2009.
- 69- Jovanovic, Miroslav, International Handbook on the Economics of Integration: Factor Mobility, Agriculture, Environment and Quantitative studies, United Kingdom: Edward Elgar Pubications, Vol 3, 2011.
- 70- J. Palacios, Juan, Multinational Corporations and the Emerging Network Economy In Asia and the Pacific, New York: Routledge, 2008.
- 71- J.Samuel, Barkin, International Organization: Theories and Institutions, New York: Palgrave Macmillan, 2006.
- 72- Kalirajan, Kaliappa & Others, Strategies for Achieving Sustauned High Economic Growth: The case of Indian states, New Delhi: Sage Publications, 2010.
- 73- Karplus, J. Valerie & Wang Deng, Xing, Agricultural Biotechnology in China: Origins and Prospects, New York: Springer, 2008.
- 74- Karpovich, Oleg, Global Governance: Past, Present and future, Bloomington: Author House, 2013.
- 75- Khan, Amir Ullah & Vivek, Harsh, Stases of the Indian Economy: Towards a Larger Constituency for Second Generation Economic Reforms, New Delhi: Sage Publications, 2007.
- 76- Kornegay, Francis & Bohler-Muller, Narnia, Laying the BRICS of a New Global Order: From Yekaterinburg 2009 to Ethekwini 2013, South Africa: Africa Institute of South Africa, 2013.

- 77- Kumar, Surender & Managi, Shunsuke, The Economics of Sustainable Development: The Case of India, London: Springer Press, 2009.
- 78- Lai, David, The United States and China in Power Transition, United States: Strategic Studies Institute, 2011.
- 79- Landsberg, Chris & Wyk, Jo- Ansie van, South African Foreign Policy Review, South Africa: Africa Institute of South Africa, 2012.
- 80- Laursen, Finn, The EU in the Global Political Economy, Germany: P.I.E Peter Lang Editions, 2009.
 - 81- Leitzel, Jim, Russian Economic Reform, London : Routledge, 1995.
- 82- Lewis, David, The Management of Non-Governmental Development Organization: an introduction, New York: routledge, 2001.
 - 83- Looney, Robert, Handbook of Emerging Economies, New York: Routledge, 2014.
- 84- Mackinnon, Danny & Cumbers, Andrew, An Introduction to Economic Geography: Globalization, Uneven Development and Place, England: Pearson Education Limited, 2007.
- 85- Mahtaney, Piya, India, China and Globalization: The emerging superpowers and frtue of economic development, New York: Palgray Macmillan Press, 2007.
- 86- Mathur, Sajal & Dasgupta, Meghna, BRICS Trade Policies, Institutions and Areas for Deepening Cooperation, New Delhi; Centre for WTO Studies, 2013.
- 87- Matoo, Aaditya & M. Stern, Robert, India and the WTo, New York: A copublication of the World Bank and Oxford University Press, 2003.
- 88- Mc Granahan, Gordon & Martina, George, Urban Growth in Emerging Economies: Lessons from the BRICS, New York: Routledge, 2014.
- 89- Ministry of Agriculture, liverstock and Food Suply, Brazillian Agricultural Foreign Trade: Main markets and products, Brazillia: Agriculture National Library, 2012.
- 90- M. Letiche, Johan, Russia Moves into the Global Economy, New York: Routlege, 2007.
- 91- Momah, Sam, Nigeria Beyond Divorce : Amalgamation in perspective, Nigeria : Safari Books, 2013.
- 92- Morazan, Pedro & Others, The Role of BRICS in the Developing World, Belgium : European Union, 2012.
- 93- Murphy, Jonathan, The World Bank and Global Managerialism, New York : Routledge, 2008.

- 94- Nadkarni, Vidya & Noonan, c. Norma, Emerging Powers in a Comparative Perspective: The political and economic rise of the BRIC countries, New York: Bloomsbury Academic Publishing, 2013.
- 95- Nayak, Satyendra S., Globalization and the Indian Economy: Roadmap to convertible rupee, New York: Routledge, 2008.
- 96- N. Clarke, John & R. Edwards, Geoffrey, Global Governance in the Twenty-first Century, New York: Palgrave Macmillan, 2004.
- 97- Nowotny, Ewald & Others, European Integratio in a Global Economy, CESEE and the Impact of china and Russia, United Kingdom: Edward Elgar Publishing, 2012.
- 98- N. Rosenau, James, The Study of World Politics: Globalizatin and Governance, New York: Routledge, Vol 02, 2006.
- 99- O'Brien, Robert & Others, Contesting Global Governance: Multilateral Economic Institutions and Global Social Movements, New York: Cambridge University Press, 2000.
- 100- Park, Bill, Modern Turkey: People, state and foreign polisy in a globalized world, New York: Routldge, 2012.
- 101- Palmer, Glenn & Morgan, Clifton, A Theory of Foreign Policy, United States of America: Princeton University Press, 2006.
- 102- Park, Jacob, & Others, The Crisis of Global Environmental Governance: Towords a new political economy of sustainability, New York: Routledge, 2008.
- 103- Payne, Anthony & Phillips, Nicola, handbook of the International Political Economy of Governance, United Kingdom: Edward Elgar Publishing, 2014.
- 104- P. Sampson, Gary, The Role of the Wordld Trade Organization in Global Governance, New York: United Nations University Press, 2001.
- 105- Ren. Chen, John, International Institutions and Multinational Enterprises, Global Players – Global Markets, United Kingdom: Edward Elgar Publishing, 2004.
- 106- Shambaugh, David, China Goes Global: The Partial Power, New York: Oxford University Press, 2013.
- 107- Singh, Menjor, World Trad Organization and the third world, New Delhi: Mittal Publications, 2005. 95- Schiff, Maurice & Winters, L. Alan, Regional Integration And Development, Washington: the World Bank & Oxford University Press, 2003.
- 108- S. Munoz Joseph Mark, Handbook on the Geopolitics of businees, United Kingdom: Edward Elgar Publishing, 2013.
- 109- S. Nye, Joseph & D. Donahue, John, Governance in a Globalizing World, Washington: Brookings Institution Press, 2000.

- 110- Stone, Diane & Wright, Christo, The World Bank and Governance: A Decade of Reform and Reaction, New York: Routledge, 2007.
- 111- Tandon, Rajesh, Civil Society-BRICS Engagement: Opportunities and Challenges, New Delhi: Society for Participatory Research in Asia, 2013.
- 112- Taylor, Lan, Africa Rising?: BRICS Divesifying Dependency, Woodbridg, New York: James Currey Publications, 2014.
- 113- Thompson, Brian & J. Cohen, Marc, The Impact of Climate Change and Bioenergy on Nutrition, London: Springer Press, 2012.
- 114- Vachani, Sushil, Transformations in Global Governance, United King dom: Edward Elgar Publishing, 2006.
 - 115- Wallace, Lain, The Global Economic System, New York: Routledge, 1990.
- 116- W. Fry, Gerald, Global Organizations: The Association of Southeast Asian Nations, New York: Chelsea House Publishers, 2008.
- 117- Whitman, Jim, The Fundamentals of Global Governance, New York: Palgrave Macmilan, 2009.
 - 118- Whitman, Jim, The Limits of Global Governance, New York: Routledge, 2005.
- 119- Widmalm, Sten, Decentralisation, Corruption and Social Capital: From Inndia to the west, India: Sage Publications, 2008.
- 120- William K. Tabb, Global Governance in the Age of Globalization, New York: Columbia University Press, 2004.
- 121- Wingnaraja, Ganesban, Economic Reforms, Regionalism, and Exports: Comparing China and India, Honolulu- Hawai: East- West Center, 2011.
- 122- World Bnak, Governance and Development, Washington, United States of America: A World Bank Publication, 1992.
- 123- Yao, Yang & Yueh, Linda, Globalisation and Economic Grwoth in China, London: World Scientific Publishing, 2006.
- 124- Young, Zoe, A New Green Order?: The World Baank and the Politics of the Global Environment Facility, London: Pluto Press, 2002.

II- Scientific Magazines & Periodicals:

- 1- Alao, Abiodun, « Nigeria and the BRICs: Diplomatic, Trade, Cultural and Military Relations », <u>China in Africa Project</u>, South Africa: South African Institute of International Affairs, Paper No 101, November-2011.
- 2- Borta, Ludmila, «The Current BRICS Trade Barriers on EU's Ewports », <u>CES Journal</u> Romania: Centre for Eurpean Studies, Vol 05, Iss 03, 2013.
- 3- Cagliarini, Adam & Rush, Anthony, «Economic Development and Agriculture in India », Bulletin, Australia: Reserve Bank of Australia, June – 2011.
- 4- De Castro, Tereza, «Trade Cooperation Indicators: Development of BRIC Bilateral Trade Flows», <u>International Review of Business Research Papers</u>, Vol: 08, No. 01, January 2012.
- 5- Chen, Lurong, «The BRICS in the Global Value Chains: An empirical note», <u>Cuadernos de Economia</u>, Colombia: Universidad Nacional de Colombia, Vol 31, No 57, Especial, 2012.
- 6- Choudry, Usman Ali, «Brazil as an Emerging Economic Power: Dynamics & Implications, Global Journal of Human Social Science: Political Science, United States of America: Global Journals Inc, Vol 13, Issue 02, 2013.
- 7- Bacik, Gokhan, « Turkey and the BRICS: Can Turkey join the BRICS? », <u>Turkish Studies</u>, Taylor & francis Group, london: Routledge, Vol 14, No 04, 2013.
- 8- Bradlow, Daniel, «A Framework for Assessing Global Economic Governance», <u>International Law Commons</u>, Boston College Law School, Boston, Vol 54, Iss 3, No 6, 2013.
- 9- Ebegbulem, Joseph C., « An Evaluation of Nigeria-South Africa Bilateral Relations », Journal of International Relations and Foreign Policy, New York: American Research Institute for Policy Development, Vol 01, No 01, June-2013.
- 10- Egbula, Margaret & Zheng, Qi, « China and Nigeria a Powerful South-South Alliance », West African Challenges, Paris: The Sahel and West Africa Club Secretariat, The Organisation for Economic Co-operation and Development, No 05, November-2011.
- 11- Demir, Oguz, «Is Turky Far from BRIC Countries?», International Journal Of Business and Social Science, United States: Center for Promoting Ideas, Vol 04, No 05, May- 2013.
- 12- Drezner, W. Daniel, «The Irony of Global Economic Governance The System Worked», Working Paper no: 9 <u>International Institutions and Global Governance program</u>, New York: Council on Foreign Relations Press, October 2012.
- 13- Gauthier, Alexandre & Meredith, Katie, «Trade and Investment: Canada-Brazil », <u>Trade and Investment</u> Ottawa, Canada: Parliamentary Information and Research Service, Library of Parliament, No 2011-125-E, October-2011.
- 14- Gauthier, Alexandre, «Trade and Investment: Canada-China», <u>Trade and Investment</u> Ottawa, Canada: Parliamentary Information and Research Service, Library of Parliament, No 2013-55-E, June-2013.

- 15- Geda, Alemayehu & Kebret, Haile, « Regional Economic Integration in Africa » A Review of Problems and Prospects with a Case Study of COMESA. Department of Economics Working Papers, London: University Of London, Department of Economics, Jan-2002.
- 16- Gratus, Susanne, «The EU and its Strategic Partnerships with the BRICS », Konrad Adenauer Stiftung e.v., Berlin, May-2013.
- 17- Gundimeda, Haripriya & Others, « Natural resource accounting for Indian states: Illustrating the case of forest resources », <u>Ecological Economics Journal</u>, Vol 62, Iss 1, 2007.
- Gurmendi, Alfredo C., «The Mineral Industry of Brazil», <u>U.S. Geologocal Survey Minerals Yearbook-2010</u>, Washington: United states Government Printing Office Vol 03, July-2012.
- Hafner-Burton, Emilie & Others, « Network Analysis for International Relations», International Organization Journal, Cambridge University Press, vol :63, issue: 03, July 2009.
- 20- Henderson, Jason, «Building U.S. Agricultural Exports: One BRIC at a Time », <u>Economic Review</u>, Kansas City, United States: Federal Reserve Bank of Kansas City, First Quarter-2011.
- Jaeger, Markus, "Brazil: Fair econmic prospects", Research Briefing Emerging markets, Frankfurt, Garmany: Deutsche Bank, October-26-2012.
- 22- Kimenyi, Mwangi S. & Lewis, Zenia, « The BRICS and the New Scramble for Africa », New York: Forsight Africa, The Brookings Institution, January-2011.
- Kuo, Chin S., «The Mineral Industry of India», <u>U.S. Geologocal Survey Minerals Yearbook-2011</u>, Washington: United states Government Printing Office Vol 03, September-2013.
- 24- Liefert, William M. & Others, «Russia's Transition to Major Player in World Agricultural Markets», <u>Choices The magazine of food, farm and resource issues</u>, A publication of the Agricultural & Applied economics association, Vol 24, Issue 2, 2nd Quarter, 2009.
- 25- Lipton, David & Sachs, Jeffrey, "Prospects for Russia's Economic Reforms", Brooking Papers on Economic Activity, New York: Brooking Institution, Vol 23, Iss 02, 1992.
- Magnus, George, « Do Demographics Matter? », <u>BRICS BUSINESS Magazine</u>,
 Moscow, Russia: <u>Publishing Mediacrat</u>, Ed 02, 2013.
- 27- Marius, Glitz, « South Africa As Part of the BRICS Group: The Emerging countrise gateway to the African continent », <u>International Reports</u>, Garmany: Konrad Adenauer Stiffung, Vol: 29, 06/2013.

- 28- Meyer, J. Peter, « Brazil: Political and Economic Situation and U.S Relations », Congressional Research Service, United States of America: United States Congress, 27-March-2014.
- 29- Mihai, Ioana Iulica & Mindreci, Georgiana, «Economic Realities and Prospects of BRICS and G7», <u>Management Strategies Journal</u>, RaMnicu Valcea, Romania: Constantin Brancoveanu University, Vol 20, Iss02, 2013.
- 30- Morazan, Pedro & Others, «The Role of BRICS in the Developing World» <u>Study of Directorate-General for External Policies of the Union</u>, Belgium: Policy Department, European Union, 13 April 2012.
- Morrison, Wayne, «China U.S. Trade Issues», Gongressional Reserch Service,
 United States of America: United States Congress, 10-February-2014.
- 32- Neves do Amaral, Waber Antonio & Peduto, Alessandro, « Food Security: The Brazilian Case », <u>Series on trade and food security - Polcy Report</u>, Canada: Inetrnational Institute for Sustainable Development, 2010.
- 33- Oehler Şincai, Iulia Monica, «Trends in Trade and Investment Flows: Between the EU and the BRIC Countris» <u>Theoretical and Applied Economic</u>, Asociatia Generala a Economistilor din Romania, Bucharest, Calea, Romania, Volume: XVIII, N°: 6(559), 2011.
- 34- O'Nill, Jim, "Building Better Global Econmic BRICs », <u>Global Economic</u>. London: Goldman Sachs, Paper N°: 66, November 2001.
- 35- Pant, Harsh V., «The BRICS FAllacy», <u>The Washington Quarterly Magazine</u>, Washington: Center for Strategic and International Studies, Vol 36, No3, Summer-2013.
- 36- Preksin, Oleg, « The Great Financial Construction Site », <u>BRICS Business Magazine</u>, Moscow-Russia: Publishing Mediacrat, No 03, 2013.
- 37- Pui-Kwan, Tse, « The mineral indusry of china », <u>U.S. Geologocal Survey Minerals Yearbook-2011</u>, Washington: United states Government Printing Office Vol 03, September-2013.
- 38- Rauch, Carsten & Wurm, Iris, « Making the world safe for power transition: Towords a conceptual combination of power transition theory and hegemony theory », <u>Journal of Global Faultlines</u>, Keele University, United Kingdom, Vol:01, No:01, 2013.
- Song, Ligang, « The scale of China's economic impact », <u>East Asia forum ouarterly</u>,
 Australia: The Australin National University Press, Vol. 02, No.01, January March 2010.
- 40- Vijayakumar, Narayanamurthy & Others, « Determinants of FDI in BRICS Countries: A panel analysis », <u>International Journal of Business Science and Applied Management</u>. Vol: 03, Iss: 03, 2010.

- 41- Xiaoyun, Li & Richard, Carey, "The BRICS and the International Development System: Challenge and Convergence?", <u>Policy Briefing</u>, Brighton, United Kingdom: Institute of Development Studies, Iss 55, March-2014.
- 42- Yager, Thomas, «The mineral industry of South Africa», <u>U.S. Geologocal Survey Minerals Yearbook-2010</u>, Washington: United states Government Printing Office Vol 03, August 2012.

III- Reports:

- Archick, Kristin, "The European Union: Questions and Answers", <u>CRS Report's</u>;
 Congressional Research Service, United State of America, 15 January 2014.
- 2- BRICS Research Group, BRICS Nwe Delhi Summit: Stability, Seecurity and Prosperity, United Kingdom: Newsdesk Communications, 2012.
- 3- Martin F. Michael, "The Asia-Pacific Economic Cooperation (APEC) Meetings in Honolulu: A Preview" <u>CRS Report's</u>; Congressional Research Service, United State of America, 15 October 2014.
- 4- Ogranisation For Economic Co-operatino and development, China in the Global Economy: Governance in China, Paris: OECD Publishing, 2005.
- 5- Shailendra, Kumar Dwivedi, «Impact Assessment of E-Tendering of Agricultural Commodities in Karnataka», <u>Research Report 2012-13</u>, Jaipur – India: The National Institute of Agreicultural Markzting, 2013.
 - 6- U.S. Enregy Information Administration, « Russia Energy », EIA Report, March 2014.
- 7- Welton, George, « The Impact of Russia's 2010 Grain Export Ban », Oxfam Research Reports, Oxfam International, 28-June-2011.

IV- Unpublished Papers:

- 1- Abebe, Hamrawit & Others, "The United Nations' Role in Global Economic Governance", (Working Paper presented in A Research and Policy Brief for the Use of the NGO Committee on Financing for Development, Graduate Program in International Affairs, Milano School of International Affairs, Management, and Urban Policy, The New School, May 2, 2012).
- 2- Dixit, Avinash, « Economic Governance » (Working paper presented in Conference on Endogenous Market Structures and Industrial Policy, University of Milan, Bicocca, Department of Economics 5-6 June 2008).

- 3- Gallup, John Luke & Sachs, D. Jeffrey, «Geography and Economic Development », Working Paper No 01, Working Papers Center for International Development, Harvard University, March 1999.
- 4- Hage, Maria & Others, «Participatory Aproaches in Governance and in Knowledge Production: What Makes the Difference? », (Working Paper N°:03 Presented in Research Group Governance and places), University of Nijmegen, Holland, 2006.
- 5- Jacobs, Didier, "Democratizing Global Economic Governance" paper was presented at the Alternatives to Neoliberalism Conference sponsored by the New Rules for Global Finance Coalition, May 23-24, 2002.
- 6- Kleinwächter, Wolfgang, «Global Governance in the Information Age: GBDe and ICANN as "Pilot Projects" for co-regulation and a new trilateral policy? », <u>Papers from CIRD</u>, Denmark: The Centre for Internet Research, Paper N°: 03, 2001.
- 7- Kupchan, Charles, «Managing Global Change», (Working Paper presented in International Conference on Power shifts in a changing world order, Netherlands: WRR Scientific Council for Government Policy 04-Fabruary-2011).
- 8- Li, Defa, « Animal, People & Environment in Harmony for Progress » (Working paper presented in The 11th World conference on «Animal production» Beijing, China: 15-20 October- 2013).
- 9- Melo, Marcus & Others, «The Political Economy of Fiscal Reform in Brazil: The rationalefor the suboptimal equilibrum», <u>IDB Working Paper Seriess</u>, Working paper No 117, Inter-American Development Bank, Brazilia, 2010.
- 10- Saran, Shyam, « The evolving Role of Emerging Economies in Global Gorernance: An Indian perspective », (Working Paper presented an ICRIER/Konrad Adenauer Foundation Seminar on the subject of "Indian and Chinese Perspectives on Global Governan)", India, 2010.
- 11- United Nations Conference on Trade and Development, « The Rise of BRICS FDI and Africa », <u>Global Investment Trends Monitor</u>, New York: United Nations, Specil Edition, 25-March 2013.

V- Internet Links:

1- Azzarello, Samantha & Putam, Bul, «BRIC Country Update: Slowing growth in the face of internal and external challenges», From Website: http://www.cmegroup.com/ education/files/ed133-market-insights-bric-2012-8-1.pdf, Browse the site in: 24/1/2013.

- 2- Biron, L. Carey, « G20 Urges U.S. Action on IMF Reforms by April », From website: http://www.ipsnews.net /2014/02/g20-urges-u-s-action-imf-reforms-april/, Browse the site in: 15-02-2014.
- 3- «BRICS Trade & Economics Research Network, BRICS-TERN», Form Website: http://cuts-international.org/BRICS-TERN/pdf/LaunchMeeting_Report.pdf, Browse the site in: 2013/01/24.
- 4- Curtis, Amber & Jupille, Joseph, "The European Union" from website: http://sobek.colorado.edu/~jupille /research/ Curtis-Jupille%20IEPS.pdf, Browse the site in: 2013-08-20.
- 5- Ernst &young Terco Reports, «Sustaninabel Brazil: Brazil's perspectives in the agricultural industry», From website: http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/Brazils_perspectives_in_the_agricultural_industry_Publica%C3%A7%C3%A3o/SFILE/Brazil's%20_perspectives%20in%20the%20agricultural%20industry.pdf, Browse the site in: 13-02-2014.
- 6- Ezell, Stephen & Analyst, Senior, «Hearing on U.S. India Trade Relations: Opportunities and challaenges», From website: http://aftindia.org/wp-content/uploads/2013/06/2013-us-india-trade-relations-opportunities-challenges.pdf, Browse the site in: 17-02-2014.
- 7- Food and Agriculture Organzation, «Russia», From website: http://www.fao.org/fileadmin/templates/est/meetings/wto_comm/Trade_Policy_Brief_Russia_final.pdf, Browse the site in: 13-02-2014.
- 8- Government of Canada, « Canada-South Africa Relations », From website: http://www.canadainternational.gc.ca/southafrica-afriquedusud/bilateral_relations_ bilaterales/canada_sa-as.aspx?menu_id=7, Browse the site in: 15-05-2014.
- 9- Government of India, Ministry of Home Affairs, «Population and decadal change by residence 2011 (Persons)», From website: http://www.censusindia.gov.in/2011census/PCA/ PCA Highlights/pca highlights file/India/Chapter-1.pdf, Browse the site in: 27-11-2013.
- 10- High Commission of India Ottawa, «Brief on India-Canada Economic & Trade Relations», From website: http://www.hciottawa.ca/pdf/Brief%20on%20Trade%20and%20 Economic% 20Relations.pdf, Browse the site in: 14-05-2014.
- 11- Hounsshell, Blake, «BRICS: A Short History», From Website: http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/02/22/brics_a_short_history, Browse the site in: 2013/05/12.
- 12- India online Pages, «India's Population 2014», From website: http://www.indiaonlinepages.com/population /india-current-population.html. Browse the site in: 27-11-2013.
- 13- Ireland, Derek, «Implications of the BRIC Economies for Canadian Trade and Investment», From website: https://www.ic.gc.ca/eic/site/cprp-gepmc.nsf/vwapj/Derek_ Ireland.pdf/\$FILE/Derek_Ireland.pdf, Browse the site in: 14-05-2014.

- 14- Johnson, Walter, «Trade Between China & Japan », From website: http://www.ehow.com/about_6389537_ trade-between-china-japan.html, Browse the site in: 05-01-2014.
- 15- Kearney, Marne & Odusola, Ayodele, « Assessing Development Strategies to Achieve the MDGs in the Republic of South Africa », From website: http://www.un.org/en/development/desa/policy/capacity/output_studies/ roa87_studyzaf.pdf, Browse the site in: 17-02-2014.
- 16- De Marchi, Bruna & Ravetz Jerome, «Participatory Approaches to Environmental Policy», Frome website: http://www.clivespash.org/eve/PRB10-edu.pdf, Browse the site in: 04/04/2014.Nataraj, Geethanjali, «India-Japan Economic Partnership Agreement: Gains and future prospects», From website: http://www.mof.go.jp/pri/international_exchange/visiting_scholar_program/ws2010_b.pdf, Browse the site in: 05-01-2014.
- 17- National Bureau of Statistics of China, «Communiqué of the National Bureau of Statistics of People's Republic of China on Major Figures of the 2010 Population Census », From website: http://www.stats.gov.cn/english/StatisticalCommuniqu/201104/t20110428 61452.html, Browse the site in: 27-11-2013.
- 18- Prakash, Aseem, «Governance and Economic Globalization: Continuities and Discontinuities», from websit: http://faculty.washington.edu/aseem/ga.pdf, Browse the site in: 2013-08-16.
- 19- Rapozo, Kenneth, «Will Japan Slow the Brazilian Carry-Trade?», From website: http://www.forbes.com/sites /kenrapoza /2011/03/17/will-japan-slow-the-brazilian-carry-trade/ Browse the site in: 03-01-2014.
- 20- RUSSIAN FEDRRATION, Federal State Statistics Service, From website: http://www.gks.ru/bgd/regl/b13_12/ IssWWW.exe/stg/d01/5-01.htm, Browse the site in: 27-11-2013.
- 21- Schrooten, Mechthild, «Brazil, Russia, India, China and South Africa: Strong Economic Growth-Major Challenges», Form Website: https://www.diw.de/documents/publikationen/73/diw_01.c.386693.de/diw_econ_bull_2011-04-4.pdf, Browse the site in: 2013/01/24.
- 22- Singh, Ritambhara, «India Liverstok and Products Annual» From website: http://www.thefarmsite.com/ reports/contents/ilsep12.pdf, Browse the site in: 15-02-2014.
- 23- « South Africa-Japan Relations », From website: http://sajapan.org/wp-content/uploads/2013/05/SA-Japan-relations.pdf, Browse the site in: 05-01-2014.
- 24- The Embassy of the Russian Federation in Canada, «Russian-Canada Economic Cooperation», From website: http://www.rusembassy.ca/node/598, Browse the site in: 05-01-2014.
- 25- The Voice of Russia, «Russia, Japan Double Volume of Trade», From website: http://voiceofrussia.com/2011/02/02/42435835/, Browse the site in: 05-01-2014.

- 26- Tomlinson, Catherine & Rutter, Lotti, « The Economic & Social Case for Patent Law Reform in South Africa », From website: http://www.tac.org.za/sites/default/files/The%20 Economic%20and%20Social%20Case%20for%20Patent%20Law%20Reform%20in%20Souh%20 Africa.pdf, Browse the site in: 17-02-2014.
- 27- Trade Researtch Niche Area, «South Africa's Agricultural Trade Copetitiveness», From website: http://www.namc.co.za/upload/SA%20Agricultural%20Trade%20 Competitiveness %20%20Desktop%20Diagnostic.pdf. Browse the site in: 18-02-2014.
- 28- United States Census Bureau, «Trade in Goods with South Africa», From website: https://www.census.gov/ foreign-trade/balance/c7910.html, Browse the site in: 03-01-2014.
- 29- Ujvari, Balazs, «Flawed Agents of the Contemporary Global Economic Governance: What role for the IMF, WB and WTO? », From the website: http://archive.atlantic-community.org/app/webroot/files/articlepdf/Global%20Economic%20Governance.pdf, Browse the site in: 2013-08-16.
- 30- United States Census Bureau, «Trade in Goods with Russia», From website: http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c4621.html, Browse the site in: 17-02-2014.
- 31- « What is Participatory Approach To Planning? », Frome website http://ctb.ku.edu/en/table-of-contents/analyze/where-to-start/participatory-approaches/main, Browse the site in: 02/04/2014.
- 32- Wilkes, Andreas, «Sector Profil: China», From website: http://www.climateandlandusealliance.org/uploads/PDFs/China_Sector_Profile.pdf. Browse the site in: 18-02-2014.
- 33- Wrold Bank Group, « Turkey Partnership: Country Program Snapshot », From website: http://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/eca/Turkey-Snapshot.pdf, Browse the site in: 18-03-2014.
- 34- Yeagin T. Linda,"The Emergence of Economic Trading Blocs: The role of Japan and the Implications for Latin America" from website: http://www.dtic.mil/dtic/tr/fulltext/u2/a282520.pdf, Browse the site in: 2013-08-20.

فهرس الجداول والأشكال

فمرس الجداول والأهكال

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
45	توزيع أكبر 500 شركة متعددة الجنسيات من 1981-2001 في بعض المناطق	01
60	عدد السكان في دول البريكس ما بين 2000-2012/ مليون نسمة	02
60	العاملين في النشاط الاقتصادي من إجمالي عدد سكان مجموعة البريكس بـ الله المساحد المريكس بـ	03
79	احياطات العملات الأحنية والذهب بين الريكس ومحموعة الـ7، في 31 ديسمر 2011	04
83	مؤشر حاذبية الاستثمار الأحنبي لدول البريكس وتزكيا سنة 2008	05
85	أهم المتنوحات المتبادلة بين مجموعة اليريكس وليحيريا.	06
88	الشراكة الإستراتيجية بين دول البريكس والاتحاد الأوربي	07
90	نسب صادرات وواردات مجموعة البريكس من وإلى الاتحاد الأوربي ما بين 2000-2009 بـ %	08
93	حصص التصويت في صندوق النقد الدولي، من الإجمالي %	09
102	تدفقات الاستثمار الأحنبي المباشر الموحه إلى الخارج 2000-2010. بالمليون/ دولار	10
117	ترتيب دول البريكس حسب مستويات الفساد في القطاع العام لسنة 2013	11
121	مجموع البعاثات غاز CO ₂ من الوقود الحفروي لدول البريكس والاتحاد الأوربي (مليون طن)	12

. فمرس المحاول والأهكال ـ

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
18	انتشار ظاهرة التكتلات الاقتصادية عبر العالم من 1950 إلى 2010	01
21	حجم النبادل التحاري داخل بعض التكتلات الاقتصادية. سنة قبل قبام التكتل وخمس سنوات	02
52	تشكل الشيكة من طرف بعض الفواعل	03
53	تأثير الشبكات على بعضها البعض في الحوكمة الاقتصادية	04
78	حصة بلدان البريكس من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لسنة 2007	05
81	النائج المحلي الإجمالي لبعض دول البريكس وتزكيا من 1995–2011 (بالمليون دولار)	06
82	التحارة العالمية المحموعة البريك وتركيا من 1996-2011 (بالمليون دولار)	07
89	واردات الاتحاد الأوربي من دول البريكس من 2008–2012 (مليار يورو)	08
90	صادرات الاتحاد الأوربي نحو دول البريكس من 2008-2012 (مليار يورو)	09
97	حصة التحارة ضمن دول البريكس من 2001-2011	10
129	التالج الإجمالي المحلى لـ BRICS وG7 من 2006-2050	11

فهرس المحتويات

ـ فمرس المحتويات

الصفحة	لموضوع
=	Karla
=	لشكر والعرفان
-	حطة الدراسة
-	فائمة المختصرات باللغة الإنجليزية
8-2	ىقدمة
56-10	الفصل الأول: الإطار المفهوماتي والنظري للتكتلات الاقتصادية والحوكمة الاقتصادية العالمية
25-10	المبحث الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية
12-10	مب عد رق عهر التكتلات الاقتصادية
19-12	المطلب الثانى: نشأة التكتلات الاقتصادية
25-19	المطلب الثالث: دوافع قيام التكتلات الاقتصادية
48-26	المبحث الثاني: مفهوم الحوكمة والحوكمة الاقتصادية العالمية
32-26	المطلب الأول: تعريف الحوكمة الاقتصادية العالمية.
35-32	المطلب الثاني: ظروف ظهور مصطلح الحوكمة الاقتصادية العالمية
48-35	المطلب الثالث: فواعل الحوكمة الاقتصادية العالمية
56-48	المبحث الثالث: المقاربات المفسرة لدور التكتالات الاقتصادية في الحوكمة العالمية
50-48	المطلب الأول: مقاربة التحول القوة
54-51	المطلب الثاني: مقاربة الشبكات
56-54	المطلب الثالث: للقاربة التشاركية
104_58	الفصل الثاني: دور مجموعة البريكس في الحوكمة الاقتصادية العالمية
74-58	المبحث الأول: المقومات الاقتصادية لدول مجموعة البريكس
61-59	المطلب الأول: الرأسمال البشرى كأحد ركائز اقتصاديات مجموعة البريكس
69-62	المطلب الثاني: المقومات المادية المساعدة على نمو اقتصاديات مجموعة البريكس
74-69	المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة لزيادة نمو دول البريكس
97_74	ال حدث العالم العلاقات الاقتصادية المحددة المدينة المادية المدادة

ـ فمرس المحتويات

المطلب الأول: البريكس وعلاقاتحا الاقتصادية مع بعض الدول	88-75
المطلب الثاني: البريكس وعلاقاتحا الاقتصادية مع التكتلات الاقتصادية الأحرى	91-88
المطلب الثالث: دور مجموعة البريكس في المؤسسات الاقتصادية الدولية	97-91
المبحث الثالث: العلاقات التشابكية لمجموعة البريكس والفواعل غير الدولاتية	104-97
المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية للبريكس مع المنظمات غير الحكومية	100-98
المُطلَب الثاني: المُعاملات الثنائية بين البريكس والشركات متعددة الجنسيات	102-100
المطلب الثالث: علاقة البريكس بالشبكات الإرهابية المؤثرة على الاقتصاد العالمي	104-102
الفصل الثالث: تقييم دور مجموعة البريكس في الحوكمة الاقتصادية العالمية	133-106
المبحث الأول: إنجازات مجموعة البريكس في الحوكمة الاقتصادية العالمية	113-106
المطلب الأول: تطور العلاقات الاقتصادية بين دول البريكس	109_107
المطلب الثاني: حهود البريكس في تغيير موازين القوى في العلاقات الاقتصادية الدولية	111-109
المطلب الثالث: حهود البريكس في إعادة هندسة المؤسسات الاقتصادية الدولية	113-111
المبحث الثاني: الحديات المواجهة لدور البريكس في الحوكمة الاقتصادية العالمية	126-113
المطلب الأول: التحديات الداخلية لدول مجموعة البريكس	123-114
المطلب الثاني: التحديات البينية بين دول محموعة البريكس	124-123
المطلب الثالث: التحديات العالمية المواجهة لمحموعة البريكس	126-124
المبحث الثالث: مستقبل أدوار مجموعة البريكس في الحوكمة الاقتصادية العالمية	133-127
المطلب الأول: تحول القوة لصالح البريكس في الحوكمة الاقتصادية العالمية	129-127
المطلب الثاني: البريكس كأحد قوى الجوكمة الاقتصادية عالمية متعدد الأقطاب	131-129
المطلب الثالث: تراجع دور مجموعة البريكس لصالح فواعل أخرى	133-131
اتمة	138-135
	157_140
رس الجداول والأشكال	160-159
	163-162

ملخص

عرفت الحوكمة العالمية في الأونة الأحيرة تشابكاً وتعقدا ليس له مثيل، وذلك بسبب تداخل قضايا السياسة العالمية بالقضايا الاقتصادية، الاحتماعية، الثقافية وحتى البيئية، وبات كل من هذه القضايا يشكل جزءً من الحوكمة العالمية.

والحوكمة العالمية كأحد هذه الفروع هي الأحرى زاد تعقيها، حاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، التي أفرزت تراجع الهيمنة الغربية وأدت إلى ظهور قوى اقتصادية ناشئة كمجموعة البريكس "BRICS" التي تضم (البرازيل ، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا). حيث حققت هذه الأخيرة نسب عالية من النمو الاقتصادي السريع الذي تجاوز معدل نمو اقتصاديات الدول المتقدمة. والأكثر من هذا، حافظت دول هذه المجموعة على استقرار تموها حتى في أوج تطور الأزمة المالية العالمية. وعلى هذا الأساس طرحت العديد من النساؤلات حول مستقبل الحوكمة الاقتصادية العالمية في ظل تزايد أدوار الاقتصاديات الناشئة عموما ودول مجموعة البريكس بشكل حاص.

Abstract

The global governance, in the last few years, has become more complicated and intertwined than in the past because of the interference of the global political issues with the economical, social, cultural and even with the environmental ones; there fore, each of these issues has become a part of the global governance.

As a result, the global economic governance has also become too complicated especially after the global financial crisis of 2008, which caused the retreat of the developed countries dominance and lead to the emergence of new economies such as the «BRICS», the group which includes (Brazil, Russia, India, China and South Africa), and which reached high rates of fast économic growth which exceeded the rates of the developed countries, more over the BRICS countries kept the stability of their growth even under the sharpness of the global financial crisis, but in variant rates. Based on that, many questions about the global économic governance future has been raised under the increasing of the new emerging économies roles in general and the roles of the BRICS countries in particular.